جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان :

# الإنقلابات العسكرية في السودان و تداعياتها على عملية التحول الديمقراطي بعد 2019

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

اعداد الطالب:

- مقوسي الهواري

تحت اشراف الاستاذ:

- حبيطة لخضر

لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| – شويحة يوسف | رئيسا |
| – حبيطة لخضر | مقررا و مشرفا |
| – بن سماعيل زكرياء | عضو مناقشا |

الموسم الجامعي : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و عرفان

**قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "**

**بصدق و إخلاص و وفاء العارف بدور و فضل الأستاذ الدكتور " حبيطة لخضر " الذي تعهد العقل و النفس و الخلق أهدي له هذا العمل ، إذ تفضل علي مشكورا بقبوله الإشراف على هذه الدراسة ، و الذي لم يبخل بالعطاء من وقته و كذا جهده و علمه ، فجزاه الله خير الجزاء، إنه سميع مجيب .**

**و أعبر عن خالص إمتناني و تقديري لأيقونة قسم العلوم السياسية الأستاذة بوشنافة شمسة ، التي لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها القيمة .**

**كما أتقدم بشكري الخاص إلى الأستاذ بن سماعيل زكريا ،الذي كان خير العون و الموجه ، وأتوجه كذلك بأسمى عبارات الشكر لجميع أساتذتي الأفاضل خلال المسار العلمي و أخص بالذكر الأستاذ بوصيلة عبد الغفور ، الأستاذ مراد أحمد ،الأستاذ شويحة يوسف ، الأستاذ دحماني العيد ، الأستاذ ذويب العيد ، الأستاذ ملوكي سفيان ،الأستاذ خليفي رابح ، الأستاذ بورابة محفوظ ، الأستاذ مولاي مرزوق ، و الأستاذ محبوبي محمد .**

**و إلى الإخوة و الأخوات من إداريي قسم العلوم السياسية و على رأسهم الأخ بن زيان الشايب .**

**كما أتوجه بكل عبارات الشكر و الإمتنان إلى رئيس القسم الدكتور شرماط سالم ، على رسائل الدعم و التقدير .**

**و الشكر لأساتذتي في لجنة المناقشة ، على تفضلهم بمناقشة مذكرتي ، و على ملاحظاتهم القيمة .**

# الإهداء

**أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين الحاج أحمد ، و الحاجة شهيبة حفظهما الله**

**و إلى إخوتي : عبد القادر، بلقاسم ، توفيق ، محمد ، و إلى كل عائلاتهم .**

**و إلى أخواتي : أمينة ، خديجة ، إيمان ، و إلى كل عائلاتهم .**

**و إلى زوجتي الكريمة ، و أبنائي : أحمد رضا ، فريال ، أسامة ، هاجر.**

**و إلى أصدقائي في المدرسة القرآنية ، كل بإسمه .**

**و إلى رقاز معمر، الذي كان خير الأخ و الصديق طيلة مشوار الدراسة .**

**و إلى كل زملائي و زميلاتي طلبة ماستر 2 ، تخصص علاقات دولية ، كل بإسمه.**

**و إلى كل طلبة العلوم السياسية بجامعة عمارثليجي – الأغواط –**

**مقـــــــــــــــوسي الهـــــــــــــــواري**

# ملخص الدراسة

# ملخص الدراسة

تعتبر دول القارة الأفريقية من أكثر دول العالم التي لا تزال تعاني من الانقلابات العسكرية بعد استقلالها، وهي مرتبطة أساسا بفترة تاريخية شكلتها المرحلة الكولونيالية سابقا، وتكونت فيها النظم السياسية على نحو يخدم المصالح الغربية ويضمن التدخل المستمر في شؤون هذه البلدان وتكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لها، هذا إلى جانب هشاشة النظم السياسية وضعف بنيتها المؤسساتية وعدم التداول على السلطة وتغييب الإرادة الشعبية وضعف آليات التمثيل السياسي، وسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة منذ عقود وهو ما أفرز حالة من الانسداد السياسي أنتج اضطرابات سياسية أدت إلى العنف في كثير من المرات.

في هذا الإطار تمثل السودان مثالا حيا على ذلك، لما شهدته من انقلابات عسكرية عديدة أسقطت بها تجارب ديمقراطية وأسست لأنظمة عسكرية ، كان آخرها نظام عمر حسن البشير الذي حكم زهاء ثلاثين سنة، وسقط سنة 2019 عن طريق انقلاب عسكري أيضا ، فالسودان من الدول الأفريقية التي لا زالت تعاني من الانقلابات العسكرية وطغيان المؤسسة العسكرية وسيطرتها على المشهد السياسي، و على طبيعة و نمط العلاقات المدنية العسكرية المتحكمة في شكل النظام السياسي السوداني ، التي تعتبر مدخلا رئيسيا لفهم تأثير الانقلابات العسكرية على بناء الديمقراطية في السودان ، وهذا بالتركيز على فترة ما بعد البشير ، و ما شهدته من تحولات سياسية ، واستقطاب حاد بين المكون المدني و العسكري و عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية من جديد بانقلاب البرهان في 2021/10/25 و ما شكله من تهديد على عملية التحول الديمقراطي في السودان وتداعيات ذلك على المشهد السياسي في البلاد مستقبلا.

# ABSTRACT

This study deals with the issue of military coups, which is one of the most important topics dealt with by academic and political circles. The phenomenon of military coups is spreading in the third world countries, especially in Africa, disrupting the process of political engagement and participatory democracy, and the exchange of power away from the conflict of interests between the political forces that painted the image of dictatorial regimes.

The countries of the African continent are considered the most affected by the phenomenon of military coups, where political systems were formed that served Western interests, This is in addition to the fragility of these regimes, the weakness of their institutional structure, and the control of the military establishment of the regims. This resulted in a state of political impasse, which led to violence in many cases.

In this context, Sudan represents a best example, as it is one of the most African countries that had military coups leading to overthrown democratic regimes by militaries regimes .Which was the last regime overthrown was the regime of "ELBACHIR" , who ruled for 30 years. Sudan is one of the countries that suffer from the tyranny of the military institution that controls the nature of civil-military relations, Which is considered a main entry point for understanding the military coups on building democracy, focusing on the post-Bashir period , and the political transformations it witnessed, and sharp polarization between the civilian and military component, and the return of the phenomenon of military coups again with the coup of "EL Borhan "on 25/10/2021 and the threat it posed to the democratic transition in Sudan and its impact on the political scene in the future.

# قائمة الأشكال و الجداول

# قائمة الأشكال و الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الشكل01: خريطة موقع السودان في إفريقيا | 59 |
| 02 | الشكل02: خريطة السودان | 60 |
| 03 | الشكل03: توزيع الموارد الطبيعية على خريطة السودان | 64 |
| 04 | الشكل 04: خريطة المجموعات العرقية في السودان | 71 |
| 05 | جدول01: النسب المئوية للمكونات الإثنية في السودان | 69 |
| 06 | جدول 02 : الإنقلابات العسكرية في السودان قبل 2019 | 89 |

# الفهرس

| العنـــــــــــــــاوين | الصفحة |
|---|---|
| شكر و عرفان | / |
| إهداء | / |
| ملخص الدراسة | / |
| قائمة الأشكال و الجداول | I |
| الفهرس | III |
| مقدمة | أ–م |
| الفصل الأول : مداخل تحليل ظاهرة الإنقلابات العسكرية و عملية التحول الديمقراطي | 14 |
| المبحث الأول : مفهوم الأنقلابات العسكرية | 16 |
| المطلب الأول : تعريف الإنقلابات العسكرية | 16 |
| المطاب الثاني : أسباب الإنقلابات العسكرية | 20 |
| المطلب الثالث : أنماط الإنقلابات العسكرية | 25 |
| المبحث الثاني : التحول الديمقراطي و النظام السياسي | 29 |
| المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي. | 29 |
| المطاب الثاني : أنماط التحول الديمقراطي و عوائقه . | 33 |
| المطلب الثالث : مفهوم النظام السياسي و أشكاله | 36 |
| المبحث الثالث : مدخل إلى العلاقات المدنية العسكرية | 42 |
| المطلب الأول : تعريف العلاقات المدنية العسكرية و المفاهيم المتعلقة بها . | 42 |
| المطاب الثاني : أنماط العلاقات المدنية العسكرية | 46 |
| المطلب الثالث : نظريات العلاقات المدنية العسكرية | 49 |
| الفصل الثاني: المسألة الديمقراطية في السودان و طبيعة العملية السياسية | 56 |
| المبحث الأول : السودان دراسة طبيعية و سوسيوثقافية | 58 |
| المطلب الأول : موقع السودان و أهميته الإستراتيجية | 58 |

| | |
|---|---|
| المطاب الثاني : الموارد الطبيعية في السودان | 62 |
| المطلب الثالث : واقع التنوع الإجتماعي و الثقافي في السودان. | 67 |
| المبحث الثاني : طبيعة النظام السياسي السوداني | 72 |
| المطلب الأول : التطور التاريخي | 72 |
| المطاب الثاني : مؤسسات صنع القرارفي السودان. | 76 |
| المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي في السودان | 79 |
| المبحث الثالث : الجيش و النظام السياسي في السودان و إشكالية العلاقات المدنية العسكرية | 83 |
| المطلب الأول : مكانة الجيش في الحياة السياسية | 83 |
| المطاب الثاني : تطور ظاهرة الإنقلابات العسكرية في السودان و أسبابها | 86 |
| المطلب الثالث : إشكالية العلاقات المدنية العسكرية و إنعكاسها على الديمقراطية | 91 |
| الفصل الثالث: المسألة الديمقراطية في السودان بعد مرحلة إنقلاب 2019 و أثرها على النظام السياسي | 96 |
| المبحث الأول : المشهد السياسي السوداني بعد 2019 و تجدد الإنقلابات العسكرية | 98 |
| المطلب الأول : الوضع السياسي العام في السودان خلال حكم البشير | 98 |
| المطاب الثاني : التحول السياسي في السودان و إنطلاق الإحتجاجات الشعبية | 102 |
| المطلب الثالث : الإنقلاب العسكري على الرئيس البشير و المواقف الداخلية و الخارجية منها | 105 |
| المبحث الثاني : مجلس السيادة السوداني و إدارة المرحلة الإنتقالية | 111 |
| المطلب الأول : مرحلة ما بعد الرئيس البشير و تشكيل مجلس السيادة السوداني | 111 |
| المطاب الثاني : التعامل السياسي لمجلس السيادة مع الأوضاع الداخلية و الخارجية | 114 |
| المطلب الثالث : ملامح المرحلة الإنتقالية و طبيعة العلاقات المدنية –العسكرية | 117 |
| المبحث الثالث:مآلات الإنتقال الديمقراطي في السودان وتداعيات التحول السياسي بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021 | 122 |
| المطلب الأول : طبيعة إنقلاب 25 أكتوبر 2021 في السودان و المواقف الدولية منه | 122 |
| المطاب الثاني : الإستقطاب السياسي في السودان بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021 | 126 |
| المطلب الثالث : عوائق الإنتقال الديمقراطي في السودان و آفاقه | 130 |

| | |
|---|---|
| خاتمة | 135 |
| الملاحق | 140 |
| قائمة المصادر و المراجع | 143 |

# مقدمـة

مثلت الانقلابات العسكرية ظاهرة عالمية وإقليمية اتسمت بها الدول حديثة الاستقلال، خاصة في فترة نهاية الخمسينات التي تميزت بظهور موجات التحرر من الاستعمار واستقلال الدول، حيث انتشرت هذه الانقلابات في قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية و بدرجة أقل في آسيا . وقد كان لها العديد من التداعيات السلبية على صعيد العملية السياسية والبناء المؤسساتي داخل هذه الدول.

تعتبر دول القارة الأفريقية أكثر دول العالم من حيث عدد الانقلابات التي تجاوزت 200 انقلاب ، والتي خلفت وضعا سياسيا غير مستقر ، وانتشار الحروب الأهلية و الأزمات الاقتصادية التي زادت من حدة التأثير على الأوضاع السياسية لا سيما عدم الاستقرار السياسي على مستوى النظم السياسية، وقد خلفت تلك التحديات والعقبات صعوبة بالغة للانخراط في عملية التحول الديمقراطي والتي لا تزال تشهد استعصاء كبيرا يضاف إلى هشاشة السلطة السياسية وضعف البناء المؤسساتي ما جعل هذه الدول مسرحا للاستقطاب الدولي والتجاذبات السياسية ومصالح القوى الدولية المختلفة التي تعتبرها مناطق نفوذ لها.

يعتبر السودان من الدول الإفريقية التي شهدت الكثير من الانقلابات العسكرية ، فكل الأنظمة التي تشكلت فيه بعد الاستقلال سنة 1956 ، وابتداء بنظام إبراهيم عبود سنة 1958 وصولا الى نظام عمر حسن البشير أو ما يعرف بنظام الانقاذ قامت بعد حدوث انقلابات عسكرية ، عكست الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في السودان ، حيث لم يستطع السودان خلال كل هذه الفترات من تجاوز الأزمات الاقتصادية ، أو الصراعات الإثنية ، الثقافية و الدينية ، والتي من أبرزها مشكلة الجنوب التي أنهكت السودان من كل الجوانب قبل الانفصال سنة 2011 و زادت من مشاكله بعدالانفصال أيضا.

أقحم السياسيون في السودان المؤسسة العسكرية في السياسة بداية من سنة 1958 والذي مثل الانخراط الأول و الفعلي للجيش في الحياة السياسية السودانية، حيث استغل الجيش الوضع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي المتردي لاكتساب قاعدة شعبية، ومن ثم تهميش وإبعاد المدنيين، و تحول الجيش إلى الفاعل الأساسي في النظام السياسي السوداني لفترات طويلة ولا تزال ماثلة إلى اليوم.

و بعد بداية .:"الربيع العربي" سنة 2011 بتونس، وسقوط عدة أنظمة شمولية منها نظام زين العابدين بن علي بتونس ونظام حسني مبارك بمصر، و نظام معمر القذافي بليبيا و بداية انتشار موجة ديمقراطية جديدة التي بدأت عدواها تمس بعض الدول العربية ، حيث أن الشعوب العربية وجدت الفرصة مواتية لذلك من خلال انحياز الجيوش لمطالب المحتجين، إذ لم يشكل السودان الاستثناء في هاته الموجة الديمقراطية، إلا

أن نظام البشير عرف كيف يتجنب الاحداث و يحتويها في سنة 2013، و لكن مع نهاية سنة 2018 اندلعت انتفاضة شعبية شملت كل ولايات السودان و مختلف شرائح المجتمع السوداني وبتضافر عدة عوامل مع بعضها البعض و خاصة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مست الاقتصاد السوداني ، لم يستطع هذه المرة عمر حسن البشير من مقاومتها، و استمرت هذه المظاهرات زهاء الأربع أشهر، أختار فيها الجيش الانحياز إلى صف المتظاهرين، وهكذا كان انقلاب الجيش سنة 2019 وإسقاط نظام عمر حسن البشير. في هذا الخضم ظهرت معادلة جديدة في بناء الديمقراطية الرابعة وهي معادلة العلاقات المدنية– العسكرية وبناء العملية الديمقراطية في السودان.

**1/ أهمية الموضوع :**

تتميز دراسة العلوم السياسية بالاستمرارية و التجدد ، و مواكبة الأحداث و التطورات الحاصلة ، فهذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال الإطار العلمي و العملي الذي تكتسيه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ذلك بأن عدد الانقلابات التي تعرفها افريقيا و خاصة السودان وآثارها على المستويين الداخلي و الخارجي تعطي أهمية لدراسة مثل هاته الإشكاليات .

**أ / الأهمية العلمية :** تكمن الأهمية العلمية لهاته الدراسة ، في كونها تتناول أحد أهم الموضوعات في السياسة الدولية و خاصة على المستوى الإقليمي في إفريقيا ، ألا و هو موضوع الانقلابات العسكرية و تداعياتها على عملية التحول الديمقراطي .

– إثراء دراسة موضوع الانقلابات العسكرية من خلال دراسة حالة السودان التي شهدت الكثير من الانقلابات.

– إن فهم طبيعة و أسباب الانقلابات في السودان قد يؤدي الى البحث عن السبل البديلة والتي من خلالها يمكن تجنب هذه الانقلابات و السير على محور التحول الديمقراطي .

– إبراز دور العلاقة بين المدنيين و العسكريين و تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.

**ب / الأهمية العملية :** يمكن رصد الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الآثار السلبية و النتائج الكارثية للانقلابات العسكرية على كل المستويات ، السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة على مستوى انتقال الدول إلى مرحلة التحول الديمقراطي .

–بذل المزيد من الجهود للقضاء على الانقلابات العسكرية و فسح الطريق من أجل بناء دولة المؤسسات.

**2/ أسباب اختيار الموضوع:** اختيار الطالب لهذا الموضوع خضع لجملة من الأسباب الذاتية و الموضوعية يمكن إيجازها في ما يلي:

**أ / الأسباب الذاتية:** هناك العديد من المبررات و الدوافع الذاتية التي حفزتني على اختيار هذا الموضوع دون غيره نذكر منها:

-الميول الشخصية لمثل هاته المواضيع المستجدة و التي تحفز على دراستها و الاهتمام بها من أجل الكشف عن حيثياتها .

- الإحساس بالانتماء إلى القارة الإفريقية و الوطن العربي اللذين يعانيان من ظاهرة الانقلابات العسكرية و غياب الديمقراطية، من حيث أن السودان هو امتداد عربي وإفريقي.

- محاولة بناء قاعدة معرفية فيما يخص التحول الديمقراطي و الانقلابات العسكرية، التي تمس كثيرا القارة الإفريقية و البلدان العربية.

**ب / المبررات الموضوعية :** يعتبر موضوع الانقلابات العسكرية و تداعياته على التحول الديمقراطي من المواضيع التي تثير كثيرا من النقاش الأكاديمي ، والاهتمام المتزايد حولها و الدراسات التي تتناول هذا الموضوع و أهم هذه المبررات :

-الدراسة تسعى تقديم تصور تحليلي لظاهرة الانقلابات العسكرية من خلال دراسة الحالة السودانية و تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.

- أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في السودان تطرح جملة من التساؤلات ينبغي الإجابة عليها من أجل فهم طبيعة التطورات السياسية في السودان.

- محاولة الربط بين العلاقات المدنية- العسكرية و حدوث الانقلابات العسكرية المتكررة و كيف يمكن ضبطها.

**3/ أدبيات الدراسة :** لقد تناولت العديد من الدراسات الظاهرة الانقلابية العسكرية في دول العالم الثالث و إفريقيا .

**أ /** كتاب قدمه سنة 2002 **عصام الدين مرغني** بعنوان **الجيش السوداني و السياسة : دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية و مقاومة الأنظمة الدكتاتورية** ، يهدف الكتاب إلى البحث في الجذور التاريخية لدخول الجيش السوداني معترك السياسة ، و رصد العوامل و المؤثرات التي قادته إلى التدخل بصورة متتالية و

إسقاط للسلطة المدنية ، من أهم نتائجها هي أن الانقلابات أثرت على الجيش السوداني من حيث قدراته القتالية و انتمائه القومي و أضحى غير قادر على تحقيق أهدافة الوطنية المطلوبة منه ، وبذلك أصبح يمثل عنصر تهديد في وجه كل المحاولات لبناء و ترسيخ النظام الديمقراطي .

**ب /** رسالة ماجيستير سنة 2010 صادرة عن جامعة الخرطوم ، للباحثة **انتصار آدم هارون** بعنوان **أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا : السودان أنموذجا** ، الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة تقديم فهم أفضل لظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا بصورة عامة وفي السودان بصورة خاصة منذ عام 1969،وذلك بغرض وضع الحلول للأزمات السياسية الناتجة عن الظاهرة ، ومن أهم نتائجها أن الحد من الانقلابات العسكرية بعواملها الدولية أو الداخلية أو الإقليمية يتوقف على الممارسة السياسية للأحزاب و التي تقوم على أسس ديمقراطية سليمة و بمعايير تنأى عن المناورات و الموازنات التي تحكم قرارات هاته الأحزاب، وأن تجعل هدفها الأساسي في الحكم هو الاهتمام بسياسات السلطة .

**جـ /** رسالة دكتوراه سنة 2012 صادرة عن جامعة أم درمان الإسلامية ، للباحثة **ليلى سيد مصطفى** بعنوان، **دور الجيش في السياسة في العالم الثالث: دراسة حالة السودان** ، الهدف الأساسي للدراسة هو معرفة دور و أثر المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في دول العالم الثالث بالتركيز على حالة السودان و معرفة الأسباب التي أدت إلى دخول المؤسسة العسكرية إلى تجربة الحكم ، ومن أهم نتائجها أن نجاح بعض الأنظمة في السودان للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري بعد أن فشلت الحكومات المدنية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني ، و أن استلام السلطة من قبل المؤسسة العسكرية جاء بالتواطؤ مع الأحزاب السياسية السودانية بعد فشل الأنظمة الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي .

**د /** مقالة صادرة عن مجلة السياسة و الاقتصاد ، أكتوبر 2020 ، للدكتور **أحمد الشوري أبو زيد** بعنوان **الانتقال التفاوضي في السودان : الظروف و الملابسات و تحديات المستقبل 2020/2019** ، الهدف الأساسي منها التعرف على طبيعة نمط الانتقال في السودان والتي تعد بداية لتدشين عملية التحول الديمقراطي، و تركز على تحديد الظروف والملابسات التي ساهمت في تيسير عملية الانتقال التفاوضي بين المجلس العسكري الانتقالي و تحالف المعارضة في السودان، علاوة على التطرق إلي تحديات عملية الانتقال الديمقراطي في السودان ، من أهم نتائجها أن صعود نخبة إصلاحية من المؤسسة العسكرية ، و توازن القوى

النسبي بين المكونين المدني و العسكري، بالإضافة إلى الاعتدال في خطاب قوى الحرية و التغيير ساهم في التوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة، بالمقابل يجب أن يبقى الجيش في العملية السياسية في هاته المرحلة للمضي قدما في بناء عملية التحول الديمقراطي ومن ثم إعطائه كل الضمانات عند خروجه من العملية السياسية بعدم التعرض لقياداته و هذا من أجل نجاح عملية الانتقال.

**و /** مقالة صادرة عن مجلة المستقبل العربي، ماي 2020 ، للباحث **عبدالله فيصل علام**، بعنوان **العلاقات المدنية–العسكرية و إدارة المرحلة الانتقالية في السودان**، هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة المدنية العسكرية و كيفية إدارة المرحلة الانتقالية ، و السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ، و المهام و تحديات المرحلة الانتقالية، و كشفت العلاقات المدنية العسكرية في ظل الوثيقة الدستورية ، واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن حالة الدولة السودانية حرجة، ولا يوجد طرف مستفيد من استمرار التردي في مختلف قطاعات الدولة، ولا سيما القطاع الاقتصادي، الأمر الذي يفرض مسؤوليات وتحديات كثيرة على القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية من مدنيين وعسكريين .

الفرق بين الدراسات السابقة و دراستنا هاته ، من حيث المجال الزمني تعتبر دراستنا هي الأحدث باعتبار أنها عالجت وتكلمت على كل الفترات السابقة إلى ما بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 و هذا ما غاب في تلك الدراسات ، منهجيا استعملنا مقاربة تحليل النظم نموذج ديفيد إستون و مقاربة العلاقات المدنية–العسكرية لتحليل الوضع السياسي في فترات سابقة و في الفترة الحالية أي بعد انقلاب البرهان ودراسة طبيعة العلاقات بين المؤسسة المدنية و العسكرية و كيف تؤثر على بناء النظام السياسي ، و هو أيضا ما غاب عن الدراسات السابقة .

**4 / إشكالية الدراسة:** تعاني معظم دول العالم الثالث، وخاصة الدول الإفريقية من ظاهرة الانقلابات العسكرية ، التي أصبحت تمثل المشكلة الأبرز في المشهد السياسي الإفريقي.

تعتبر السودان من أكثر الدول التي تتعرض للظاهرة الانقلابية ، فكل انقلاب يؤسس لنظام جديد يسير وفق رؤية مدبري الانقلاب العسكري ، حيث أدى ذلك لعدم وجود الاستقرار السياسي الذي بدوره أثر على باقي المجالات .

إن الشعب السوداني كغيره من الشعوب يتطلع منذ استقلاله إلى بناء دولة ديمقراطية ، تحكمها المؤسسات .

و عليه فإن الدراسة تركز على الإشكالية التالية :

**مامدى مساهمة الإنقلابات العسكرية في عملية التحول الديمقراطي و البناء المؤسساتي في السودان ؟**

– ما طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في السودان ؟

– ما هي أبرز الانقلابات العسكرية التي شهدها السودان؟

– ما هي مواقف القوى الداخلية السودانية و القوى الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية؟

**1.4 / حدود الدراسة :**

**أ / الحدود الزمنية :** تمتد فترة الدراسة ابتداء من سنة 2019 ، أي بعد انقلاب الجيش على عمر حسن البشير ، و التي تمثل تجربة جديدة نحو الإنتقال السياسي ، و من أجل فهم الحالة السودانية و الإلمام أكثر بالموضوع يمتد مجالنا الزمني إلى ما قبل الاستقلال لدراسة الواقع السياسي للسودان و تتبع الانقلابات السابقة و علاقتها بما يحدث الآن .

**ب / الحدود المكانية :** ترتبط الحدود المكانية في تحليلنا لموضوع الانقلابات العسكرية و تداعياته على التحول الديمقراطي بالدولة السودانية .

**جـ / الحدود الموضوعية :** ركزت الدراسة على مرحلة ما بعد الانقلاب على عمر حسن البشير سنة 2019 ، ملامحها،أسبابها،انعكاسها على عملية التحول الديمقراطي.

**2.4/ فرضيات الدراسة :** تستند الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات تم صياغتها كالآتي :

- كلما تزايد حدة الصراع داخل النظام السياسي، كلما أدى إلى إحتمالات أكبر لحدوث الانقلابات العسكرية .
- كلما كان التأثير المدني في المؤسسات السياسية ضعيفا، كلما ساهم في تدخل الجيش في السيادة.
- كلما تزايد تدخل الجيش في الحياة السياسية كلما أدى إلى تعطيل عملية التحول الديمقراطي .

**5/ أدوات الدراسة :**

**1.5 /الإطار المنهجي :**

تحتاج أي دراسة علمية إلى استعمال مجموعة من المناهج ، وقد اقتضت دراستنا المتعلقة بالانقلابات العسكرية و تداعياتها على التحول الديمقراطي استعمال ثلاثة مناهج ، كل في موضوعه المناسب ليكون البعد التحليلي شاملا و يعالج مختلف جوانب الموضوع .

**أ / المنهج الوصفي** :هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة و ذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [1].

ويظهر هذا المنهج في وصف الانقلابات العسكرية التي حصلت في السودان خاصة بعد سنة 2019، و التطرق لأسبابه و النتائج التي أفرزها، بالإضافة إلى الانعكاسات التي يحدثها على التحول الديمقراطي.

**ب / المنهج المقارن** : هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث و الدراسة ، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه و الاختلاف في تلك الظواهر، و هو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة يستخلصها من الإنتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر [2] .

واستعمالنا لهذا المنهج من خلال المقارنات بين الظروف التي حدث فيها هاته الانقلابات العسكرية في فترات زمنية مختلفة ، وأيضا مقارنة بين الأنظمة الديمقراطية التي حكمت السودان من حيث أسباب سقوطها و تداعياتها على عملية التحول الديمقراطي و مقارنتها مع الفترة الانتقالية بعد 2019 ، لفهم الظروف و الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تعطيل عملية التحول الديمقراطي .

**جـ / المنهج التاريخي** :يركز هذا المنهج على الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها ، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات[3] .

و استعمال هذه الدراسة لهذا المنهج لدراسة الانقلابات العسكرية في السودان كمساعد لاستعادة الظروف الزمنية التي حدثت فيها تلك الانقلابات العسكرية و طبيعة العلاقات و المشهد السياسي الذي كان في الفترات السابقة.

**2.5 / المقاربات النظرية** :إن المتغيرات التي تحملها الدراسة ، بالإضافة إلى الطبيعة المركبة لموضوع الانقلابات العسكرية و تداعياته على التحول الديمقراطي ، اقتضت الاستعانة بالاقتراب النسقي و اقتراب العلاقات المدنية– العسكرية ، لما لهما من قدرة على تفسير وفهم الأحداث .

---

[1] محمد عبيدات و آخرون "، **منهجية البحث العلمي : القواعد و المراحل و التطبيقات** ،" (الأردن : عمان دار وائل للنشر،ط2 ، 1999) ص 42.

[2] محمد شلبي ، " **المنهجية في التحليل السياسي** " ( الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، ط 1 ، 1997 ) ص 71 .

[3] **المرجع نفسه**، ص 56 .

**أ / الاقتراب النظمي** : يقوم نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، إذ يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك. و في هذا السياق، يعتمد وجود النظام السياسي على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، حيث يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، وقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها[1].

تم الاستعانة بنموذج إيستون الذي يفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة لتأثيرات البيئة المحيطة به، واعتبر أن النظام كنسق أو كمجموعة من المتغيرات تتفاعل فيما بينها داخل البيئة، إذيمكن فصل النظام السياسي كنظام للنشاط والسلوك السياسي عن غيره من الأنظمة على الأقل للتحليل والدراسة .

فالنظام السوداني يتأثر بمحيطه و الذي يتألف من مدخلات خارجية و هي عبارة عن ضغوط خارجية ، و مدخلات داخلية من خلال ضغط البيئة الداخلية كالقوى الداخلية من أحزاب وجماعات مختلفة وجماهير، و يحولها إلى مخرجات التي تكون عبارة عن قرارات .

**ب / اقتراب العلاقات المدنية العسكرية:**

تتم دراسة العلاقات المدنية باعتبارها عملية متصلة من سلطة اتخاذ القرار السياسي، وموزعة بين قطبين: القيادة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية، وبذلك فإن السيطرة المدنية تعتبر شرطا نسبيا، أي أنه يمكن التمييز بين درجات مختلفة من السيطرة المدنية: قوية أو ضعيفة، شاملة أو محدودة، وتشير السيطرة المدنية الشاملة إلى وجود قطب واحد مسيطر على النظام السياسي، حيث يتم توزيع سلطة اتخاذ القرار بشكل يمكن المدنيين من السيطرة على جميع قواعد العمل السياسي، مع إمكانية تغييرها في أي وقت، وفي إطار العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية فقد صاغ "هنتنجتون"العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في شكل مواجهة بين المؤسسة السياسية الحاكمة(الحكومة)، والمؤسسة العسكرية ويقوم المواطنون بدور فاعل كالتالي[2]:

---

[1] رملي مخلوف ، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة : اقتراب تحليل النظم أنموذجا،" **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** ، م.6 ، ع.3 ، نوفمبر 2020 ، ص 51 .

[2] إسراء أحمد إسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية( جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2015)،ص ص.69-70.

- المواطنون ضد الحكومة والمؤسسة العسكرية وغالبا ما يفشل المواطنون في تحقيق غايتهم السياسية أمام المواجهة المشتركة من قبل الحكومة والمؤسسة العسكرية
- المواطنون والمؤسسة العسكرية ضد الحكومة رغم ندرة حدوث هذه الحالة إلا أن المؤسسة العسكرية قد تستغل الموقف وتقوم بإسقاط الحكومة والسيطرة على الحكم
- المواطنون والحكومة ضد المؤسسة العسكرية: تحدث هذه الحالة عندما تبادر المؤسسة العسكرية بأخذ موقف لإسقاط الحكومة التي يساندها المواطنون، ويحتاج نجاح الائتلاف بين الحكومة والمواطنين ضد المؤسسة العسكرية على وجود درجة من الخلاف والنزاع داخل المؤسسة العسكرية
- المواطنون ضد الحكومة ضد المؤسسة العسكرية: حيث يقوم المواطنون بالضغط على الحكومة من خلال التهديد بالقيام بإضراب قد يحدث عدم استقرار داخلي، وهو ما يغري المؤسسة العسكرية للتدخل وإسقاط الحكومة واستعادة النظام

وقد تعددت محاولات تصنيف العلاقات المدنية العسكرية في محاولة لتحديد طبيعة النظام السياسي ومدى تأثير المؤسسة العسكرية فيه ومن أهم الاتجاهات[1]:

☒ **الاتجاه الأول:** يركز على درجة أو مستوى بريتورية النظام السياسي، حيث يقصد بالنظام البريتوري النظام الذي تعد فيه الجيوش المصدر الرئيسي والوحيد للشرعية السياسية ومن رواد هذا الاتجاه **Amos Perlmutter**.

☒ **الاتجاه الثاني:** يميل رائده **Samuel E Finer** إلى القول بوجود نزعة عسكرية تغلب على أنظمة الحكم في الدول حديثة العهد بالاستقلال.

☒ **الاتجاه الثالث** لتصنيف العلاقات المدنية العسكرية فقد ميز **Claude E Welch** بين ثلاثة أنواع وهي: علاقات مدنية ديمقراطية، علاقات مدنية عسكرية متداخلة، علاقات مدنية عسكرية بريتورية.

مما سبق يظهر أن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية تحددها العديد من العوامل أهمها الدور التاريخي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في البلاد، ومدى استخدام القوة في التغيير الاجتماعي، والثقافة السائدة في المجتمع تجاه المؤسسة العسكرية والسلطة ومدى التقدم الاقتصادي. يظهر استخدام هذا الاقتراب في فهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في السودان وتحليل الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية تاريخيا في

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص.74-77.

العملية السياسية من خلال سيطرتها على المشهد السياسي السوداني وتأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي ككل.

**6 / مفاهيم الدراسة :**

**أ / تعريف الديمقراطية:** من أكثر التعريفات شيوعا لمفهوم الديمقراطية هو "حكم الشعب، بالشعب، وللشعب". وهو التعريف الذي ظهر قديما عند الإغريق، واشتهر عن الرئيس الأمريكي لنكولن.

– تعريف جوزيف شومبيتر : "هو ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن للأفراد من خلاله، اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس"[1].

وتعرف الموسوعة السياسية الديمقراطية بأنها "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"[2].

**ب / تعريف الصراع** :هو تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين كالشركات و الدول ، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه و أهدافه و مصالحه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بواسطة وسائل و طرق مختلفة ، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة و المجتمعات الإنسانية و في كل الميادين ، وقد يكون مباشرا و غير مباشر ، مسلحا و غير مسلح ، واضحا أو كامنا[3] .

**جـ/ تعريف التصحيح الثوري** :السائد في الأمر أن الانقلاب يقوم به الجيش بالاستيلاء على السلطة الشرعية المنتخبة بواسطة القوة المسلحة بطريقة مباشرة مصحوبة بإراقة الدماء أو بطريقة غير مباشرة بتوظيف مؤسسات أخرى مساندة للإنقلاب، ثم يتم اقتراح بيان دستوري مؤقت ليوضح مدة المرحلة الانتقالية،طريقة تعيين مؤسسات المرحلة الانتقالية مبررات ودوافع وأهداف الانقلاب وعادة ما يتم إخراج السيناريو في إطار المشروعية بدل الشرعية لإقناع الرأي العام في قالب ما يعرف اصطلاحا بمفهوم بالتصحيح الثوري الذي يعد نسبيا مقبولا من طرف المجموعة الدولية ومحبذا من طرف الرأي العام بدل مفهوم الانقلاب العسكري الذي يعد مرفوضا من طرف المجموعة الدولية ومناهضا له من طرف الرأي العام.

من هذا المنطلق فإن مصطلح التصحيح الثوري يكون اكثر تداولا في تبرير أعمال الانقلابات .

---

[1] محمد عبد الفتاح ، " **الديمقراطية والشورى عند الغزالي**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ( الأردن: جامعة آل البيت ، 2001) ص 6 .

[2] عبد الوهاب كيالي، " **موسوعة السياسة – الجزء الثاني** " ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1981 ) ص751.

[3] عبد الوهاب كيالي، " **موسوعة السياسة – الجزء الثالث** " ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1981 ) ص 632.

التصحيح الثوري يقوم على مبدأ تصحيح الانحراف الذي يكون قد شاب مشروع المجتمع الذي يعد بمثابة عقد اجتماعي بين الحاكم والرعية حيث يتفرد الحاكم بمفرده أو بمعية زمرة من حاشيته في الاستحواذ على خيرات ومكاسب الثورة ضد مصالح الشعب [1].

**7 / تقسيمات الدراسة:**

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة من كل الجوانب ، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

**فأما الفصل الأول** فتطرقنا فيه إلى الانقلابات العسكرية و عملية التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي ، يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تناول مفهوم الإنقلابات العسكرية من حيث تعريفاتها المختلفة و كيف تطور تعريف هذا المفهوم و تطرقنا كذلك إلى مختلف تصنيفات الانقلابات العسكرية و أنماطها المختلفة حتى نحيط بهذه الظاهرة من جوانبها المختلفة ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مختلف تعريفات التحول الديمقراطي و علاقته بالمفاهيم المشابهة له ، بالإضافة إلى أهم عوائقه و صعوباته ، كما تناولنا فيه مختلف تعريفات النظام السياسي و خصائصه و أشكاله ، أما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى ماهية العلاقات المدنية –العسكرية ، من تعريفاتها و أنماطها بالإضافة إلى التطور النظري الذي حصل فيها.

**و تطرقنا في الفصل الثاني** إلى المسألة الديمقراطية في السودان و طبيعة العملية السياسية من خلال ثلاثة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة طبيعية و سوسيوثقافية للسودان تناولنا فيها كل ما يخص السودان من موقع جغرافي و تعدد إثني و الثروات الطبيعية التي يتميز بها ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى طبيعة النظام السياسي في السودان بالحديث عن التطور التاريخي و الأنظمة التي شهدها ، وكذلك مؤسسات صنع القرار و العوامل المؤثرة فيعملية صنع القرار ، أما في المبحث الثالث الذي يتحدث عن الجيش و النظام السياسي في السودان فتطرقنا فيه إلى مكانة الجيش في الحياة السياسية ، بالإضافة إلى تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان و أسبابها ، و ختمنا هذا المبحث بالتطرق إلى إشكالية العلاقات المدنية العسكرية و انعكاسها على الديمقراطية .

**أما في الفصل الثالث** الذي تناولنا فيه المسألة الديمقراطية في السودان بعد مرحلة انقلاب 2019 و أثرها على النظام السياسي ، والذي بدوره تضمن ثلاثة مباحث ، فأولها تطرقنا فيه إلى المشهد السياسي السوداني

[1] مدونة الوسيط السياسي ، "**ما الفرق بين مفهوم الانقلاب العسكري و التصحيح الثوري** "، نشر بتاريخ 2013/08/31، شوهد يوم 2022/05/31 على الساعة 10:45 .على الرابط https://cutt.us/G4ogk ،

بعد 2019 و تجدد الانقلابات العسكرية فبحثنا فيه في الوضع السياسي العام خلال حكم عمر حسن البشير و خاصة الوضع قبيل الانتفاضة الشعبية و من ثم عملية الانقلاب العسكري التي أطاحت بنظام البشير و المواقف الداخلية و الخارجية منه ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مرحلة ما بعد البشير من تشكيل لمجلس السيادة و ما صاحبه من تعامل داخلي و خارجي و طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في هذه المرحلة ، و في المبحث الثالث فقد تناولنا مآلات الانتقال الديمقراطي في السودان و تداعيات التحول السياسي بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 ، وهذا من خلال التطرق إلى طبيعة هذا الانقلاب و المواقف الدولية منه و ما حدث من استقطاب سياسي أثنائه و بعده ثم ختمنا هذا المبحث بالتطرق إلى عوائق التحول الديمقراطي في السودان و آفاقه .

**8 / صعوبات الدراسة** : صعوبة إجراء المقارنة على نموذج مستمر، لأن أصعب نوع من الدراسات البحثية الذي يدرس ظاهرة مسترة كما و كيفا .

# الفصل الأول

# مداخل تحليل ظاهرة الإنقلابات العسكرية و عملية التحول الديمقراطي

لم تخل الدول على مر العصور من تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، فقد شهدتها مختلف الحضارات ، و بالرغم من التطور الحاصل بعد ظهور الدولة القومية ابتداءا من معاهدة ويستفاليا سنة 1648 و تشكل عدة أنواع من الأنظمة السياسية المختلفة من خلال عديد التحولات التي شهدتها الساحة الدولية ، إلا أنه برزت عدة ظواهر شكلت قضايا مهمة أثارت المفكرين على مختلف إيديولوجياتهم ، نذكر منها الإنقلابات العسكرية وعملية التحول الديمقراطي.

ولعل هذا أبرز ما أثار إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والشأن السياسي في ما يسمى بالعلاقات المدنية العسكرية.

## المبحث الأول :مفهوم الإنقلابات العسكرية

لقد مثلت الإنقلابات العسكرية أحد أهم الظواهر التي شهدتها دول العالم الثالث، وخاصة بظهور حركات التحرر و ما حدث من موجة إستقلال الدول التي كانت تحت وطأة الإستعمار ، حيث أصبحت الإنقلابات العسكرية تشكل السمة الأبرز في الأحداث الدولية في هذه الفترات .

### المطلب الأول : تعريف الإنقلاب العسكري :

من أجل الإحاطة بمفهوم الإنقلاب العسكري ، يجب تمييزه عن مفهوم الثورة الذي يتداخل معه بشكل يصعب التمييز بينهما ، وقبل ذلك يجب تحديد تعريف للإنقلاب ،و هذا من خلال التطرق إلى بيانه اللغوي أولا و من ثم بيانه الإصطلاحي .

**أولا : تعريف الإنقلاب لغة :**

يمكن تحديد تعريف معنى الأنقلاب لغويا من خلال المعاجم و القواميس .

إذ يعرفه معجم اللغة العربية المعاصرة ب :

**انْقِلاب** [مفرد]: ج **انقلابات** (لغير المصدر): 1- مصدر **انقلبَ/ انقلبَ** إلى/ **انقلبَ** على.

2- تحوُّل الشّيء عن وجهه.

3- تغيير في نظام الحُكْم واستيلاءٌ عليه بالقوَّة، ويقوم به في العادة بعضُ رجال الجيش "انقلابٌ عَسْكَرِيٌّ/ سياسيٌّ- حركة انقلابيَّة.[1]

**ثانيا : التعريف الإصطلاحي :**

يتميز مفهوم الإنقلاب العسكري بتعدد التعريفات و كثرتها ، وهذا ما يبين أهمية هذا المصطح على الساحة السياسية و الفكرية ، و يرجع هذا الإهتمام بالأساس إلى الإنقلابات العسكرية التي باتت كظاهرة تميز البيئة الدولية خاصة في بلدان العالم الثالث نذكر منها :

تعريف قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية " الانقلاب العسكري هو تعبير اسباني يدل على التدخل العنفي للقوات المسلحة الوطنية بهدف اقالة الحكومة او فرض حكومة جديده ولكن دون النية في ان تتسلم بنفسها الحكم ، فأصل كلمة (pronunciar)الذي يدل على الواقع المعلن ضد الحكومة وعندما تعلن القوات المسلحة عن موقفها مع بقاءها في الثكنات ، نكون امام ما يسمى ضربة ثكنة "[2]

---

[1] قاموس الكل ، عربي عربي ، موجود على الموقع .https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar أطلع عليه يوم 2022/02/5 على الساعة 22:05

[2] أحمد سعيفان ،" **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**" (لبنان:مكتبة لبنان ،ط1 ،2004) ص 61.

كما عرفه قاموس أوكسفورد الموجز لعلم الاجتماع بأنه " استيلاء عنيف وفورى على سلطة الدولة بواسطة القوات المسلحة غالبا، بما ينطوى عليه ذلك من كونه غير ديمقراطى وغير دستورى "[1]

تعريف معجم القانون " يقصد به الوصول للسلطة ،فيتم تغيير الحكام حيث يكون الهدف هو الإستلاء على السلطة "[2]

تعريف وايكنج فيقول" :إن الإنقلاب العسكري يعني ببساطة أن القوات المسلحة للدولة تعتمد على إحتكارها الفعلي لأدوات العنف وتقوم بالإستيلاءعلى سلطة الحكومة المدنية العسكرية ، وهذا الإستيلاء يتم إنجازه في شكل إنقلاب أي بصورة مفاجئة وغير متوقعة[3]".

أما تعريف السعيد بوشعير للإنقلاب العسكري " حركة ذات طابع عنفي ،تقوم به جهة من السلطات ذات نفوذ مستعملة في ذلك وسائل القوة بهدف الإستيلاء على السلطة و استبدال النظام الأساسي القائم ، رغم وحدته الإديولوجية ، بنظام قانوني آخر دون مشاركة الشعب "[4]

و جاء أيضا في تعريف الانقلاب العسكري أنه "عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره ويعينه لقيادة الدولة".[5]

و يمكن تحليل مفهوم الانقلاب وفقا لفترتين في تاريخ الانظمة السياسية، الفترة الأولى بالعودة الى النظام القديم في القرن السابع عشر، والفترة الثانية مع بداية الثورة الفرنسيه في القرن الثامن عشرة .

ففي الفترة الاولى، الإنقلاب يعبر عن سبب وجود الدولة لذلك فهو عمل شرعي حيث عرف الانقلاب بانه "العمل الذي قام به الحكام من اجل الاحتفاظ بسلطتهم".

اما في الفترة الثانية ، لم يعد الإنقلاب يعبر عن وسيلة للأمير للاحتفاظ بسلطته بل أصبح يعبر عن من يحل محل الحكام والملك، من الذي يسقط الملك، إذا فهو يحدث انتهاكا للدستور القائم وبذلك يصبح فعل غير شرعي .

---

[1] قاموس أكسفورد يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط www.oxforddictionaries.com./définition/English/coup يوم 2022/02/7 على الساعة 9:20.

[2] معجم القانون ( مصر : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1999 ) ص 7 .

[3] إنتصار آدم هارون ،**أسباب الإنقلابات في إفريقيا: منذ عام 1969م (السودان أنموذجاً )** ، رسالة ماجيستير في الدراسات الإفريقية و الأسيوية ( السودان : جامعة الخرطوم ، 2010 ) ص 7.

[4] سعيد بوالشعير ، "**النظام السياسي الجزائري** " ( الجزائر : دار الهدى للنشر أم البواقي ، دون سنة النشر) ص 66.

5 زين الدين حماد،**كيف تصنع إنقلابا عسكريا ناجحا** (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016) ص3 يمكن الإطلاع عليه في الرابط https://eipss-eg.org/.

إن هذا المفهوم الحديث عفا عنه الزمن لسببين مهمين ، أولهما هو عدم فعالية النظام القانوني المطبق على هذا الفعل ، والذي لا يرقى إلى أكثر من إنتهاك للوضع الدستوري القائم ، أما ثانيها هو الاحتجاج المحتمل بمبدأ الضرورة الذي من شأنه أن يبرر ويشرعن الفعل غير القانوني المرتكب. يمكن أن يحدث هذا بمجرد تولي الجناة السلطة ، ويمكن بعد ذلك إضفاء الشرعية على الفعل غير القانوني من قبل الناس[1].

أما الإنقلاب العسكري بالنسبة **ل أوزان فارول OZAN VAROL** قال في دراسته الصادرة عن جامعة «هارفارد» الأمريكية أن كل الدراسات السياسية اجمعت على أن مصطلح الانقلاب مضاد للديمقراطية بل وإهانة لها، وأكد أن هذا الإجماع يجافى الواقع ويجب إعادة النظر فيه، و طرح أوزن فارول، مصطلحاً جديداً هو: "الانقلاب العسكرى الديمقراط ". ووفقا للنظرية الجديدة فليست كل الانقلابات العسكرية مضادة للديمقراطية؛ لأن هناك انقلابات قامت بها جيوش وطنية استجابة لمطالبات شعبية بالقضاء على نظام شمولى أو سلطوى، حتى تفتح الطريق –بعد مرحلة انتقالية قصيرة– أمام الديمقراطية الحقيقية[2].

لقد بنى فارول فكرته بعد دراسته ل ثلاثة حالات من الإنقلابات العسكرية ، وهي الانقلاب العسكرى فى تركيا سنة 1960 ، والإنقلاب العسكري في البرتغال سنة 1974 ، وأخيرا الإنقلاب العسكري في مصر سنة 2011 ، وتشير الدراسة إلى خلاف الدوائر الأكاديمية حول أشكال كثيرة من الانقلاب، وهل يكون الانقلاب انقلابا إذا قامت به أجهزة أخرى خلاف القوات المسلحة مثل أجهزة الأمن الأخرى أو مؤسسات الحكومة المدنية، ويقترح البحث أن تصنف الانقلابات على كثرة أنواعها إلى نوعين رئيسيين من حيث النتيجة، طبقاً للإجابة عن سؤال محدد: هل يمهد الانقلاب للديمقراطية أم يؤصل للاستبداد؟ وبناء على ذلك صنف الباحث الانقلابات إلى نوعين: "انقلابات ديمقراطية" و"انقلابات غير ديمقراطية" .

وقال فارول "ومن الواضح أن بعض الانقلابات أكثر ديمقراطية من غيرها لأنها تستجيب لانتفاضة شعبية ضد نظام استبدادي أو شمولي وتطيح بذلك النظام لغرض محدود هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة للقادة المدنيين. ويتعين علينا أن نستبدل وجهة النظر التقليدية، التي تنظر إلى كل الانقلابات باعتبارها تهديداً

1Kandjoura, Bissiriou**." Le coup d'Etat: essai de définition"** (France : : Université Paris Saclay ;2021) , disponible sur le site: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-03207178

2 سيد جبيل ، **الإنقلاب العسكري الديمقراطي** ،2014 ، www.elwatannews.com/news/details/414662 أطلع عليه بتاريخ 2022/01/30 على الساعة 20:40.

للديمقراطية والاستقرار، بنهج أكثر دقة في تقييم مدى جدواها على النحو الذي يضع في الحسبان الانقلابات التي تنتج الأنظمة الديمقراطية[1].

وقد حدد فارول سبعة شروط ليكون الإنقلاب ديمقراطيا :

1. يسعى الانقلاب الديمقراطى للإطاحة بنظام شمولى أو استبدادى .
2. تحرك الجيش هو دعم معارضة شعبية مستمرة .
3. رفض الديكتاتور التنازل عن السلطة .
4. مكانة الجيش المحترمة عند الشعب .
5. يستجيب الجيش لدعوة الناس له لتغيير النظام بالإطاحة بالنظام الاستبدادى الشمولى .
6. إقامة إنتخابات حرة و نزيهة ، لنقل السلطة إلى مدنيين .
7. ينقل الجيش على الفور السلطة للحكومة المنتخبة بغض النظر عن هويتهم [2].

ولقد أعطى الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الإنتخابات و الحكم الصادر في 2007، في المادة الثالثة و العشرون من الفصل الثامن ، تعريفا حديثا للإنقلابات العسكرية بإشارته للحالات التي تستوجب العقوبات من قبل الإتحاد الإفريقي و التي تتمثل في :

1/ كل استيلاء على السلطة او انقلاب عسكري ضد حكومة منتخب ديمقراطيا

2/ كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال حكومهة منتخبة ديمقراطية .

3/كل تدخل من قبل مجموعات من المنشقين المسلحين او حركات متمردة لقلب حكومة منتخبة ديمقراطيا

4/كل رفض من حكومة قائمة لتسليم سلطة للحزب او المرشح الفائز في انتخابات حرة وعادلة ونزيهة .

5/كل تعديل او مراجعة الدساتير والوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة[3].

**ثالثا : التمييز بين مصطلحي الثورة و الإنقلاب :**

المقصود بالثوره هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة ، وهو بذلك يعني تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة وهذا ما يميزه عن الانقلاب العسكري الذي لا يعكس تحركا شعبيا بالضرورة و أنه يبقي

[1] Ozan varol ,**The democratic coup d'Etat**( Harvard international law, journal Vol 53.number 02, summer 2012) P 03.

2 سيد جبيل ، **مرجع سابق** .

[3] الإتحاد الإفريقي ، **الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الإنتخابات والحكم** ، 2007 .

الإمكانية مفتوحة لأن يشكل انقلاب عسكريا مدعوما شعبيا هدفه تغيير نظام الحكم[1].

ويقول صموئيل فاينر **Samuel Finer** ان الثوره تاتي الى السلطة على اكتاف حركات شعبية منظمة بمعنى اتساع المشاركة فيها عكس الانقلاب العسكري، وان الانقلاب يفترض انه تغيير للشريحة الحكومية في القمة اما الثورة فتنطوي على التغيير الشامل الذي يقلب كيان المجتمع رأسا على عقب [2].

**المطلب الثاني : أسباب الإنقلابات العسكرية :**

لقد ارتبطت الانقلابات العسكرية كظاهرة تتميز بها الدول النامية او دول العالم الثالث حيث تركزت هذه الانقلابات بالخصوص في قارتي افريقيا وامريكا اللاتينية وحددت دراسة أجراها الباحثان الأمريكيان، جوناثان باول وكلايتون ثين، أن " أكثر من 200 محاولة من هذا القبيل نُفذت في إفريقيا منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي". بين محاولات فاشلة واخرى ناجحة واما امريكا اللاتينيه فتشير الى انها شهدت 115 , انقلابا عسكريا بين ناجحا .

لقد تعددت الأسباب المؤدية للانقلابات ، وإنه من المهم أن هاته الأسباب لا تتوافر بصورة واحدة في جميع الدول ، فقد تظهر أسباب بشكل واضح دون أسباب أخرى وهذا يختلف من دولة لأخرى .

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى الإنقلابات العسكرية إلى قسمين رئيسيين ، أسباب خارجية و داخلية .

**أولا : الأسباب الخارجية :** تتعدد الأسباب الخارجية بين تدخلات مباشرة و غير مباشرة من قبل القوى الكبرى التي تشكل مصالحها في هذه الدول المحدد الرئيس في علاقتها بها ،سواء كانت تحت ضغوط إقتصادية ، أو من خلال تنافس بين القوى الكبرى في هاته الدول و مساعدة الموالين لها للبقاء في الحكم. بناءعلى ذلك إفترض (وايكنج) أن إحتمالات وقوع الإنقلابات العسكرية تزداد كلما توقع العسكريون مباركة دول الغرب ورضاها عن الإنقلاب.

**أ ) التدخل في شؤون الدول :**إن التدخلات الأجنبية شكلت عاملا مهما الإبقاء على الأنظمة الموالية لها ، سواء بحمايتها من أي إنقلاب مثلما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في غرينادا سنة 1983 و نيكاراغوا سنة 1984 بتدخلها المباشر ، و في إفريقيا تدخلت في كل من تشاد سنة 1985 حينما فرضت نظام حكم غير منتخب ، و في أنغولا مرتين 1976 و 1992 و كذلك في الصومال سنة 1993[3].

---

[1] عزمي بشارة ، " **الثورة و القابلية للثورة** " (لبنان :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،ط1 ، 2012) ص 29.

2 إنتصارآدم هارون ، **مرجع سابق** ، ص9 .

[3] عبد المنعم جباطي ، "**دور الميثاق اللاإفريقي للديمقراطية الإنتخابات والحكامة في إستئصال الإنقلابات من القارة الإفريقية** "، أطروحة دكتوراه تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات (الجزائر :جامعة باتنة ،2021/2020) ص69.

وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوربية تدخلاً في الشئون الإفريقية.فقد تدخلت أثني عشرة مرة في الفترة( 1960- 1963م )لدعم حكومات أفريقية موالية لها ضد إنقلابات عسكرية وقعت فيها، كما أنها تدخلت للإطاحة بنظام الرئيس هاماني ديوري في النيجر عندما رفض السماح بمنح إمتيازات اليورانيوم للشركات الفرنسية .وفي الجابون تدخلت فرنسا عام 1964م عندما أرسلت قواتها لإعادة السلطة للرئيس(ليون أمبا)[1].

ويمكن أن تكون التدخلات من دول مجاورة حماية لمصالحها ، مثل تدخل تنزانيا في أوغندا سنة 1978 حيث تم الإطاحة بنظام الحكم عن طريق التدخل المسلح ، وتم هذا التدخل للإطاحة بنظام عيدي إلا أن المجتمع الدولي سكت عن إدانته رغم معارضة معظم الفقه لهذا التدخل لعدم مشروعيته في ظل قواعد القانون الدولي .

،أن الديون الخارجية لها اثار مدمرة على الاقتصاد الوطني والشعوب ، تلك الديون التي يكون مصدرها المنظمات الدولية ، والتي وصفها تشومسكي بانها بديل للحرب العالمية الثالثة حيث وصل الدين الامريكي فضلا عن ذلك ، فإن القارة الإفريقية شهدت العديد من حالات التدخل غير المباشر ، عن طريق الإطاحة بنظم الحكم الهدف ، وذلك من خلال تكوين أو تنظيم أو دعم الجماعات المسلحة أو المرتزقة من أجل تحقيق المهمة ، فقد لعبت القوى الخارجية الدور الأول في نجاح أو فشل عدة إنقلابات .[2]

أما التدخلات الخارجية العربية فقد لعبت مصر الدور الأساسي في تحريض الثوريين في العراق والأردن قبل وبعد تأسيس الجمهورية العربية المتحدة . أرسلت مصر أرسلت المال لعملائها الأردنيين وأحياناً إرسال الرجال لمحاولة الانقلاب في أبريل عام 1957م ، وتنظيم مثل هذه المؤامرات كالتي قتل فيها رئيس الوزراء "مجالي" في اغسطس عام 1960م . كانت ثورة يوليو عام 1958م في العراق بصورة جزئية نتاج للتحريض الناصري وكذلك الانقلاب الفاشل للشواف ضد قاسم في مارس 1959م . كان النزاع المصري مع قاسم بين عام 1959م – 1963م واحداً من أكثرالأحداث شهرةً في عهد الثورة العسكرية في العالم العربي ، وقد تم تشجيع وتمويل التمرد في لبنان للعام 1958م من قبل عبد الناصر وعُزز بالمجندين والأسلحة التي أُرسلت عبر الحدود من سوريا . كان الانقلاب الفاشل في ديسمبر عام 1961م بصورة كبيرة رد فعل من قبل عدد محدود من الضباط اللبنانيين والمدنيين ضد التأثير المصري[3].

---

[1] إنتصارآدم هارون ، **مرجع سابق** ، ص 25.

2 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص 71.

3معتصم عبد الرحيم ، " **ترجمة الصفحات 352-425 الثورات و الحكم العسكري في الشرق الأوسط**"، رسالة ماجيستير ، ترجمة (السودان :جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،2014) ص ص6،7.

**ب ) التأثيرات الإقتصادية الخارجية :** تعتبر الأداة الإقتصادية من بين أهم الوسائل التي تستعملها القوى الكبرى للضغط على الدول النامية ، وهذا للإطاحة بنظم لا تخدمها و تعويضها بنظم موالية لها .

و تستخدم هذه الدول عدة وسائل منها الحصار الإقتصادي أو إستعمال الأذرع المالية مثل صندوق النقد الدولي الذي يعتمد على المشروطية السياسية في دعم الدولة المقترضة .

و من الواضح الى امريكا اللاتينية بالسبعينات لحوالي 60 بليون دولار وانتقل في 1980 الى 200 بليون دولار وفي 1990 يرتفع الى 433 بليون دولار ومن المتوقع ان يصل الى 700 بليون دولار وفي 1999 صعدت فوائده لوحدها الى حوالي 120 بليون دولار .[1]

إن التحكم في حركة الإقتصاد العالمي من قبل الدول الكبرى يستعمل للضغط على الدول و هو ما يؤثرعلى إقتصاديات الدول النامية و هذا ما يزيد من إحتمالية حدوث الإنقلابات العسكرية .

**ج ) عدوى الإنقلابات :** في عام 1975، أجرى عالِما السياسة ريتشارد بي واي لي، ووِيليام آر طومسون، أول فحص منهجي لنظرية عدوى الانقلابات باستخدام عينة عالمية، وتوصَّلا إلى أن وقوع الانقلابات كان أكثر احتمالًا في بلد ما بعد حدوث انقلاب في بلد آخر.

ولقد لاحظت روث فيرست،في كتابها "ماسورة المسدس(The Barrel of a Gun) " الصادر في عام 1970 أن «ما يفعله جيش دولة ما اليوم، ربما يفعله نظراؤهم في دولة مجاورة غدًا»، وتعتقد الباحثة أن عدوى الانقلاب تنتقل نتيجةً لشبكة العلاقات بين ذوي النفوذ المُخضرَمين .[2]

بهذا المفهوم لا نجد تفسيرا لتصاعد الظاهرة الإنقلابية في إفريقيا إلا من خلال نظرية العدوى، حيث يدفع نجاح الإنقلاب في دولة معينة إلى ترجيح كفة حدوث إنقلابات أخرى في دولة مجاورة، وأبرز مثال على ذلك ما حدث في إفريقيا الوسطى، أين أمر العقيد بوكاسا في الفاتح من جانفي 1966 الوحدات العسكرية الموضوعة تحت تصرفه بمحاصرة القصر الرئاسي، وإلقاء القبض على رئيس الدولة السيد: دفيد داكو ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وبعد أربعة أيام فقط إستولى زميل العقيد بوكاسا سابقا العقيد لميزا نا على السلطة في كوت ديفوار .[3]

---

1 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص65.

2 واشنطن بوست ،" **4 إنقلابات في عام واحد هل تحولت الإنقلابات إلى جائحة** "يمكن الأطلاع عليه https://cutt.us/FePpW يوم 2022/02/20 على الساعة 14:15.

3 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص 63.

**ثانيا : الأسباب الداخلية** : ما لاشك فيه هو أن الإنقلابات العسكرية تحركها مجموعة من الأسباب و العوامل الداخلية التي تمهد للقيام بهذه الإنقلابات نذكر منها مايلي :

**أ ) طبيعة النظام السياسي** : يعتبر عامل شرعية النظام القائم، أو عدم شرعيته من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث الإنقلابات ففي البلاد التي تنخفض فيها شرعية الحكومة القائمة، ولا يكون فيها إتفاق بين الجماعات السياسية على أسلوب لحل الصراع السياسي فإن النظام يكون أكثر عرضة لحدوث إنقلابات، على نحو ما أكده البروفيسور لاري دايموند في كتابه روح الديمقراطية بقوله: "إن الأنظمة الديمقراطية تقوم في إستقرارها على الشرعية والخضوع الإرادي للمواطنين أكثر من الأنظمة الدكتاتورية .

فكثير من دول القارة الإفريقية تدخل في إطار الأنظمة الأوتقراطية الأبوية التي ينفرد فيها الحاكم باتخاذ لقرار، وهذا يؤدي إلى الخلط بين المفهوم للحياة الخاصة والعامة .فبعض الزعامات الوطنية التي كانت سبباً في إستقلال بلادها تولت السلطة وأخذت صفات كاريزمية على إعتبارهم الآباء المؤسسين وبذلك يكونوا قد إعتمدوا على هذه السلطة أكثر من إعتمادهم على مجموعة القواعد السياسية. لذا فإن السياسة في مثل هذه الدول الإفريقية لا تتفق والنظم ذات الطابع المؤسسي لأنها غير محكومة بالقواعد التي تجعلها فاعلة ومؤثرة ومن ثم تلجأ للإستخدام غير المشروع لأدوات القهر والعنف في مجتمعاتها[1].

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن تبني بعض الدول للنظام الرئاسي قد يزيد من إحتمالية وقوع إنقلابات في هذه البلدان، فقد حاجج منتقدو النظام الرئاسي بواحدة من أكثر الحجج السياسية قوة ضد النظام الرئاسي، وهذه الحجة مفادها أن النظام الرئاسي يساهم في عملية حدوث الإنقلابات، فالأنظمة الرئاسية بحسب الأستاذ أرتورو فالنزويلا هي سبب الوعكة الأمريكية اللاتينية، ذلك أن الأنظمة الرئاسية تولد منطق المواجهة بدلا من تشجيع منطق التعاون[2] .

**ب ) طبيعة المؤسسة العسكرية** :تشكل المؤسسة العسكرية أهم أدوات الإنقلابات وهذا لعدة عوامل منها :

1/شعور المؤسسة العسكرية بمسؤولياتها في حماية الشعب من السياسيين ، بالإضافة إلى السمات التنظيمية التي تتميز بها .

2/مهنية القوات المسلحة من التدريبات المتقدمة والتأهيل الأكاديمي المتواصل للضباط، ويزيد هذا الأمر من إحتمال تدخلهم بفضل الخلفية الأكاديمية التي يتمتعون بها

[1] إنتصارآدم هارون ، **مرجع سابق** ، ص29

[2] عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص59.

3/الوعي السياسي، من العوامل المساعدة في تدخل العسكريين في شئون المجتمع،.[1]

**ج ) أسباب إقتصادية :** تتميز الدول النامية و التي تعتبر أكثر عرضة للإنقلابات العسكرية بتدهور إقتصادي كبير و أزمات خانقة بفعل السياسات الإقتصادية المنتهجة من قبل السياسيين ، و إنعكاسات الإقتصاد العالمي عليها ، تشكل بيئة مناسبة للإنقلابات العسكرية .

فغالباً ما تكون الانقلابات العسكرية في دولة إفريقية ترزح تحت ظروف صعبة من الفقر وسوء الأداء الاقتصادي، نذيراً لمزيد من الانقلابات فيها، وتتمثل إحدى المشاكل في أن غالبية شعوب القارة ممن يثورون ضد أحد قادتها، يعتقد كثير منهم أن العسكر هم الورثة الطبيعيون للحكم في تلك الدولة، وبالتالي فإن رؤيتهم إلى سدة الحكم أمر طبيعي في ثقافات لا تعترف إلا بقوة السلاح [2].

**د ) أسباب إجتماعية و ثقافية :** يتميز العالم بتعدد التنوعات الإجتماعية و الثقافية و الدينية و التاريخية ، وفي هذا الصدد فإن إفريقيا تمتلك نحو 33% من جملة اللغات في العالم ،و توجد فيها كافة الأديان السماوية بالإضافة إلى أديان أخرى ، و 1500عرق بشري[3] .

فهي تعاني من تعقيدات وتناقضات إجتماعية القت بظلالها على الأنشطة السياسية والإقتصادية و الإجتماعية، وتلعب العوامل "القبلية "أو العرقية أهم أبعاد هذه التناقضات الإجتماعية في القارة الإفريقية دوراً هاماً في قيام كثير من الإنقلابات العسكرية .

**أما "زين الدين حماد"**، أستاذ القانون. الدستوري، في جامعة "برن" السويسرية،فقد أعطى مجموعة من الدوافع التي تؤدي إلى الإنقلابات العسكرية و هي :

. الدافع الثوري التغييري: أي التطلع إلى تغيير الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، واستبداله بوضع أحسن، بعد امتناع الحكم القائم من قبول التغيير بالوسائل الديمقراطية.

. الدافع الدستوري: والمقصود به تدخل الجيش بعد وجود خطر موضوعي يهدد وجود الدولة ..

. الدافع الأيديولوجي: وهو يكون أوسع من الوضع الداخلي في الدولة المستهدفة، فهو جزء من صراع الأفكار في العالم، مثل الأيديولوجيات التي قد يتبناها عسكريون ويسعون إلى تطبيقها .

. الدافع الإجهاضي: فقد يبادر عسكريون إلى تدبير انقلاب قصد إجهض إنقلاب آخر.

---

1 إنتصارآدم هارون ، **مرجع سابق** ، ص42.

2 وائل بدر الدين ، " **إفريقيا السلطة و الإنقلابات** "،2021/09/16 ، أطلع عليه يوم 02/20/ 2022على الساعة 20:00. https://cutt.us/DEh3G

3 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص45.

. الدافع المصلحي: أي مصلحة الجيش كمؤسسة، وذلك أن يتحرك العسكريون للإطاحة بحكومة لم تمنحهم ما يصبون ، أو ساقتهم إلى الهزائم ، بسبب قراراتها السياسية الخاطئة.

الدافع الشخصي: وهو الطموح إلى السلطة والثروة والمجد، فقد يلجأ بعض كبار الضباط إلى الانقلاب بهذا الدافع .[1]

**المطلب الثالث : أنماط الإنقلابات العسكرية :**

توجد عدة تصنيفات للإنقلابات العسكرية مثل إنقلابات تقليدية و أخرى حديثة ، حيث ميز دنكوارت روستو بين الإنقلابات القديمة التي جرت في بلاط الحكام ولم تؤثر في حياة الناس، والإنقلابات الحديثة التي تؤثر في المجتمع بأسره؛ إذ كتب أن الانقلابات في الماضي كانت تجري من دون تورط المجتمع، فلم يشعر الجمهور بانقلابات في البلاط العثماني، وحتى مقتل خليفة أو سلطان لم يؤثر في حياته، على عكس الانقلابات في عصرنا[2].

وهناك من صنفها على أساس تدخل العسكريين فهي بذلك إنقلابات مباشرة و أخرى غير مباشرة .

**أولا : الإنقلابات العسكرية الغير مباشرة و المباشرة .**

**أ ) الإنقلابات العسكرية الغير مباشرة :**

من خلال الضغط والتأثير و"المقايضة" الذي يمارسه العسكرعلى السياسيين بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم، وقد يأخذ تدخلهم صورة تحويل القوة السياسية من حكومة مدنية لأخرى ، أو كقوة داعمة سياسيا للحكومة المدنية أو كجماعة ضاغطة ضمن الجماعات المتوفرة في النظام السياسي باستعمال طرائق ووسائل متعددة أو بصورة الاعتراض على النظام السياسي المدني .

والتدخل بهذا الشكل الغير مباشر في الشؤون السياسية أمر مقبول في الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية الحديثة ، لكن شريطة أن يكون محدودا ومنظما[3].

يظهر هذا النمط عادة في الدول المتقدمة و التي تتميز بالمؤسسية في علاقاتها الداخلية .

ومن أهم سماته :

- ✓ تلعب المؤسسة العسكرية دور جماعة الضغط داخل النظام السياسي.

[1] زين الدين حماد ، مرجع سابق ص5 .

2 عزمي بشارة ، "**الجيش و السياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية** "(قطر : المركز العربي للدراسات السياسية ،ط1 ،2017) ص63.

3 ياسر قطيشات ، " تدخل العسكر في السياسة : محاولة فهم طبيعة الإنقلابات العسكرية" ، **الحوار المتمدن** ،عدد 3261 ، جانفي 2011

- ✓ سيادة مفهوم العسكري المحترف، والقبول بمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين.
- ✓ يفتقر العسكريون هنا إلى الطموحات التدخلية المباشرة في السياسة، ويتحدد ميدان تأثيرهم على العملية السياسية إلى ما يتصل منها مباشرة بالدور العسكري، خاصة في عملية صنع سياسة الأمن القومي[1].

**ب ) الإنقلابات العسكرية المباشرة :** هذا النمط يتم على مستويين .

المستوى الأول هوالتدخل المباشر للعسكر في السياسة و يمكن أيضا أن يحدث في أي نظام سياسي حيث يمارس العسكر ضغطا مباشرا من اجل تحقيق أهداف سياسية معينة ، أو لخلق ظروف معينة يتم من خلالها تغيير الحكومة المدنية القائمة لخلق شكل الحكومة التي يريدون فرض سلطاتهم عليها.

تجلي في تدخلات العسكر المستمرة وبشكل مباشر في أسبانيا ، حيث لعب الجيش الإسباني دورا مهما في السلطة السياسية منذ الحرب الأهلية بقيادة فرانكو عام 1936 وبعد وفاة فرانكو عام 1975 نظرت القوات المسلحة إلى التطورات التي تلت مرحلته ، بنوع من الريبة والشك ، حيث ناهضت الحكومة المدنية التي سعت إلى التقليل من حجمها آنذاك واعترض العسكر كذلك على الأحزاب اليسارية كالشيوعية والاشتراكية ومشاركتها في الحكم، وتمثل هذا جليا في انقلاب عام 1982.

أما المستوى الثاني فهو الإستلام المباشر للعسكر للسلطة عندما يتحول دور العسكر من عملية التغيير عند حدوث الانقلاب العسكري أو التدخل المباشر إلى عملية تحوير السلطة فان هذا بالضرورة يعني رغبة القوات المسلحة في إدارة دفة النظام السياسي ، وتمويه الحكومة المدنية بحكومة عسكرية[2].

ومن أهم سماته :

- ✓ تلعب المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً مباشراً، وتكون السيطرة على الحكم مطمع للعسكريين في الدول التي يسودها هذا النمط، وعادة ما يتجه الضباط إلى النظام السياسي ميداناً لتوسيع وتعظيم تأثيره.
- ✓ عدم إحترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، إن النخب الحاكمة في هذه الدول عادة ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بحذر وخشية، لأن هذه النخب تفتقر للقوة التي يمكنها أن تحول بين العسكريين وبين إزاحتهم من السلطة –وفي مثل هذه الأوضاع تكون الحكومات ضعيفة

1 إنتصارآدم هارون، **مرجع سابق** ، ص19.

[2] ياسر قطيشات ، **مرجع سابق**.

وهشة وتصبح عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية، وهذا بدوره يسهل كثيراً من ممارسة العسكريين دوراً مباشراً في الحياة السياسية.

- ✓ يظهر مثل هذا النمط الإنقلابي بصفة عامة في الدول ذات الهياكل السياسية الضعيفة وتمثلها الدول النامية.
- ✓ يطلق على جيوش هذه الدول إسم (الجيوش البريتورية )ويسود هذا النمط في دول العالم الثالث وهي أمريكا اللاتينية والعالم العربي وجنوب شرق آسيا وإفريقيا .

**ثانيا : الإنقلابات العسكرية التقليدية و الحديثة .**

لقد حدد الميثاق الإفريقي في المادة ال23 من الفصل الثامن ،عدة أنواع من الإنقلابات تقليدية و حديثة ،وهذا التصنيف يعتمد على أنواع الإنقلابات التي جائت في الميثاق .

أ ) **الأنقلابات العسكرية التقليدية:** وكما جاء في الميثاق ، يعني بها الإستيلاء على السلطة بالقوة أو عن طريق مجموعة من المنشقين المسلحين أو حركات التمرد .

الإستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة : في هذه الحالة يكون الانقلاب العسكري من خلال تدخل قوات الجيش مباشرة واستيلائه على السلطة او من خلال تدخل قوات مسلحة م متمردة ويوجد عدة نماذج على ذلك .

أ ) **1- 1 استيلاء الجيش على السلطة** : يعتبر هذا النوع من اقدم انواع الانقلابات واكثرها شيوعا و يعني هذا النوع من الانقلاب "تحرك احد العسكريين او اكثر للاستيلاء على السلطة لتحقيق طموحات واطماع بغية الاستفادة المادية من كرسي الحكم "[1]

و لعل هذا النوع يمثل أكثر الأنواع إنتشارا وهذا لقدرة مؤسسة الجيش على المناورة مع توفرها على كل الإمكانيات للقيام بإنقلاب على السلطة الحاكمة وكمثال على ذلك إنقلاب الجيش الزيمبابوي ففي 14 نوفمبر 2017 استولى الجيش في زيمبابوي على السلطة، ووضع الرئيس روبرت موغابي تحت الإقامة الجبرية، والسيطرة على محطة التلفزيون الحكومية، والانتشار العسكري في أرجاء العاصمة هراري.[2]

أ ) **1-2 الإنقلابات التي ينفذها المنشقين و الحركات المتمردة** : هذا النوع من الانقلاب نصت عليه الفقرة الثالثة من نص المادة 23 من الميثاق الافريقي للديمقراطية والانتخابات والحكامة" كل تدخل من

[1] عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص 78.

[2] الشرق الأوسط ، **أفريقيا تاريخ حافل من محاولات الإنقلابات العسكرية** ، عدد 14655 جانفي 2019 ، أطلع عليه يوم 2022/02/14 على الساعة 15:30 متاح على الموقع https://cutt.us/D0pmc .

قبل مجموعات مسلحة او حركات متمردة للقلب حكومة منتخبة ديمقراطية ".

ولقد شكلت هذه الفقرة من الميثاق المرجعية القانونية للاتحاد الافريقي من موقفه ما حدث في ليبيا وعدم اعترافه بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا للشعب الليبي[1] .

**أ ) 2 – الإنقلاب عن طريق المرتزقة :** عَرّف الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949، المرتزق بأنه أي شخص يجرى تجنيده –محليا أو في الخارج– ليقاتل في نزاع مسلح أو يشارك فعلا ومباشرة في الأعمال العدائية .[2]

هذا النوع نص عليه الميثاق الإفريقي في المادة ال23 "كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديمقراطيا "[3]

**ب) الإنقلابات الحديثة :** لقد تغيرت الإنقلابات العسكرية حيث أصبحت تتم بصور أخرى حديثة ، نص عليها الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الإنتخابات و الحكامة ، فعدم تسليم السلطة للحزب الفائز في الإنتخابات أو تعديل الدستور و الوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبدأ التداول على السلطة .

**ب) 1 –** عدم تسليم السلطة للفائز في الإنتخابات : وهذا ينتج عن عدم الإعتراف بنتائج الإنتخابات و الإلتفاف عليها ، و عدم تسليم السلطة للفائز بها سواء كان رئيس ، أو حزب حاز على الأغلبية .

**ب) 2–** التعديلات الدستورية التي تتعارض مع التداول على السلطة : يعتبر من أحدث أنواع الإنقلابات ويشمل هذا النوع التعديلات الدستورية و أيضا الوثائق القانونية والتي تتعارض مع مبدأ التناوب على السلطة ، والتي يلجأ إليها الكثير من الحكام للقفز على مبادىء الديمقراطية في بلدانهم [4].

1 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص 81.

2 التعريف متاح على الموقع https://cutt.us/xlw7D ، يوم 2022/02/17 على الساعة 17:20.

3 الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الإنتخابات والحكم ، **مرجع سابق** .

4 عبد المنعم جباطي ، **مرجع سابق** ، ص 102.

## المبحث الثاني : التحول الديمقراطي و النظام السياسي .

لقد ظهرت خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين عدة موجات من التحول الديمقراطي كما عددها صامويل هانتغتن ، ولعل أبرزها الموجة الثالثة التي تزامنت مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، حيث تزايد معها التحول من أنظمة غير ديمقراطية الى أنظمة ديمقراطية ، مع ماحمله من تغييرات على مستوى الأنظمة السياسية التي شهدتها الساحة السياسية قبل ذلك.

### المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي :

لقد شكلت ظاهرة التحول الديمقراطي أبرز سمات العقود الأخيرة من القرن العشرين ، من حيث أنها مست دولا كثيرة كانت تحكمها أنظمة تسلطية و كذلك أعطت المفكرين مجالا مفتوحا لدراسة هاته الظاهرة من مختلف جوانبها .

#### أولا : تعريف التحول الديمقراطي :

إن لفظ التحول يشير إلي حالة التغيير أو التنقل؛ أي تغيره من حال إلي حال أو من مكان إلي مكان . و يقصد بمصطلح التحول التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى ،وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى، فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتبديله وابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة .1

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني : تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ، وعلي الرغم من التعريف المبسط للفظ اللغوي ، فإن مفهوم التحول الديمقراطي في مجمله يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة التعامل ؛ ولعل السبب في ذلك هو تعدد الزوايا التي يمكن النظر إليه من خلالها [2] .

تعددت التعاريف التي تناولت التحول الديمقراطي وسنذكر منها :

أن مفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير

---

1 نسرين نموشي ، التحول الديمقراطي :مقاربة مفهومية و نظرية ،" **دراسات قانونية و سياسية** "، م .1 ،ع.1، جوان 2018 ، ص ص 41-71.

2 خيري أبو العزايم فرجاني ، "**التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**" ( مصر : بدون سنة نشر ) ص 6 .

الديمقراطي القديم، وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلا عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول.[1]

أما التعريف الذي أورده ستيفن . جـ . كنك حيث قال أن التحول الديمقراطي هو: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل. أذن هي خطوات و إجراءات يتم أتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر.[2]"

بينما نجد الباحثGuy Hremet" " يؤكد في سياق تعريفه للتحول الديمقراطي على ملاحظة جوهرية مؤداها أن "الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة هو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى. ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئا بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، إذ تم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون وعي به كما حدث في المجتمعات الغربية، وأما اليوم فيتم بوعي تام وإرادة مقصودة[3].

**ثانيا :علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم ذات الصلة .**

**أ ) الترسيخ الديمقراطي و التحول الديمقراطي:**

لتحديد مفهوم الترسيخ الديمقراطي اختلف العديد من الباحثين و الدارسين فهناك من اعتبره مرادف لمفهومي الاستقرار و المؤسسة، في حين تحاول بعض الدراسات تحديد بعض العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي ويشير بعض المفكرين أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة الشعب في الانتخابات ويرى "لينز" أن لديمقراطية الراسخة هي التي تقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي[4].و هو بذللك يختلف عن التحول الديمقراطي الذي يعني بعملية تغيير نظام إستبدادي إلى

---

1 مصباح محمد الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ،" **مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية** "، م.1، ع.2، ( أكتوبر 2015 )، ص ص 48- 66.

2 زياد جهاد حمد ، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ،"**مجلة مداد الآداب** "، ع.14 ،(2018)، ص ص 570-616 .

3 إيمان أحمد ، **قراءات نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي** ، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2016 ، متاح على الرابط https://cutt.us/RfQZC .

4 نفيسة رزيق ،"**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق**" ، مذكرة ماجستير،علوم سياسية و علاقات دولية ،تنظيمات سياسية وإدارية (الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة 2009)ص2.

نظام ديمقراطي ، وتنتهي في حالة النجاح إلى ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، أي الحالة التي يمكن القول معها ، إنّه لا خطر على النظام الديمقراطي.

**ب ) الإنتقال الديمقراطي و التحول الديمقراطي :**

يعني مصطلح "الانتقال إلى الديمقراطية" انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية منتخبة؛ أي اجتياز المسافة الفاصلة بين نظم الحكم غير الديمقراطي ونظم الحكم الديمقراطي[1].

يميز الكثير من المفكرين بين الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات ؛ حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.[2]

**ج ) التحول الليبرالي و التحول الديمقراطي :**

يرى صامويل هانتنغتون أن التحول الليبرالي يرتبط بزيادة مساحة الحرية المسموح بها للأفراد ، فالتحول الليبرالي يتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، كما أنه لا يعني بالضرورة إرساء تحول ديمقراطي ولو أنه يمكن أن يسهم في تحفيز هذه العملية .

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا ، محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي .

وعليه فإن عمليتا التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي ليس لزاما أن يحدث بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن إنفتاح النظام أو وجود ساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنها أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكلة السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد، فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة،

[1] ماضي عبد الفتاح ،الجيوش و الإنتقال الديمقراطي : كيف تخرج الجيوش من السلطة ؟ ، "**سياسات عربية** " ، ع.24 ، (جانفي 2017)، ص ص 7-27.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني ، **مرجع سابق** ، 12.

مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.[1]

**ثالثا : خصائص التحول الديمقراطي .**

**أ )** أنه عملية معقدة للغاية يتم من خلالها التأثيرعلى أبجديات ممارسة السلطة السياسية[2].

**ب )** تتميز فترات التحول الديمقراطي بغموض كبير، لا أحد يعرف خلال فترة التحول من سيفوز، أو من سيخسر، حتى لو كان هناك إتفاقات على أهداف التحول السياسي، والإقتصادي ، فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت إلى حد كبير، فالدول التي يحدث فيها تحول تختلف في مستويات عدم الإستقرار الحكومي، والجمود في إتخاذ القرار ، وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها مجموعات عرقية مختلفة .

**ج )** تتغير هياكل الأنظمة الإستبدادية السابقة ، خلال فترة التحول الديمقراطي بالمدى السريع في توسيع نطاق الممثلين السياسيين، والحاجة للاتصالات السياسية فيما بينهم .

**د )** ليست كل التحولات التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية تشهد نفس النمط من التحول ، فهناك تحول ديمقراطي يستبدل نظام إستبدادي بآخر إستبدادي مثل ما حدث في إيران ، تم إستبدام نظام الشاه بنظام الخميني ، أما النظام الليبي فإتجه إلى الحرب الأهلية و الإنقسامات الداخلية إلى حد التهديد بتقسيم ليبيا ، ويعود هذا إلى عدم وجود مؤسسات قوية تقود الدولة بعد الإطاحة بنظام القذافي و هذا عكس ما حصل في تونس و مصر بعد الإطاحة بكل من حسني مبارك و زين العابدين بن علي فقد وجدت مؤسسات مستقلة نجحتا في الإستمرار بالدولة [3].

**رابعا : مراحل التحول الديمقراطي .**

إن التحول الديمقرطي عملية معقدة ، تنطوي على مراحل متعددة ، فيرى هنتغتون أن التحول الديمقراطي يمر بثلاثة مراحل أساسية و عددها كمايلي :

-مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم.

-مرحلة إقامة النظام الديمقراطي.

-مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي .

**أ ) مرحلة إنهيار النظام السلطوي القديم :** توصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الانتقالية، بين الانتقال من

[1] نسرين نموشي ، **مرجع سابق** ، ص ص 53-54 .

[2] إيمان أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 7.

[3] مصباح محمد الوحيشي ، **مرجع سابق**، ص ص 48-66.

النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي ، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات ، بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول ، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية .

و الجدير بالذكر أن هاته المرحلة لا يترتب عنها بالضرورة نظم ديمقراطية ، فيمكن أن يكون صورة أخرى للنظم السلطوية ، لأنها لا تعتبر عملية ذات إتجاه واحد تصاعدي ، فمن الممكن أن تكون مقاومة للتحول الديمقراطي من قبل النخب المدنية العسكرية ...إلخ .

**ب) مرحلة إقامة النظام الديمقراطي** : تعد هذه المرحلة من أهم مراحل عملية التحول الديمقراطي ؛ وذلك لأن النظام في تلك المرحلة إما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها .. أو يرتد مرة ثانية إلي النظام السلطوي ،حيث ينظر إلي هذه المرحلة علي أنها هجين أو خليط ، فمؤسسات النظام القديم تتواجد مع مؤسسات النظام الجديد، والديمقراطيون والسلطويون .. غالباً ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق ، هنا يرتفع سقف المطالب الديمقراطية من خلال إحتجاجات و مظاهرات و ضغوط شعبية ضد الفساد والإستبداد و القمع ...إلخ .

**ج ) مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي** : تكتسب هذه المرحلة الطابع المؤسسي ، حيث يتم الاتفاق بين القوي السياسية المختلفة علي قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها ، ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوي السياسية الفاعلة . يتم فيها التخلص من جميع مؤسسات النظام القديم لتحل محلها مؤسسات جديدة ديمقراطية .

ويري juan J أن الرسوخ الديمقراطي حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين .. أو الأحزاب وجماعات المصالح .. أو أى قوي أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول للسلطة ، ومن ثم فإن الديمقراطية يجب النظر إليها علي أنها اللعبة الوحيدة في المدنية [1].

**المطلب الثاني : أنماط التحول الديمقراطي و عوائقه .**

**أولا : أنماط التحول الديمقراطي** : و يقصد بها الطرق و الأساليب التي من خلالها يتم التحول من النظم التسلطية و الشمولية ، إلى نظم ديمقراطية .

يرى صامويل هنتغتون بوجود ثلاثة أنماط من التحول الديمقراطي وهي :

[1] خيري أبو العزايم فرجاني ، **مرجع سابق** ،ص ص 35- 39 .

**أ ) التحول من أعلى :** أو نمط التحول حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي .[1]

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب من التحول يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة، فإنه لا يعنى إلغاء دور الجماهير في عملية التحول الديمقراطي حيث يلجأ القادة السلطويون في بعض الأحيان إلى التحول الديمقراطي تحت وطأة الضغوط الشعبية .[2] ولذلك تجدهم يقدمون علي القيام بخطوات بطيئة علي طريق التحول ، تسمح لهم بالحفاظ علي مصالحهم عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تنظم معالم التحول ، وتعطي لقيادة النظام قدر من السلطة يسمح لها بمقاومة هذا الانفتاح ، حتي إذا ما تغيرت الظروف التي أجبرتها علي اتخاذ تلك الخطوات أو هددت مصالحها المباشرة أوقفت تلك التحولات وتراجعت عما تحقق.

ومع ذلك قد تخرج خيوط اللعبة من أيديهم بسبب تزايد مطالب الناس إحداث إصلاحات ديمقراطية ، فكل بادره قيام النظام بتحقيق مطلب زادت تطلعاتهم إلي تحقيق ما هو أكثر ، مما يفضي إلي حدوث تحول حقيقي بعد أن تفقد قيادة النظام السيطرة علي عملية التحول الديمقراطي[3].

**ب ) التحول الديمقراطي عن طريق التفاوض :** ويعنى أن عملية التحول الديمقراطي تأتى بمبادرة مشتركة من جانب النظام الحاكم والمعارضة معاً، حيث يدخل النظام السلطوي في حوار مفتوح ويجلس على مائدة التفاوض مع قادة المعارضة .وقد تسفر المفاوضات بين النظام الحاكم والمعارضة عن اتفاق يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للقوى المشاركة فيه .ولا يتم التوصل إليه إلا بعد الدخول في مساومات، بل وتقديم تنازلات سواء منِ قبل النظام الحاكم أو المعارضة .وتتضافر مجموعة من العوامل تدفع القادة السلطويين إلى التفاوض مع النخب الرئيسة في المجتمع، كتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو تدهور شرعية النظام السياسي أو تزايد الضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي .[4]

و قد حدد صامويل هنغتون أساب التحول من خلال هذا النمط:

✓فقدان النظام القائم لشرعيته.

✓انهيار الأيدولوجية التي يقوم عليها النظام.

---

1 فرحاتي عمر ، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية ،" **مجلة العلوم الإنسانية** " ، ع.29 ، جوان (2008)، ص ص 137-144.

2 صدفة محمد ، "**مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**"، ( مصر: القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2013) ص 6.

3 خيري أبو العزايم فرجاني ، **مرجع سابق** ،ص 73.

4 صدفة محمد ، **مرجع سابق** ، ص 7.

✓تدهور الوضع الاقتصادي.

✓ضغوط المساعدات الخارجية المشروطة بالإصلاح السياسي.

✓عجز القوى السياسية المحلية على احداث تغير للنظام القائم .[1]

**ج ) التحول من أسفل** : ويطلق علي هذا النمط ، التحول من خلال الشعب والذي يأتي عقب أحداث عنف وصراعات واحتجاجات .. قد تكون منظمة من قبل قوي المعارضة ، وقد تنطلق بصورة عفوية ، مطالبة النظام القائم باتخاذ إجراءات عملية علي طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي ، ومن أجل احتواء الموقف يقوم النظام الحاكم بالاستجابة للمطالب الشعبية بإدخال اصلاحات بنيوية عميقة تقود إلي بدأ التحول باتجاه الديمقراطية بعد تيقن النظام من ضعفه وعدم قدرته علي مواجهة الاضطرابات والغضب الشعبي .

وهذا النمط من التحول تقوده قوي المعارضة إلي أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة إنتفاضة أو ثورة شعبية ، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله ، وبصفة عامة ، يعكس هذا النمط من التحول حدوث خلل كبير في ميزان القوي بين النظام وقوي المعارضة لصالح الأخيرة . [2]

وهناك من زاد على هذا :

**نمط التدخل الخارجي:** حيث يكون العامل و الدافع الرئيسي بإيعاز وضغط خارجي او تدخل عسكري عبر مؤسسات ومنظمات دولية اقتصادية كصندوق النقد الدول و البنك العالمي للإنشاء و التعمير ...الخ من عمليات اقتصادية قروض او ديون وما الى ذلك .وبالتالي يصبح العامل الخارجي المؤثر في قرار عملية التحول الديمقراطي لبعض النظم التسلطية .[3]

**ثانيا : عوائق و صعوبات التحول الديمقراطي .**

وتواجه عملية التحول الديمقراطي معوقات كثيرة ومختلفة منها ما يلي :

**1/ معوقات مؤسساتية:** وتتضمن هرمية المؤسسات، نخبوية القيادات، الشخصانية، عدم تداول السلطة[4].

---

1 سامي بخوش و صليحة محمدي ، فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، **ملتقى "إشكالية المأسسة و آفاق الإنتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا " 2020** ، ص 150.

2 خيري أبو العزايم فرجاني ، **مرجع سابق** ،ص 75.

3 والي فايزة ، العلاقة بين أزمة الشرعية و عملية التحول الديمقراطي، **ملتقى "إشكالية المأسسة و آفاق الإنتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا " 2020** ، ص45.

4 زياد جهاد حمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 570-616.

فمن أهم المعوقات هو استمرار النخب الحاكمة وتكوينها أيضا، سواء منها ذات الأصول الملكية الوراثية أو النخب التكنوقراطية، فعلى الرغم من النصوص والتقنيات الدستورية إلا أن الممارسة الميدانية تعكس استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكله الأساسي ، بالإضافة إلى القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها، ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب مجموعة من العراقيل تحول دون نشأة وظهور هذه الأحزاب وبصفة خاصة عن ارتباط هذه الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو طائفية .

ويمكن تسجيل عليها الملاحظات التالية :

– إتاحة المجال للحزب الكبير أو المهيمن وهو حزب السلطة، الذي يتحصل دائما على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.

– تدفع هذه القوانين إلى استخدام العنف، وهذه الظاهرة لم تصدر فقط من أحزاب المعارضة وإنما من الحزب الحاكم أيضا .[1]

**2/ معوقات داخلية:** ويتعلق الأمر بهيمنة الدولة واختراقها وتدجينها للمجتمع المدني واستخدامه لمصالحها، بالإضافة إلى غياب الشرعية والنظام السلطوي الأبوي لبعض المجتمعات، والتمييز الديني والعرقي وضعف المواطنة. و محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها، واستمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي .

**3/ معوقات خارجية:** وتتمثل في العولمة وتداعياتها، أحادية النظام الدولي، سياسات المنظمات الدولية [2]و أيضا الإستقواء الي الذي يمارسه كل من الأنظمة من جهة أو المعارضة من جهة أخرى حيث بدأت الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة في تكثيف جهودها من أجل إقامة تحول ديمقراطي في البلدان النامية وأسهم خبراؤها ومتخصصوها ومستشاروها في الجهود الرامية لوضع الخطط، وما تلاه من إجراءات تتعلق بالتحول الديمقراطي، وذلك في إطار جهود تلك الدول المحمومة من أجل تعميم الديمقراطية والرأسمالية في إطار سياسات تلك الدول الرامية لترقية نفوذها ومصالحها وتوسيعهما وتعظيمهما في بلدان العالم.

**المطلب الثالث : مفهوم النظام السياسي و أشكاله .**

**أولا : تعريف النظام السياسي .**

[1] فرحاتي عمر ، **مرجع سابق** ، ص ص 141–142.

[2] زياد جهاد حمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 570–616.

لقد تميز تعريف النظام السياسي بكثرة التعريفات وتعددها و هذا بحسب الجانب التي تناوله هذا التعريف.

فلقد عرفه موريسس دوفروجيه " **Maurice Duverger** هو منظومة مصغرة مكونة من مجموع المؤسسات السياسية لمنظومة إجتماعية ، النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ، نظام الحزب الواحد ..الخ " وأيضا سماها بالمجتمعات الكلية، أي هي النظم الاجتماعية التي تندمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين.[1]

أما "غابرييل ألموند" **Gabriel A. Almond** فقد عرف النظام السياسي بأنه " مجموعة هامة من المؤسسات الإجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما ، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع ، والعمل على تنفيذها " و تدعم قرارات النظام السياسي عادة بالقرارات القسرية ، و يمكن الخضوع لها بالقوة .[2]

والأصل في مفهوم النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، بيد أنه سرعان ما انتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة "، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في العلوم مثل الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها.

وبالتطبيق على المجال السياسي نجد أن النظام السياسي قد استخدم بداءة كمرادف لنظم الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).

ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية، اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعادا جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها الجانب الأيديولوجي، أو القائمين علي ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم له (الجوانب المؤسسية) [3].

و قد عرف" روبرت دال " **Robert Alan Dahl** :"النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية وهو يتضمن النفوذ ، التحكم ، و القوة ".[1]

---

[1] موريس دوفروجيه ، "**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى** "، ترجمة جورج سعد (لبنان : المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط1، 1992) ص 17.

[2] غابرييل ألموند ،"**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**" ، ترجمة هشام عبد الله (الأردن :عمان الدار الأهلية للنشر و التوزيع ط1 ، 1998) ص 16.

[3] علي الدين هلال و نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير**، ص ص 9-10 ،متاح على الرابط https://cutt.us/nLFzo يوم 2022/03/02 على الساعة 14:15.

أما "دافيد إيستون " **David Easton** فهو يعرف النظام بأنه " مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم،وعليه فإن عملية تخصيص القيم تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي،ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم،ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع .[2]

و في تعريف آخر للنظام السياسي فعرف على أنه مجموعة عناصر مهمتها الأبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته ، تديره سلطة سياسية . وهو واحد من انظمة المجتمع الأخرى ، كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي . والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي : التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية ، والوعى السياسي . ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه ، وتفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما، لامجرد عدد من الأشياء التي تجمعها المصادفة ولاتصل بعضها ببعض أية علائق . وفي الوقت نفسه ، يؤلف كل عنصر من هذه العناصر نظاما فرعيا من النظام السياسي .

كما يمكن أن تعد من عناصر النظام السياسي مؤسسات الحياة الاجتماعية ، والجماعات ، والقواعد، والوظائف ، والأدوار ، التي تتفاعل والادارة السياسية تفاعلا وثيقا [3].

و تبقى مجمل هاته التعريفات تواجه في الميدان صعوبة تحديد ما هو سياسي من غيره ، و حدود هذا النظام السياسي و مكوناته ، وعلاقة هذا المفهوم بالدولة من حيث هو مفهوم بديل، أو هو مفهوم أشمل من الدولة، أو هو أحد جوانب وجودها باعتبار أن لكل دولة نظاما سياسيا أو مجموعة من الأنظمة السياسية الفرعية، مع وجود حدود مادية لها، أما النظام السياسي كمفهوم فهو أكثر تجريدا من مفهوم الدولة، ويشير إلى علاقة وممارسة عملية السلطة سواء في إطار الدولة أو خارجها أو حتى في فترة ما لاقبل الدولة، إذ هو مفهوم تستعمله الدراسات الانثروبولوجية والسياسية لدراسة العملية السياسية قبل الدولة :النظم السياسية ما قبل الدولة .[4]

**ثانيا : خصائص النظام السياسي .**

يتميز النظام السياسي بجملة من الخصائص نجملها فيما يلي :

---

[1] بيرنارد بادي ، "**التحليل السياسي الحديث** "،ترجمة علا ابو زيد .( القاهرة : دار الأهرام للنشر ، ، 1993 )ص 4 .

[2] ثامر كامل الخزرجي،"**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** "(الأردن :عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2004) ص 24.

[3] صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، "**الأنظمة السياسية**" ( العراق : جامعة بغداد ، كلية القانون ، 1990 ) ص 5.

4 عبد العالي عبد القادر ، "**محاضرات النظم السياسية المقارنة**" ، جامعة سعيدة ، ص 7 ، متاح على الرابط https://cutt.us/nLu4C d ، يوم 2022/03/02 على الساعة 15:30

- إمتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمته وقراراته ملزمة واقعيا للكافة.
- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية ومجتمعية ، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي أخر من أنظمة المجتمع .
- يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع ، أكثر من أي نظام فرعي أخر .
- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها[1].

**ثالثا : أشكال الأنظمة السياسية :**

**1 / الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة :** قد يكون الحكم فرديا ( مونوقراطيا ) عندما يمارس السلطة شخص واحد ، وقد يكون الحكم ديمقراطيا لما يكون يمارس من قبل الشعب أو ممثلين عنه فنكون أمام أنظمة ديمقراطية[2] .

**1- 1 / الأنظمة الفردية :** في هذا النوع من الأنظمة يكون الحاكم عبارة عن فرد ، يمسك بزمام السلطة و يفرض أفكاره على الشعب ، ويندرج في هذا النوع كل من الأنظمة الملكية ، و الدكتاتورية .

**1-1-1/ الأنظمة الملكية :** إن المملكة نظام سياسي حيث تنتمي السلطة لفرد ( ملك ، ملكة ، إمبراطور ، إمبراطورة ) يصل إلى السلطة عبر ولادته ، كان هذا النظام الأكثر إنتشارا في العالم قبل الثورات الديمقراطية في القرن الثامن عشرة .[3]

وقد يكون هذا النظام عبارة عن ملكية مطلقة ، يمارس فيها الملك جميع إختصاصات الدولة وحده ، وهذا ما عبر عنه ملك فرنسا لويس الرابع عشرة " أنا الدولة و الدولة أنا " ، أما الصورة الثانية لهذا النظام فهي الإستبدادية هذا النوع من الأنظمة غالبا ما يكون ملكيا ، ويتميز بعدم تقيده القوانين فالقوانين الصادرة عن الملك لا يحترمها و تطبق فقط على عموم الشعب .[4]

---

[1] ذبيح حاتم ، "**الظاهرة الحزبية و أثرها على العلاقة بين السلطات في الجزائر** "، مذكرة دكتوراه ، تخصص قانون عام ( الجزائر :جامعة الجزائر 1 ، 2017) ص 39 .

[2] صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، **نفس المرجع** ، ص 13 .

[3] موريس دوفروجيه ، **مرجع سابق** ، ص 325.

[4] صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، **مرجع سابق** ، ص 15 .

**1-1-2/ الأنظمة الدكتاتورية :** يعتبر النظام الديكتاتوري من أبرز مظاهر الحكم الفردية، حيث يهيمن فيه فرد واحد على السلطة وغالبا ما يكون ذلك عن طريق القوة و ليس بالوراثة، وقد يحدث وأن الحاكم يتولى السلطة بطرق مشروعة، ثم يتنكر لتلك السبل ويقوم بمحاربتها[1].

**1-2 / الأنظمة الديمقراطية :** اذا كانت الديمقراطية تعني النظام الذي يكون فيه الشعب صاحب السيادة فإن طرق ممارسة الديمقراطية متعددة وتأخذ أشكالا مختلفة، فإذا تولى الشعب الأمور بنفسه مباشرة وقرر شؤونه ونظم علاقاته الداخلية والخارجية عن طريق جمعية الشعب العامة فنكون أمام نظام الديمقراطية المباشرة .

ولكن قد يتعذر هذا الأسلوب من الممارسة ( ممارسة الشعب لشؤونه مباشرة )، ولذلك فإن الشعب ينتخب من يمثله ويخوله ممارسة السلطة نيابة عنه ولكنه يحتفظ مع ذلك ببعض الصلاحيات ويراقب ممثليه عن كثب بل ويشاركهم في ممارسة السلطة في حالات معينة ، وهذا الشكل نطلق عليه اسم (الديمقراطية شبه المباشرة) ، وقد يقتصر دور الشعب على اختيار ممثليه ويخولهم ممارسة السلطة نيابة عنه ، وهذا هو الشكل (النوع) الثالث للديمقراطية والذي نسميه (الديمقراطية النيابية او التمثيلية)[2].

**2 / الأنظمة السياسية المعاصرة :** إن النظم السياسية المعاصرة التي تمارس السلطة تختلف بإختلاف الدول و دساتيرها و أعرافها ، تقوم هذه الأنظمة على مبدأ الفصل بين السلطات ويحدد نوع النظام على حسب العلاقة بين المؤسسات التشريعية و التنفيذية والقضائية .

**2-1/ النظام الرئاسي :** وهو النظام الذي يتأسس على فردية السلطات التنفيذية ، و الفصل التام بين السلطات الثلاثة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا الجنوبية .

**أهم مميزاته :**

- رئيس الجمهورية هو من يتولى ممارسة السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية فهو رئيسس الجمهورية و رئيس الحكومة ، يتولى و يشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة.
- السلطة التشريعية تنتخب من قبل الشعب مباشرة ، تتولى تشريع القوانين و مراقبة السلطة التنفيذية .
- السلطة القضائية مستقلة عن السلطات الأخرى ، تتولى حل المنازعات بين الأفراد و الجماعات

[1] حميد حنون خالد، "**الأنظمة السياسية** " ، (بغداد: المكتبة القانونية، ط3 ، 2010 ) ص 7 .

[2] صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، **مرجع سابق** ، ص ص 26-27 .

- أن النظام الرئاسي يقوم على الفصل التام بين السلطات الثلاث ، وإستقلالية كل واحدة منها عن الأخرى ، تربطها علاقات تعاون فيما بينها [1].

**2-2/ النظام البرلماني :** عرفه الفقيه "رد سلوب" "redslob " بأنه " نظام توازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية " ، أي أن هذا النظام يعتمد على توزيع السلطات بين السلطتين التشريعية و التنفيذية على أساس التعاون و التوازن ، لا على أساس ترجيح كفة سلطة على الأخرى.

**أهم مميزاته :**

- ثنائية السلطة التنفيذية، الرئيس غير مسؤول عن أعمال الحكومة، مسؤولية الوزارة تكون أمام البرلمان
- الفصل المرن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية ، مع وجود قدر من التعاون و الرقابة بينها.[2]

**2-3/ النظام الشبه رئاسي :**وهو النظام الذي يجمع بين النظام البرلماني و النظام الرئاسي ، وذلك من خلال تقوية مركز رئيس و توزيع سلطاته و صلاحياته .

**أهم مميزاته :**

-ينتخب رئيس الدولة من الشعب مباشرة .

-يعين رئيس الوزراء و الوزراء و يقيلهم ، له سلطة حل البرلمان ،حق الإعتراض على تشريعات البرلمان

-رئيس الدولة يشارك رئيس الوزراء في السلطة التنفيذية ، غير مسؤول أمام البرلمان ، الوزارة هي المسؤولة أمام البرلمان .

-لايمكن الجمع بين عضوية البرلمان و الوزارة ، البرلمان من يصدق على المعاهدات [3].

**2-4/ نظام الجمعية :** يقوم نظام الجمعية النيابية على أساس وضع إختصاصات السلطتين التشريعية و التنفيذية في يد جمعية تيابية تكون منتخبة مباشرة من الشعب ، فالبرلمان يجب أن يحتل مركز الصدارة في الدولة و يباشر جميع السلطات ، وتكون له الكلمة اعليا في البلاد لأنه هو المعبر عن إرادة الشعب .

**أهم مميزاته :**

- تركيز السلطة في يد البرلمان .
- خضوع الحكومة خضوعا تاما للبرلمان .
- ممارسة مهام الحكم وفق مبدأ القيادة الجماعية .[4]

---

1 قحطان أحمدالحمداني، "**المدخل إلى العلوم السياسية** " (الأردن:عمان دارالثقافة والنشر،ط1، 2012)ص ص 248-249.

2 حسن مصطفى البحري ، "**النظم السياسية المقارنة**" (سوريا:جامعة الشام ، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية ،ط1، 2021)ص ص 64-72.

3 قحطان أحمدالحمداني ، **مرجع سابق** ، ص 259.

4 حسن مصطفى البحري ، **مرجع سابق** ، ص ص 200-207.

## المبحث الثالث : مدخل إلى العلاقات المدنية العسكرية .

تشكل مرحلة الخمسينيات والستينيات ، وفي أعقاب التحولات الكبيرة التي ظهرت على الساحة الدولية، إنطلاقة مهمة لدراسة مسألة العلاقات المدنية العسكرية كأحد أهم القضايا التي اثارت المفكرين ، من خلال التدخلات الغير مسبوقة من المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .

### المطلب الأول : تعريف العلاقات المدنية العسكرية و المفاهيم المتعلقة بها .

#### أولا : تعريف العلاقات المدنية العسكرية :

يعتبر مصطلح العلاقات المدنية–العسكرية من المصطلحات التي شكلت في تعريفها صعوبة في تحديدها و إختلافات متعددة ويعود هذا بالدرجة الأولى لصعوبة التعميم فيها .

و لهذا تميزت العلاقات المدنية–العسكرية بعدة تعريفات سنتناول منها ما يلي :

يشير كل من "ووغو وإيبتناك" **wogu/ibietank** إلى أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني" العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته"، وبمعناه الضيق هي" العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، و السلطة العسكرية".[1]

تشير العلاقات المدنية العسكرية حسب "أديدجو إيبو إلى شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه، والذي هو بالضرورة جزء منه. وتشمل هذه العلاقات جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة محترفة، سياسية، اجتماعية واقتصادية في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتشمل تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني، إدراك المجتمع المدني وموقفه وسلوكه تجاه الجيش، وأخيرا ما تعلق بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة.

و بناءا على هذا التعريف ،توجد علاقة ثلاثية في مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية ، حيث يصف التفاعلات بين المجتمع ومؤسسات الدولة والجيش، وضمن هذا التفاعل تتحقق المأسسة، ذلك أن الجيش مؤسسة اجتماعية في النهاية تتأثر وتؤثر مجتمعيا، في الجانب الآخر يفترض أن يلتزم الجيش الحياد في مسائل السياسة العامة ويترك اليد الطولى للمدنيين في رسمها، بما في ذلك السياسة العسكرية التزاما بكونه مؤسسة محترفة، بينما يتجلى دور العسكريين في تنفيذ ما يخططه المدنيون، وأخيرا فإن المحصلة النهائية من هذا التفاعل تكمن في الحفاظ على كيان المجتمع وقوة المؤسسات ووجود الدولة[2].

---

[1] حفيظي نورالدين ،المؤسسة العسكرية و العملية السياسية – دراسة في المنطلقات النظرية– ،"**مجلة العلوم القانونية و السياسية**" ،م.9 ،ع.3 ، (ديسمبر 2018)، ص 456.

[2] عربي بومدين، العلاقات المدنية –العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر، "**الحوار المتوسطي** "،م.10 ،ع.2 ،(جوان 2019)، ص 26.

لقد أعطى التعريف الذي أورده صامويل هانتيغتون**Samuel Huntington** في مؤلفه " الجندي و الدولة"، أساسا لكثير من التحليلات السياسية المعاصرة فقد اعتمد هانتيغتون في تعريفه للعلاقات المدنية – العسكرية على أربعة أبعاد رئيسية تتمثل فما يلي :

1 / أن العسكريين و المدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين .

2/ أن العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها جانب الصراع .

3/ كما أن النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني و العسكري في ظل وجود سيطرة مدنية .

4/ إن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت واتخاذها أنماطا مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية.

و بالتالي و وفق تعريف صامويل هانتيغتون فان المؤسسة العسكرية تقوم على الخضوع للسلطة السياسية المدنية، مع إحداث نوع من التوازن بين الدور المدني و العسكري [1].

من جهة أخرى فقد عرفها " فؤاد الأغا " في كتابه " علم الاجتماع العسكري بأنها "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين و المدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة، و قد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية و الاجتماعية في المجتمع و ذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع" [2].

كما يمكن تعريف العلاقات المدنية العسكرية حسب "بول شامبرس" و"أورال كراوسن " بأنها: "التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية". وضمن هذا التعريف فإن الباحث المصري" أحمد عبد ربه" يشير إلى أن العلاقات المدنية – العسكرية تختلف وتتنوع بحسب الدول ويشبهها بخط مستقيم يمثل توزيعات مختلفة لسلطة اتخاذ القرارات بين المدنيين والعسكريين، جاعلا من مسألة السيطرة المدنية أحد طرفي هذا الخط؛ فعندما نكون أمام حالة سيطرة المدنيين تماما، فهم يصنعون القواعد ويغيرونها من دون قيود، على الجانب الآخر من هذا الخط، نجد حالة النظام العسكري التي يكون فيها العسكريون مسيطرين تماما .[3]

---

[1] شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة."**مجلة النهضة**، "م.7 ، ع.4 ، (أكتوبر2006 )،ص 3.

[2] فؤاد الأغا، "**علم الاجتماع العسكري**" ( عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع،ط1 ، 2007 )ص 18.

[3] عربي بومدين ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

و من خلال الطرح الذي قدم في مختلف التعريفات السابقة ،يجب معرفة معنى السيطرة العسكرية و السيطرة المدنية ، لتعلق هذين المصطلحين الذين يمثلان أهم متغيرين في العلاقات المدنية–العسكرية

**1/ تعريف السيطرة العسكرية :**

وهي اختصار لنظام القيادة والتحكم ،: comand and control وهي مجموعة من الآليات التنظيمية والتقنية التي توظف الموارد البشرية والمادية والمعنوية والمعلوماتية ، في حل المشاكل عند وقوع الأزمات وهذا التعريف وفقا لما وضعه مجموعة من كبار الضباط العسكريون وهم ماريوس فازيليوا ، وديفد آيس ،أليترس وجونثان وال.

ويعرفها المعجم العسكري لوزارة الدفاع الأمريكية على أنها ممارسة قائد معين للسلطة والعمل علي التوجيه بشكل صحيح ومنضبط، وعلي القوات المخصصة المرافقة له والانصياع لأوامره في إنجاز المهمة وأما فيما يخص مفهوم المؤسسة العسكرية فيعرفها كل من جوزيف سويترز وبول سي وفان فينيما وروبرت بيريز في كتابهم إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق "بأنها مؤسسة ذات وجهين أولهما يتعامل مع أوقات السلم الباردة والظروف الاعتيادية فتصبح أشبه بالمؤسسات التقليدية، وثانيهما يعمل في الظروف الساخنة خلال الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة وفي ظروف كهذه تمتلك المؤسسة العسكرية سلطة استخدام العنف بالنيابة عن الدولة ، وإلزام الناس بعمل أشياء قد لا يفعلوا في غياب تحركات هذه المؤسسة وتعليماتها ، إن هذه السلطة هي التي تجعل المؤسسة العسكرية وغيرها من الأجهزة النظامية .

و لهذا فإن السيطرة العسكرية بشقها الموضوعي هي الانصياع وتطبيق الأوامر والولاء من طرف الجنود وصف الضباط والضباط للهيئة المسيرة والمتمثلة في سلطة القائد من حيث الآليات قائد كتيبة، قائد وحدة وقائد ناحية، قائد القوات ، قائد الأركان ووزير الدفاع ، ومن حيث الاختصاص و التخصص قائد القوات البرية ، قائد القوات الجوية و قائد القوات البحرية[1] .

**2/ تعريف السيطرة المدنية :**

هي أهم متغير في تحليل العلاقات المدنية العسكرية. إن السيطرة المدنية على الجيش شرط لا غنى عنها من أجل الدمج الديمقراطي و التي تفهم على أنها مشاركة سياسية ، والسيطرة من قبل الحكومة على

[1] سليم جداي ، **أزمة العلاقات المدنية–العسكرية في إفريقيا و العالم العربي**( ألمانيا ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط1 ، 2021 ) ص7.

الجيش ، وعلى الرغم من هذا الإجماع، لا تزال المؤلفات الضخمة حول التحولات إلى الديمقراطية تفتقر إلى تعريف مقبول عالميا وتصور أمثل لفرض الرقابة المدنية.

ويمكن تعريف السيطرة المدنية بناء على العمل النظري الأخير لكينيث كيمب وتشارلز هودلين 1992 وفيليبي أغيير 1995 و بيتر فيفر 2003 بأنها " توزيع السلطة و الإشراف الذي يستطيع المدنيون بموجبه اتخاذ قرار مستقل بشأن جميع المسائل السياسية، ويمكن أن يفوضوا ويحيلون تفويض اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها إلى الجيش، ويمكنهم الإشراف على صنع القرار وتوجيهه وتنفيذ تلك القرارات التي قاموا بتفويضها للجيش ".[1]

ويذهب احمد عبد ربه بالقول "ان السيطرة المدنية في سياق العلاقات المدنية العسكرية تمثل عملية مستمرة تسعى فيها السلطات المدنية لتقوية سيطرتها واشرافها على المؤسسة العسكرية في الدول ذات الديمقراطية المستقلة من خلال تحديد ادوارهم ومهامهم وميزانياتهم.

إن السيطرة المدنية الديمقراطية لا تعني فقط غياب الانقلابات العسكرية بل هي أشمل وأوسع من ذلك بكثير إذ تنصرف بدرجة كبيرة الى انصياع المؤسسة العسكرية لسلطة الحكومة المدنية[2] .

وفيما يخص كلمة "مدنية " وعند البحث عن ماهية السلطة المدنية التي سوف تضطلع بمهام السيطرة على المؤسسة العسكرية، فإننا نجد أن الكلمة تشمل السلطات المدنية المنتخبة إنتخابا ديمقراطيا من الشعب، كما أنها قد تشمل أنواعًا أخرى من الحكم المدني غير الديمقراطي ، وهو الأمر الذي أدى إلى إضافة البعض لكلمة ديمقراطية للمفهوم ليصير السيطرة المدنية الديمقراطية، أو حتى استبدال كلمة ديمقراطية بكلمة مدنية لتصبح "سيطرة ديمقراطية" مباشرة [3].

فالسيطرة المدنية لا تعني بالضرورة السيطرة الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية غير ممكنه من غير وجود السيطرة المدنية، فإن وجود السيطرة المدنية لا يعني بالضرورة وجود السيطرة الديمقراطية. فأغلب الدول الاستبدادية توجد فيها سيطرة مدنية على الجيوش، كما كانت هذه الظاهرة موجودة أيضا في دول

---

[1] زينب شنوف ، جدلية تحليل العالقات المدنية–العسكرية ،"**الدراسات الإستراتيجية و العسكرية**" ،م.1 ،ع.2 ،( ديسمبر 2018) ، ص ص 15–16.

[2] عربي بومدين ، **مرجع سابق** ، ص 28.

[3] عبدالله فيصل علام ، "**العلاقات المدنية–العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر**"( قطر : الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط 1 ،2018 ) ، ص 33.

الكتلة الشيوعية سابقا. ليس هذا محاولة لتبرير السيطرة المدنية غير الديمقراطية ولكن لتأكيد أن التحول الديمقراطي لن يحدث بدون سيطرة المدنيين ولكن سيطرة المدنيين لا تعني بالضرورة نجاح االديموقراطية[1] و في هذا السياق يشير ريتشارد كون إلى أنه " بينما يمكن أن هناك سيطرة مدنية بدون ديمقراطية ، فإن الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون سيطرة مدنية "[2].

**المطلب الثاني : أنماط العلاقات المدنية العسكرية .**

هناك محاولات متعددة لتصنيف العلاقات المدنية العسكرية ، و تتحدد هاته الأنماط وفقا لعدة متغيرات أهمها طبيعة تركيبة الجيش و كذلك النظام السياسي القائم .

لقد ميز بيرلميوتر **Amos Perlmutter** بين ثلاثة نماذج للعلاقة بين الجيش و المجتمع و الدولة ، بناءا على تحليل هنتغتون في كتابه " العسكري و الدولة " حول فهم العلاقات المدنية–العسكرية التي تتركز أساسا على مبدأ الإحترافية ، و تتمثل هذه النماذج في :

1/ **الجيش البريتوري** : ويشير مفهوم البريتورية إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل في شئون الدولة. وهذا المصطلح مأخوذ من كلمة بريتورى، التي تعني الجندي في الحرس الإمبراطوري الروماني الذي قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

2/ **الجيش المحترف** : وهو موجود بدرجة رئيسية في الدول الصناعية التي تتمتع بعلاقات مدنية – عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين. ويختلف عن الجيش البريتوري الذي يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية .

3/ **الجيش الثوري المحترف** : وهو ليس وكيلا بيروقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتوري، وإنما هو طرف نظير ومستقل في الحكومة في بلد يشمل فيه العنصر الأيديولوجي القومي المجتمع كله، مثل جيش تحرير الشعب الصيني وجيش الدفاع الإسرائيلى .

و مع ذلك فإن بيرلميوتر يعتبر أن كل الجيوش بريتورية أي تدخلية بدرجة ما ، وذلك بالرغم من حقيقة أنه في الدول غير البريتورية تكون المؤسسات غير مندفعة نحو عزل النظام المدني ، كما هو الأمر في

[1] أحمد محسن ، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة ، **المعهد المصري للدراسات** ، ص 7. متاح على الرابط https://cutt.us/pZPkK.

[2] شادية فتحي ، **مرجع سابق** ، ص 3.

الدول البريتورية ، وإنما نحو القيام بدور رئيسي ، حتى لو كان على حساب جماعات أخرى في عملية صنع سياسات الأمن الوطني[1] .

أما "آرثر سميث" Arthur Smith " فقد حدد أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية و عددها كما يلي :

- **السيطرة** : تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية في الدولة ، بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.
- **التأثير** : تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.
- **التبعية** : تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسيا والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.
- **المشاركة** : وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين [2].

لقد إقترح هنتغتون تصنيفا خاصا لأنماط العلاقات المدنية العسكرية ، إنطلاقا من ثلاثة معايير حددها :

- الإيديولوجية السائدة .
- مستوى الإحتراف لدى الضباط .
- القوة العسكرية التي تمتلكها المؤسسة العسكرية ، و المتمثلة في عدد الأفراد و نوعية الأسلحة و مستوى التكنولوجيا المتوفرة لديها ، و هكذا يمكن التمييز بين خمسة أنماط هي :

**أ / نمط جماعة الضغط :**

يكون في الدول التي تتمتع بمأسسة عالية ، هنا يصبح الجيش أو المؤسسة العسكرية عبارة عن جماعة ضغط في المسائل المتعلقة به .

**ب / النمط الإنقلابي** : في هذا النوع من الأنماط ، تكون السلطة محل أطماع الضباط من الجيش ، ويرجع ذلك أساسا لضعف النخب السياسية المدنية ، في هذه الحالة تكون الجيوش عبارة عن جيوش بريتورية [3].

---

[1] رضا هلال ، "**السيف و الهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**" ( مصر : القاهرة ،دار الشروق ، ط.1 ،1999 ) ص ص 11 ،12.

[2] حفيظي نورالدين ، **مرجع سابق** ، ص ص 456-457.

[3] أمحمد رفيق غراب ،العلاقات المدنية العسكرية – دراسة في الأطر النظرية – مصر أنموذج ،" **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**" ، ع.13 ، (جويلية 2018) ، ص ص 116-117.

**ج / علاقات مدنية-عسكرية متداخلة :** وقد ساد هذا النمط في إطار النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ويتسم بوجود مؤسسة عسكرية مسيسة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يمثل العسكريون جزءا من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب، إلا أن النظم الشيوعية ليست النموذج الوحيد على هذا النمط، فالعديد من أشكال التداخل بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية، ظهر في الكثير من دول العالم خلال مرحلة تحولها عن الحكم العسكري المباشر، أي حدث تدخل في بعض مراحل التداخل بين المدنيين والعسكريين.

**د / علاقات مدنية-عسكرية بريتورية :** وهذا النمط مرادف للتدخل العسكري واسع النطاق في عملية التغيير السياسي اعتمادا على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها، ويشكل ما يعرف بالحكم العسكري؛ حيث يتولى العسكريون الحكم بشكل مباشر، ليصبحوا المتحكمين في إدارة الدولة وفي صنع سياساتها العامة، سواء تم ذلك من خلال سيطرة قائد عسكري على السلطة، أو من خلال مجلس عسكري حاكم.

**و / علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية :** وانطلاقا مما تتضمنه كلمة ديمقراطية من معان، فإن هذا النمط هو الذي يعلى من شأن القيادات المدنية المنتخبة ديمقراطيا ويمنحها السيادة على المؤسسة العسكرية، وإن اختلفت درجات السيطرة المدنية على العسكريين، ومدى القدرة الممنوحة للعسكريين على التحرك في الشأن الداخل، إلا أن الاقتراب العسكري من المجال السياسي الداخلي يعد محرما في هذا النمط[1].

ويقوم هذا النمط على مبدأ الاحتراف والتأكيد على السيطرة المدنية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين كضمان لعدم تدخل العسكريين في الحياة السياسية. ويمثل هذا النمط استثناء لسلوك المؤسسة العسكرية عبر التاريخ، حيث يقوم على أساس أن العسكريين لا يتدخلون في مجال السياسة، وتمثل الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج [2].

ويطرح صامويل ديكالو من خلال دراسة لنحو 12 دولة إفريقية لم تشهد تدخلا مباشرا للعسكر في الحياة السياسية ثلاثة أنماط أساسية أو نماذج مهمة للعلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا ، وذلك على النحو التالي :

[1] عبدالله فيصل علام ، العلاقات المدنية-العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر ، **مرجع سابق** ، ص ص 21-22 .

[2] شادية فتحي ، **مرجع سابق** ، ص 5.

**أ / نمط الضامن الخارجي :** إذ يعتمد استقرار نمط العلاقات المدنية العسكرية في هذه الحالة على وجود طرف خارجي مستعد لتقديم العون الخارجي في حالة وجود ما يهدد الاستقرار والأمن الداخلي. وقد طرحت فرنسا دوما نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد من مستعمراتها الإفريقية السابقة على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول يعني ذلك أن فرنسا لن تسمح بتغيير أنظمة الحكم المدنية بما يضر بمصالحها في دول مثل السنغال وتوجو والكاميرون وجيبوتي. ولا شك أن الوجود الأمريكي والغربي اليوم في القارة الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب، وإقامة علاقات وثيقة مع قادة الجيوش الإفريقية يمثل متغيراً ا مهما في تحديد حركة العسكر إزاء السلطة المدنية الحاكمة .

**ب / نمط المقايضة :** يعتمد هذا النمط على شراء الولاء السياسي للعسكريين؛ من خلال المقايضة بإعطائهم مزايا مادية معينة، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي. ولا شك أن هذا الأسلوب يخالف مضمون نمط القائد / الأتباع الذي يستخدمه النظام السياسي مع النخبة المدنية، سواء في الشرائح التقليدية أو الحديثة. لقد أضحت مسألة إرضاء العسكريين وسد احتياجاتهم الشخصية والجماعية من خلال المنصب تمثل تحديا كبيرا أمام القيادة السياسية المدنية .

**ج / نمط الشرعية السياسية :** يعتمد هذا النمط على انتهاج النظام الحاكم سياسات تحقق له الشرعية السياسية، بما يضمن السيطرة على المؤسسة العسكرية، ويمنعها من التدخل في الحياة السياسية. وفي هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية المستقرة يسود اعتقاد عام بأنه من الصواب استمرار النخبة المدنية الحاكمة في إدارة شئون البلاد.

ولعل من بين أبرز العوامل التي تدعم شرعية النخبة المدنية في هذا النمط غياب الانقسامات العرقية الحادة، ووجود قيادة مدنية لديها مقومات الزعامة وفقا لأسس تقليدية أو حديثة[1] .

**المطلب الثالث : نظريات العلاقات المدنية–العسكرية :**

تميز الحقل النظري حول موضوع العلاقات المدنية– العسكرية ، بإرتباطه بمشكلة قديمة زادت رسوخا و وضوحا بعد ظهور الدولة القومية وتأسيس الجيوش النظامية الحديثة ، و هي مسألة تدخل العسكريين في الحياة السياسية الداخلية لدولهم ، فتعددت الجهود التنظيرية التى حاولت فهم و تفسير العلاقات المدنية –العسكرية حيث تميز البعض منها بالتركيز على العوامل التي ترجح وتؤدي الى تدخل العسكريين في السياسة الداخلية ،و نظريات اخرى تبحث على ظروف وعوامل تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة

[1] حمدي عبد الرحمان ، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية – إفريقيا نموذجا ، "**مجلة البيان "–السعودية** ،م.2013 ، ع.10 ، (ديسمبر 2013) ، ص ص 6–8 .

العسكرية و بالتالي إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية.

يعود ظهور نظريات العلاقات المدنية العسكرية الى فترة الخمسينيات والستينيات ، إذ تشكل النظرية الامريكية التقليدية التي يمثلها بشكل أساسي كل من صامويل هنتغتون و موريس جانوتيز اساس ومنطلق مهم للنظريات المعاصره وعلى ذلك سوف نتطرق لأهم النظريات الكلاسيكية و النظريات المعاصرة التي ساهمت في دراسه العلاقات المدنية– العسكرية.

**أولا :النظريات الكلاسيكية :**

**أ / نظرية الإحتراف :** يعتبر صامويل هانتيغتون مرجعا أساسيا في نظرية العلاقات المدنية–العسكرية و أحد مؤسسيها و قد طرح أفكاره في كتابه " الجندي و الدولة " والتي تنطلق من إحترافية الجيش ، و أن ضباط الجيش الحاليين هم ضباط محترفون .

أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة [1] ،إذ يكون ولاءه للدولة مطيعا للمدنيين و يكرس خبرته لحماية الدولة كما يرى " هانتيغتون" أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة و إنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد ، بالإضافة إلى التحديث العسكري و الذي يشمل التعليم و الإجراءات المتبعة في تدريب و تعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن السياسة2.

أما الخصائص التي يتسم بها الجيش المحترف هي :

**1/ الخبرة** :حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، و يحوز مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم و الخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

**2/ المسؤولية الاجتماعية** :فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية و الأمن.

**3/ التضامن الجماعي الداخلي** :و يرتبط ذلك بوعي الجماعة و شعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، و ذلك نظرا لما يتسمون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم و حدود دورهم[3].

---

[1] رضا هلال ، **مرجع سابق** ، ص 11.

[2] أحمد مالكي و آخرون ، " **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات** " (لبنان : بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2012)ص 326.

[3] شادية فتحي ، **مرجع سابق** ، ص 8.

حيث يقترح " هنتغتن "في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما:

–سيطرة مدنية ذاتية: و التي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين.

–سيطرة مدنية موضوعية : و يلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي :

- مستوى عال من الاحتراف العسكري و الاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المهني .
- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش .

ومن خلال هاته السيطرة حسب هانتغتن فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا ، و في نفس الوقت تسمح له بأن يكون قويا عسكريا ،و بالتالي ضمان السيطرة المدنية و القوة العسكرية في نفس الوقت.[1]

**ب/ النظرية" السوسيو–ثقافية:** يعتبر"موريس جانووتيز" **Moriss Janowitz** أحد مؤسسي نظرية العلاقات المدنية–العسكرية و هذا من خلال كتابه " الجندي المحترف "، الذي يعتبر بحث ذو مقاربة سوسيولوجية حول المؤسسة العسكرية.

ويتفق "جانووتيز "مع" هانتيغتن "في قضية الفصل بين المدنيين و العسكريين، ويرى أن تحكم المدنيين في القوات المسلحة يكون بمنظور تحكم المجتمع كله، وليس السلطة السياسية فقط، مما يسهل اندماج المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، و من هذا يؤسس" المقاربة الاجتماعية"، و من جهة أخرى هو يقر بتبعية الضباط للمدنيين ليس بمعيارالاحتراف العسكري فقط بل على أساس اندماج حقيقي للقيم المدنية [2].

و يؤكد على دورالمواطن – الجندي و كيف تعكس المؤسسات المجتمع الكبير، فالمواطنون – الجنود مثلهم مثل المواطنين العاديين يجب أن يؤدوا دورهم في الحياة العامة من أجل الصالح العام.

لا يقبل جانووتير ذلك التقسيم المثالي للوظائف الذي أكد "هانتيغتون" أنه ضروري للاحترافية العسكرية، بل يتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها " نسقا اجتماعيا"، أين تتغير صفات الضباط المحترفين مع الوقت و يحوزون على القيم و المهارات اللازمة للسيطرة على العنف .

و يضيف جانووتير بأنه مع التغييرات في التكنولوجيا، المجتمع و المهمات، أصبح دور الجندي المحترف لا محالة سياسياً أكثر.

---

[1] نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ، ص 458.

[2] محمد نجيب عمارة، "العلاقات المدنية العسكرية و التحديات الجديدة "**مجلة الدراسات الإستراتيجية**، الجزائر، ع.12 ، (سبتمبر2010) ،ص 120.

وقد قدم موريس جاتوويتز" نموذجا حيويا للعلاقات المدنية العسكرية في النظم غير الغربية وقد ميز من خلاله بين خمس أنماط للعلاقات المدنية العسكرية في إطار خمس أنماط للنظم السياسية كما يلى:

**1/** نظم تنافسية ديمقراطية أو شبه تعددية: يتسم هذا النمط من النظم بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.

**2/** نظام تحالف عسكرى مدنى : وهي تعكس نموذجا يتولى فيه المدنيون الحكم بناء على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلا سياسيا، وربما يتصرف بشكل غير رسمى كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.

**3/** نظم أوليجاركية عسكرية: وهي تمثل نموذجا لحكم عسكرى نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية. 4/ نظم سيطرة سلطوية شخصية : يسيطر فيه الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدي إلى إضعاف فعاليتهم.

**5/** نظم حزب واحد جماهيري سلطوي : في ظل هذه النظم يكون الجيش صغير الحجم ، ويقع تحت السيطرة المدنية ، و يوجد توازن بينه و بين القوى الأخرى التي تحمي القائد[1] .

**ثانيا : النظريات الحديثة .**

لقد شهد العالم موجة من التحول الديمقراطي ، لتشمل عديد الدول من دول العالم الثالث ، و كذلك دول شرق أوروبا ، وهذا ما مهد لظهور نظريات جديدة في العلاقات المدنية العسكرية ، بناءا على محدودية النظريات التقليدية من خلال الإنتقادات الموجهة إليها ، وكذلك محاولة إيجاد نظرية عامة تعالج العلاقات المدنية العسكرية على إختلاف الأنظمة السياسية.

**أ / نظرية الوكالة :** لقد تناول بفيفر في نظريته إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، والتي يرى أنها تتمثل في مبدأين رئيسين: الأول: أنه يجب أن يكون الجيش قويا بما يكفي للانتصار في الحروب التي تخوضها دولته، والثاني : أنه كما يجب على الجيش حماية الدولة من الأعداء، فإنه يجب عليه الاهتمام بشؤونه ، حتى لا يدمر المجتمع الذي يهدف لحمايته. وبالتالي؛ فإنه يجب على الجيش أنا يكون قويا بما فيه الكفاية من أجل التصدي للأعداء الخارجيين، وضعيفا بما فيها الكفاية من أجل الخضوع لسيطرة المدنيين.

[1] شادية فتحي ،**مرجع سابق** ، ص 10.

لقد قرر بفيفر (**Peter D. Feaver**) في نظريته أن العلاقات المدنية العسكرية قائمة على الوكالة ،حيث أن أصحاب الحق الأصلي (المدنيين ) يقومون بتوكيل العسكريين في إدارة الأمور الخاصة بالمؤسسة العسكرية .

وتنظر نظرية الوكالة للعلاقات المدنية – العسكرية على أنهما شكل من أشكال التفاعل الاستراتيجي بين السادة المدنيين المديرين والمؤسسة العسكرية (الوكيل ) ويختار المدنيون في هذا التفاعل الاستراتيجي الطرق التي يمكن من خلالها مراقبة الجيش. ويعتمد الاختيار على التوقعات التي لدى المدنيين حول درجة خضوع الجيش لسلطتهم. وتبدأ التفاعلات مع سعي المدنيين لمقايضة مزايا التخصص ضد عيوب الوكالة؛ ومزايا التخصص هي أن المهام العسكرية يمكن أن يقوم بها الخبراء في هذا المجال العسكريون، وبذلك يتوفر لدى السادة المدنيين الوقت والطاقة لمهام أخرى. وأما عيوب الوكالة فهي تلك الكامنة في أية علاقة سياسية: هل الممثلون الوكلاء سوف يقومون بخدمة مصالح الدولة أم أنهم سوف يستغلون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الخاصة؟[1].

**ب / نظرية التوافق** : قدمت هذه النظرية ريبيكا شيف **Rebecca L. Schiff** في مقالة سنة 1995 بعنوان " القوات المسلحة و المجتمع " ، إنتقدت فيها الطرح الواقعي لهانتغتون و تبنت الطرح البنائي .

وترى نظرية التوافق مستوى عال من التكامل والتعاون بين الشركاء الثلاثة في المجتمع: – الجيش والنخب السياسية والمواطنين ، لأن العلاقات الفوقية تعكس ظروفا مؤسسية وثقافية محددة يتقاسمها الشركاء الثلاثة . فالعوامل الثقافية لها دور مؤثرا جدا في إمكانية تدخل العسكريين في الشؤون السياسية، ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، والمواقف، التصورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم[2] .

هذه النظرية ترتكز على فرضية مفادها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا، قد يساهم في تنامي تدخله و من ثم فإن أفضل طريقة لاحتواء تدخل الجيش هو الحوار ( التوافق) و التركيز على توزيع القيم المشتركة بين النخبة العسكرية و السياسية .

إن نظرية التوافق تبرز الحوار والقيم المشتركة أو الهدف بين الجيش والنخب السياسية و المجتمع. تحاول نظرية التوافق تحقيق هدفين، **أولا**، تسعى إلى شرح الشروط المؤسسية والثقافية، بما في ذلك الانفصال، أو

[1] ،عبدالله فيصل علام ، العلاقات المدنية–العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر، **مرجع سابق** ،ص ص 24– 25.

[2] زينب شنتوف ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

الاندماج، أوبعض العلاقات البديلة، أو تعزيزمنع التدخل العسكري المحلي، وهذه النقطة في حد ذاتها مثيرة للاهتمام .

**ثانيا**، تتنبأ النظرية بأنه عندما يكون هناك اتفاق عام بين الشركاء الثلاثة، فإن احتمال تدخل الجيش يكون أقل .

الشركاء الأساسيين الذين تشير إليهم النظرية هم :

**1/** العسكري : وتقول شيف بأن نسبة صغيرة من المؤسسة العسكرية التي تدخل عملية التفاوض مع الشركاء الأخرين ، ومن الأفضل تحديد ذلك الجزء و التركيز على هؤلاء الأعضاء الذين يتفاعلون مع الشركاء الأخرين ويمارسون القيادة و صنع السياسات .

**2/** القيادة السياسية : يحدد الشريك الثاني من حيث الوظيفة، المهم هو تحديد من يمثل الحكومة ويوجه التأثير على تكوين ودعم القوات المسلحة، و تقول شيف أن هذا الأمر أكثر أهمية من تحديد طبيعة المؤسسات الحكومية أو طرق اختيار القيادة. وهذا التعريف يمثل خروًجا عن نظرية العلاقات المدنية – العسكرية التي تفترض السيطرة المدنية في سياق النظام الديمقراطي، في حقيقة الأمر لا تتطلب نظرية شيف شكلاً ديمقراطياً للحكم حتى يتحقق التوافق بين الشركاء الثلاثة .

**3/** المواطنة : نصت شيف على أنه يجب فحص كيفية تفاعل المواطنين مع الجيش وتحديد ما إذاكان هناك اتفاق بينهم حول دور الجيش داخل المجتمع، فنظرية التوافق تعتبر دور المواطنين مهما و في هذا السياق، يشتمل التوافق على عناصر إضافية في المجتمع تؤثر على دور القوات المسلحة و وظائفها مع تجنب التركيز غير الضروري على التحليل المؤسسي .

تحدد نوع العلاقات المدنية–العسكرية المعتمدة بناء على أربعة مؤشرات تعكس درجة التوافق بين الشركاء الثلاثة وهي: التكوين الاجتماعي للضابط ، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التوظيف، النمط العسكري[1].

**ج / نظرية إقتسام السلطة** : يرى "دوجلاس ل. بلاند" أن النظرية المعاصرة في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية غير قادرة على تحديد كيفية السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وما هي السياسات والأبنية التي تؤدي للسيطرة المدنية ، وقد استدعى ذلك إعادة النظر في هذه النظريات ، وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسين :

[1] رابح زواوي و فارس لونيس ، فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق ،"**مجلة الناقد للدراسات السياسية** " ، م.4، ع.1، أفريل 2020، ص ص 128–133.

**ج-1/ الافتراض الأول:** هو أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

**ج-2/ الافتراض الثاني:** أن السيطرة المدنية تعنى أن هناك مصدرا وحيدا وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية .

يرى " ل.بلاند **" Douglace Bland** أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها:

-القضايا الاستراتيجية :التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.

-القضايا التنظيمية :التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع .

-القضايا العملية :المتعلقة باستخدام القوات المسلحة.

ووفقا لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية من إخضاع ضباط الجيش للحساب .[1]

[1] نورالدين حفيظي ، مرجع سابق ، ص ص 462-463.

# الفصل الثاني

# المسألة الديمقراطية في السودان وطبيعة العملية الديمقراطية.

لقد شهد السودان منذ إستقلاله سنة 1956 الكثير من التغيرات ، سواء على مستوى الأنظمة السياسية الحاكمة أو على مستوى بنيته الهيكلية ، فقد تميز السودان خلال مراحل التطور التاريخي و السياسي التي مر عليها بعدة إشكاليات ، كان لها الدور الأبرز في وصول السودان إلى ماهو عليه، إذ أن الموقع الإسترتيجي و التعدد الإثني و الثروات الطبيعية التي تميز السودان عن باقي الدول تمثل تحديا كبيرا للحفاظ على وحدة السودان .

إن تعدد الأنظمة السياسية التي تعاقبت على السودان أثرت بشكل أو بآخر على دور المؤسسة العسكرية التي أصبحت تمثل الفاعل الرئيس في الحياة السياسية في السودان، حيث مثلت الإنقلابات العسكرية السمة الأبرز في تاريخ السودان الحديث، فأنتجت عدة أنظمة عسكرية متعاقبة ألقت بظلالها على كل الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .

لم يستطع السودان تثبيت أركان الحكم الديمقراطي بسبب تدخل المؤسسة العسكرية في كل مرة ، منهية فترة حكم ديمقراطي و بداية فترة عسكرية و هذا ما أثار إشكالية العلاقة بين المدنيين و العسكريين و مدى تأثيرها على العملية الديمقراطية .

## المبحث الأول : السودان دراسة طبيعية و سوسيو ثقافية .

يعتبر السودان من أكبر الدول الإفريقية مساحة قبل إنفصال جنوب السودان سنة 2011 ، و إنتقل إلى المرتبة الثانية بعد الجزائر من بعد الإنفصال ، و نظرا للموقع الجغرافي المتميز الذي يمثله السودان و الذي يربط شمال القارة بجنوبها على مساحات واسعة ، تتميز بالتنوع المناخي و الثقافي ، و الأجناس المختلفة التي تسكنه ، و أيضا للكم الهائل من الثروات الطبيعية و الحيوانية التي يمتلكها السودان ، مما أثربشكل فعال في هويته و تاريخه السياسي من خلال إثارته للعديد من الصراعات القبلية و الإثنية التي أثرت على مسيرة النمو الإقتصادي بالدرجة الأولى ، و من ثم على الإستقرار السياسي و بناء الديمقراطية

### المطلب الأول : موقع السودان و أهميته الإستراتيجية .

قال نابليون "إن سياسة الدول تكمن في جغرافيتها "هذه المقولة تنطبق إلى حد كبير على السودان ، فالموقع المميز للسودان بين شمال القارة ووسطها فرض عليه أن يكون سودانا عربيا و إفريقيا في نفس الوقت ، وهو بذلك يشكل منطقة تماس حضاري [1].

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان أي بلاد السود وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى علي سكان المساحات والأقاليم الشاسعة من افريقية، فيما وراء الصحراء الكبرى، من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلي المحيط الأطلسي، لما لاحظه العرب على لون البشرة الغالب على سكان هذا الإقليم الكبير، ومازال اللفظ يستعمل حتي الآن[2].

**أولا : السودان قبل و بعد الإنفصال :**

يقع السودان في نصف الكرة الشمالي في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية. وهو يمتد بين دائرتي العرض 4 و22، ويمتد من الصحراء الكبرى في الشمال وحتى الإقليم الاستوائي في الجنوب، وبين خطي طول 22 و38 شرقا. ومعنى ذلك أنه يمتد من الشمال إلى الجنوب في حوالي 18 درجة عرضية ومن الشرق إلى الغرب في حوالي 16 درجة طولية، وهو امتداد لا يتوفر إلا في الدول الكبرى . تبلغ 2506000كم مربع ، أي أنه اكبر من مساحة الدول العربية والآسيوية مجتمعة ماعدا المملكة العربية السعودية. كذلك تفوق

---

[1] عمر سلمات ، "**الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية** "، رسالة ماجيستير ، علوم سياسية ، تنظيمات إدارية (الجزائر ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2006/2005) ص56.

[2] محمود الصياد و عبد الغني سعودي ، "**السودان :دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري و البناء الإقتصادي**" (مصر: القاهرة ،دار الرائد للطباعة ،ط1) ص 11.

أراضيه معظم مساحة دول غرب أوربا ( انجلترا ، فرنسا، ألمانيا ، هولندا ، بلجيكا، الكسمبرج ، الدانمارك، ايرلندا، سويسرا، ايطاليا، النمسا، أسبانيا، البرتغال ) ، والبالغ مساحتهما مجتمعة حوالي 2400 000 كم مربع وهو بذلك يكون أكبر الدول العربية والإفريقية مساحة وتاسع دولة على مستوى العالم[1].

**الشكل 1** :موقع السودان في إفريقيا.

المصدر : الخريطة متاحة على الرابط https://cutt.us/tJq5y .

قبل الإنفصال كانت تربط السودان حدود مع تسع دول على مسافة 7697 كم ، و هذه الدول هي مصر ، إرتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، زائير( الكونغو الديمقراطية) ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشاد و ليبيا ،

[1] أمينة مروان ،**إشكالية الوحدة الوطنية في السودان بين الرهانات السياسية و التحديات الإستراتيجية 56-2012** ،رسالة ماجستير، علوم سياسية ،دراسات سياسية مقارنة(الجزائر، جامعة الجزائر3، 2016-2017) ص 30.

إضافة إلى ساحل البحر الأحمر الذي يبلغ 853 كلم ، و في الداخل يتميز السودان جغرافيا بالتباين و التعدد ، و نستطيع على الأقل أن نقسمه إلى قسمين شمال و جنوب "فهناك تناقض بين شمال السودان الصحراوي الطابع وجنوبه ذو المناخ الموسمي الممطر " وقد أشار إلى هذه الحقيقة كثير من الباحثين و مورد الأهمية فيها هي ارتباطها بحقيقة التباين الحضاري الملاحظ على هاتين المنطقتين ، إذ يختلف السودان الجنوبي اختلافا كثيرا عن السودان الشمالي من حيث اللغة و عدد السكان و الثقافة و الديانة "[1]

**الشكل 2 :خريطة السودان.**

**المصدر:** من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع https://cutt.us/3AdHM.

[1] محمد مدحت جابر ، "**جغرافيا العالم الإقليمية**" ( الأردن : عمان ، دار صنعاء للنشر ،ط1، 1998) ص 281.

**ثانيا : السودان بعد الإنفصال** :أما بعد إنفصال الجنوب في جويلية 2011 وتشكل دولة جنوب السودان ، فقد فقدت السودان 25% من مساحتها حيث أصبحت تبلغ مليونا و881 ألف كيلومتر مربع (1881000 كلم مربع )، لتتراجع بذلك من المرتبة الأولى في أفريقيا إلى المرتبة الثانية بعد الجزائر، وإلى المرتبة الثالثة عربيا بعد الجزائر والسعودية. وتغيرت دول الجوار الجغرافي للسودان إذ خرجت ثلاثة دول و هي أوغندا و كينيا و الكونغو الديمقراطية ، حيث أصبحت الدول المجاورة تمثل سبع دول وهي جنوب السودان ، إريتريا ،إثيوبيا ،أفريقيا الوسطى ،تشاد ، ليبيا ومصر[1]، الحدود بين السودان واثيوبيا تقلصت من 1,605 كلم الى 725كلم،مع افريقيا الوسطى من 1,070 كلم الى 380 كلم ، الحدود كما هي مع تشاد 1,300 كلم، ليبيا 380 كلم، مصر 1,280 كلم وارتريا 605 كلم. الحدود مع الجنوب كما هي 2,000 كلم.[2]

و تجدر الإشارة إلى أن السودان بحدودها الحالية هي حديثة التكوين،إذ لم يتم تجميع مجموعاتها الاثنية تحت حكم واحد إلا مع الحكم العثماني المصري سنة ،1820 كما أن مديرية دارفور لم تنظم تحت الحكم السوداني إلا سنة،1917مما يعني أن العلاقات بين مختلف الجماعات التي تقطن السودان مازالت حديثة لم تتح لها الفرصة للتفاعل السلمي كي تنصهر هذه الجماعات في بوتقة واحدة .[3]

**ثالثا : سلبيات خريطة السودان بعد الإنفصال** : لقد حددت الخريطة الجديدة للسودان مجموعة من السلبيات نذكر منها :

1/ عبر خريطة السودان الجديدة يكون السودان قد فقد ما يُقارب 25% من مساحته الكليّة ويتراجع على المركز الثاني على مستوى قارّة أفريقيا والمركز الثالث عربيًا، والسادس عشر على مستوى العالم وفقًا لمساحة البلاد.

2/ تراجعت مساحة وحدود البلاد البرية من تسع دول مجاورة إلى سبع دول، وفق الخريطة الجديدة، حيث خرجت كل من أوغندا ودولة كينيا والكونغو من ترتيب الدول جوار السودان لتحلّ محلّها دولة جنوب السودان بمساحة جغرافية واسعة ، وهذا ما أدّى إلى تراجع مؤشّرات الريادة التي كانت تتمتّع بها جمهورية السودان عربيًا وافريقيًا، فأصبحت أطول حدود بريّة للسودان مع دولة جنوب السودان.

---

[1] موقع الجزيرة ، "**السودان : معلومات أساسية**" ، متاح على الموقع https://cutt.us/MI72I أطلع عليه يوم 2022/03/23 على الساعة 9:30 .

[2] جمهورية السودان، تقارير دورية الثاني و الثالث (2003-2008) بموجب المواد 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، ص 4.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين ، الإندماج الوطني في إفريقيا و الخيار السوداني ، "**مجلة المستقبل العربي**" ، ع.28 ، (2007) ، ص 40.

3/ يترتب على ذلك مجموعة من الآثار السلبية للإنفصال الجغرافي الذي ترفضه قواعد الأخلاق والإرتباط التاريخي ما بين أبناء شعب السودان الذي عاش طوال حياته التاريخية ضمن حدود مشتركة، وهو الأمر الذي سيجبر الجميع على بناء انتماء جديد وخارطة وطنيّة جديدة.

4/ يترتّب على خريطة السّودان الجَديد فقدان واحدة من أهم معايير النجاح والازدهار، فقد أفقدت الخريطة الجديدة البلاد من الأنهار والروافد المائيّة وجبال الاماتونج، وهي من الإيجابيات التي كانت سابقًا تُحسب لصالح السودان.

5/ سلبية الفكر الانفصالي، حيث يترتّب على هذه الخريطة آثار الفكر الانفصالي في الوقت الذي تسعى به كثير من دول العالم إلى بناء اتحادات قوية وقادرة على الصمود أمام العقبات الاقتصادية والعسكرية التي قد تواجه مصالح الدّولة [1].

ولا يزال موقع السودان بعد إنفصال جنوبه يكتسب من الناحية الجغرافية أهميته الإستراتيجية ، من حيث أنه يقع في شمال شرق إفريقيا ، يربط العالم العربي بالعمق الإفريقي وكذلك إشرافه على البحر الأحمر بشريط ساحلي على إمتداد 853 كم ، أكسبه صفة الموقع الجغرافي الحاكم .

**المطلب الثاني : الموارد الطبيعية في السودان :**

يعد السودان من ضمن الدول الغنية بالثروات الطبيعية المتعددة و هذا بالرغم من إنفصال دولة جنوب السودان ، و تتنوع هذه الثروات من ثروات نباتية و هذا للتنوع النباتي و الإمكانيات الزراعية الكبيرة من خلال شساعة الأراضي و خصوبتها ، توفر المياه بكثرة ، أو من خلال الثروات المعدنية المختلفة من ذهب و حديد و يورانيوم ...إلخ ، وكذلك النفط الذي يتوزع في الغرب وخاصة اقليم دارفور الذي يطفو على بحيرة من النفط، كما يوجد في حقول جنوب كردفان، ومنطقة بانتسيو اعالي النيل .

**1 / النفط :** بدأ التنقيب عن النفط في السودان في سبعينيات القرن الماضي، وكان أول تصدير تجاري للنفط في السودان في عام 2000 وكانت أبرز الأسواق الرئيسية للمنتجات البترولية السودانية تشمل الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا، حتى شكل هذا القطاع قد ما بين 70% إلى 90% من إجمالي

1 شادي خلف ، "**خريطة السودان الجديد التفصيلية** "، 2021 ، متاح على الموقع https://almrj3.com/detailed-map-of-new-sudan/ ، أطلع عليه يوم 2022/03/25 ، على الساعة 16:20.

قيمة صادرات السودان، ومثل الدخل من النفط 98% من ميزانية الدولة، وتدريجيًا أصبح السودان ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا، ولم تتفوق عليه سوى نيجيريا وأنجولا.

ولقد مثل قطاع النفط الدافع الأكبر لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان، وبدأت أثاره تتضح بصورة أوضح بعد عقد من الزمن حين ازدهر الاقتصاد المحلي على خلفية ارتفاع حجم إنتاج النفط وأسعاره، فضلًا عن رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في الحقول النفطية في السودان، إذ تعد شركة البترول الوطنية الصينية(CNPC) ، وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (ONGC) وشركة بتروناس الماليزية من أكبر اللاعبين في قطاع النفط السوداني.

لكن الصدمة الإقتصادية الكبرى كانت في جويلية 2011 حين إستقل جنوب السودان ، ما أثر تلقائيًا على المعادلات الاقتصادية، حيث فقد السودان 75% من موارده النفطية التي تعد مصدر 80% من موارد النقد الأجنبي و50% من إيراداته العامة، حيث كان إنتاج النفط يبلغ حوالي 245 ألف برميل في اليوم قبل الانقسام، لكنه انخفض إلى حوالي 120 ألف برميل يوميًا خلال الحرب، وفقًا لبيانات للبنك الدولي.

وإجمالًا، يقدر احتياطي النفط بنحو 65.4 مليون برميل من النفط و300 مليار قدم مكعب من لغاز، ويعتقد أن دارفور وكردفان قد تكونا أغنى مناطق النفط في البلاد، كما تشير التقديرات إلى وجود احتياطيات هائلة محتملة في المناطق الصحراوية في شمال غرب السودان وحوض النيل الأزرق ومنطقة البحر الأحمر في شرق السودان، ولكنها ليست مكتشفة بعد[1].

**2 / التعدين** : تملك السودان مجموعة واسعة من المعادن الطبيعية وتشمل النحاس والذهب والحديد والكروم والمنغنيز والجبس والرخام والحجر الجيري واليورانيوم والميكا .

**1.2/ اليورانيوم** : أثبتت الدراسات وجود أكبر مخزون من لبيورانيوم في العالم كله ، وهذا بمنطقة دارفور ، ويتميز خام اليورانيوم الموجود فيه بأنه من النوع العالي نقاوة .[2]

**2.2/ الذهب** :تحوز السودان على ثروة كبيرة من الذهب ،حيث في سنة 2018 احتل السودان المرتبة الثالثة من حيث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، والتاسع على مستوى العالم العالم بإنتاجه 93 طن من الذهب ، أما السنة التي قبلها فقد حقق طفرة بإنتاجه 107 طن من الذهب[1] .

[1] نور علوان ، "**السودان بلد الثروات الهائلة المهدورة** "،على الرابط www.noonpost.com/content/29140 أطلع عليه يوم 2022/03/25 على الساعة 22:30.

[2] أمينة مروان ، **مرجع سابق** ، ص 38.

وتقع الرواسب الرئيسية في المناطق الصحراوية الشمالية من الولاية الشمالية و ولاية نهر النيل وكذلك في شمال دارفور (منطقة جبل عامر) وسهول البطانة الوسطى (المناطق المحيطة بالصباغ) ومناطق متفرقة في شمال كردفان وجنوب دارفور وشرق جنوب كردفان ويوفر قطاع التعدين العشوائي فرص عمل لأكثر من مليون شخص في السودان . ويساهم قطاع الذهب بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل نحو ثلث القيمة الإجمالية للصادرات، وهو ما يتجاوز مساهمة القطاع الزراعي ، فقد دفع تعدين الذهب عجلة التنمية في قطاعات أخرى من الاقتصاد، ولا سيما توفير الخدمات والنقل والتجارة.[2]

**الشكل 3 : توزيع الموارد الطبيعية على خريطة السودان.**

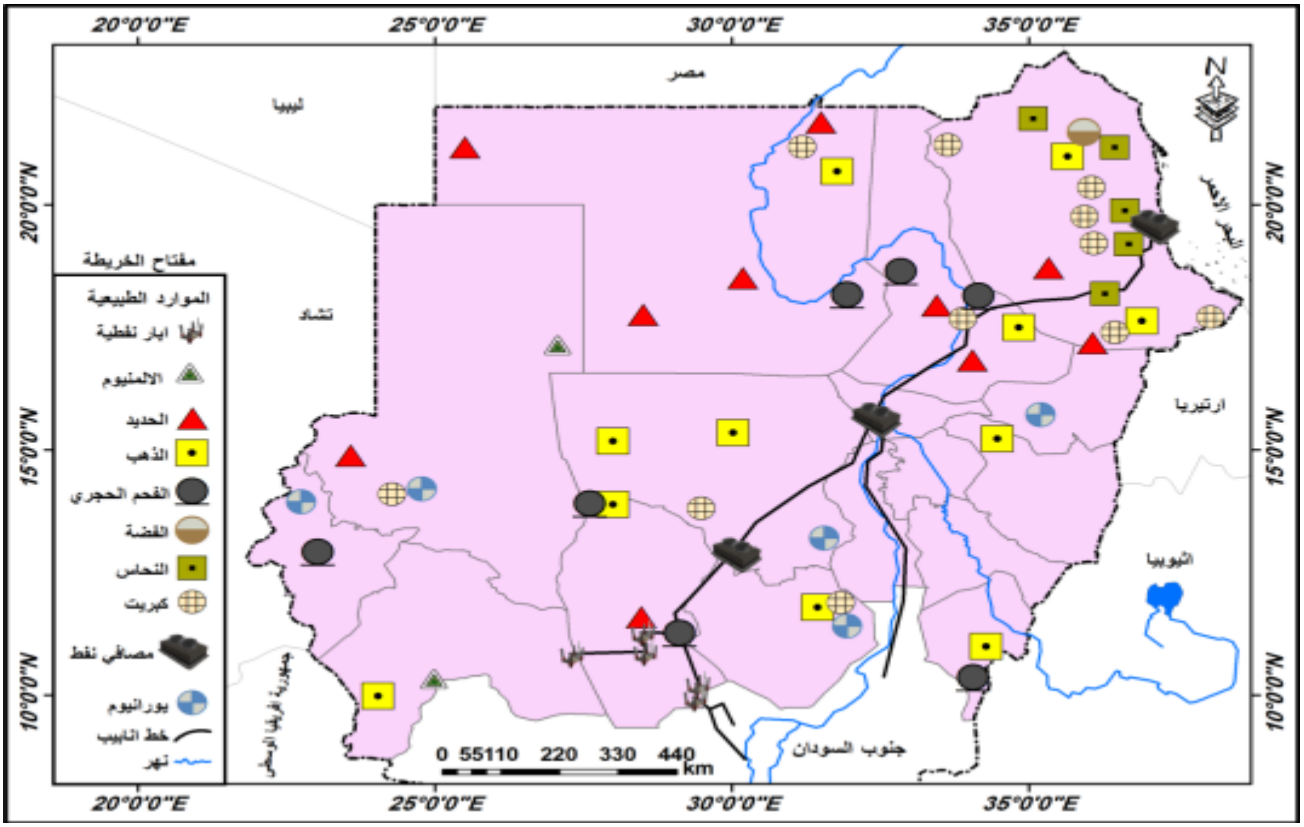


**المصدر** : نبهان السعدي ،الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان ، Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.11, No. (1/43), (2020)، ص 128.

[1] نور علوان ، **مرجع سابق** .

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،" **تقرير السودان الأول عن حالة البيئة و التوقعات البيئية في 2020**" ، ص112.

**3 / المياه :** يتميز السودان بتعدد المصادر المائية " أمطار– مياه النيل وديان ومياه جوفية" يجري فيه من أطول أنهار العالم نهر النيل 6670 كم. تبلغ حصته من مياه النيل 18 مليار متر مكعب سنويا ، لا يستغل منها فعليا سوى 12.2 مليار. إضافة إلى حوالي مليار متر مكعب من مياه الأمطار، وهو ما يعادل نصف إجمالي مياه الأمطار التي تسقط في الدول العربية كافة. إضافة إلى مخزون المياه الجوفية يقدر بنحو أربعين مليار بتغذية سنوية حوالي أربعة مليارات متر مكعب. ويتكون من النيل الأزرق والأبيض حيث ينبع من بحيرة فكتوريا بأوغندا، وتغذية روافد كثيرة عددها 15 منها نيل فكتوريا وبحر الزراف وبحر الجبل وبحر العرب ونهرالسوباط ويشمل بحيرتي "البرت" و" نو" ، أما النيل الأزرق فينبع من بحيرة "تانا" بمرتفعات إثيوبيا ويلتقي في السودان برافدي نهري الدندر والرهد، ويتكون النيل الرئيسي بعد التقاء النيلين الأبيض والأزرق في المقرن بمدينة الخرطوم، حيث يتجه شمالا ليصب في نهر عطبرة في الشمال. كما توجد انهار موسمية في الشرق وهي القاش وبركة حيث يبلغ واردها ستة مليارات متر مكعب. إضافة إلى بعض المسطحات المائية البعيدة من مجري النيل تقع في حزام الزحف الصحراوي، منها وادي الرهد في كردفان .[1]

وهكذا يبدو أن السودان يتمتع بوفرة في الموارد المائية، لكنها وفرة معيبة أو أنها مرتبطة بعدم استغلال الموارد على الوجه الأمثل ، ويعود هذا إلى أن منابع موارده المائية تنساب من خارج الرقعة الجغرافية للوطن العربي ، والذي يعد نقطة ضعف جيوبولتيكية تهدد الامن القومي العربي ،وتعد مياه نهر النيل احدى اهداف المطامع الاقليمية والدولية التي كانت من ورائها مشكلة جنوب السودان بقصد تهديد واضعاف دولة السودان ومصر، فانفصال جنوب السودان سيدخل السودان ضمن الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي كون الاول يمثل 45% من مساحة حوض نهر النيل مما يجعل ذلك احدى ادوات الصراع الاقليمي والدولي .[2]

**4 / الزراعة والغطاء النباتي :** تعتبر حوالي 72 % من أرض السودان شبه صحراء وقليلة السكان. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد 90.7مليون هكتار(216 مليون فدان) منها حوالي 23.5مليون هكتار فقط هي التي تتم زراعتها. وتمارس الزراعة المطرية على مساحة 12.4مليون هكتار

بينما تشكل المساحة المروية 3,9 % فقط من إجمالي مساحة البلاد. وتعتبر الذرة الرفيعة والدخن هي

[1] أمينة مروان ، **مرجع سابق** ، ص 34.

[2] نبهان السعدي ،الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان ، **Journal of Historical and Cultural Studies**, Vol.11, No (2020) ، ص 129.

المحاصيل الرئيسية، في حين أن قصب السكر والسمسم والفول السوداني والقطن تعتبر من بين المحاصيل النقدية. وحوالي 25.6% من إجمالي مساحة أراضي السودان هي أراضي رعوية وأشار الجرد العالمي للموارد الغابية1990–2015 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى انخفاض الغطاء الغابي في السودان لأكثر من 40% من مساحة الأرض في الخمسينيات، وإلى 27% من مساحة الأرض في بداية الألفية قبل أن تنخفض أكثر إلى 10.3% في عام 2015في حقبة ما بعد الانفصال . وتم تخصيص حوالي 8.1 % من أراضي السودان كمناطق محمية، ويعتبر وادي هور والردوم والدندر من أكبر المحميات في البلاد. وقد تم استغلال جزء صغير من أرض السودان بواسطة حقول النفط وعبر تعدين الذهب المنظم والعشوائي يتناقص متوسط محصول الحبوب، حيث انخفض محصول الذرة والدخن من 350كغ / فدان في أواخر الخمسينيات إلى أقل من 200كغ/ فدان في 2017/2016.وللتعويض عن انخفاض المحاصيل، قام المزارعون بتوسيع رقعة الأرض المزروعة بمقدار 3.71% سنويا. وتمارس الزراعة الآلية على رقعة ارض تبلغ مساحتها حوالي 6.7 مليون هكتار؛ بعض هذه الأرض ذات تربة أجهدت من فرط الزراعة .[1]

**5 / الثروة الحيوانية** : تساهم الثروة الحيوانية بحوالي 17% إلى 22% من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية السودان (2008–2012) ، بلغ تعداد الثروة الحيوانية عام 2011 م بحوالي 104.278 ألف رأس مما شكل مصدرا هاما للاقتصاد القومي بالسودان وهي على النحو التالي : 29618 بالألف رأس من الأبقار و 39296 ألف ، رأس من الضأن و 30649 ألف رأس من الماعز و 4715 ألف رأس من الإبل بالاضافة للمخزون الهائل من الثروة السمكية و الأحياء المائية ويقدر بحوالي 110 الف طن التي يزخر بها نهر النيل والبحر الأحمر والمسطحات المائية والجوفية معا، وكذلك أنتجت الثروة الحيوانية حوالي 37.764 مليون طن من اللحوم بالإضافة علي أعداد من الحيوانات والطيور البرية ، تلعب صادرت الثروة الحيوانية دورا هاما في جلب العملات الصعبة للبلاد ، أهم صادرات الثروة الحيوانية هي المواشي الحية ، اللحوم المذبوحة ، الجلود . تعتبر المملكة العربية السعودية أهم الأسواق لصادرات الثروة الحيوانية خاصة الضأن الحي وتعتبر جمهورية مصر العربية من أهم الدول التي تستقبل صادرات الإبل الحية.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، **مرجع سابق** ، ص18 .

يصنف السودان من أكثر البلدان العربية والافريقية إقتناءة للثروة الحيوانية وظل القطيع القومي يتنامي بمعدلات متواترة منذ عام 2006 حيث بلغ المتوسط السنوي 2.3 في الأبقار ، 2.7 في الماعز ،3 في الإبل، وقد إنعكس ذلك إيجابا علي المؤشرات الإقتصادية في البلاد. [1]

ورغم هذه المقومات ظلت الثروة الحيوانية، قطاعاً هامشياً في خطط الحكومات المتعاقبة، حيث تسيطر التقليدية على نمط تربية المواشي. ولم تتجه الحكومات السابقة لإنشاء مزارع حديثة لتربية الماشية، وباستثناء مسلخ وحيد، تنعدم المسالخ الحديثة التي تساعد في تصدير اللحوم وفق المواصفات والاشتراطات الصحية العالمية.

كما تفتقر البلاد للصناعات التحويلية التي يمكن الاستفادة من مشتقات الألبان والجلود التي تصدر مادة خاماً، ما يفقدها القيمة المضافة[2] .

**المطلب الثالث : واقع التنوع الإجتماعي و الثقافي في السودان :**

**1 / السكان :** إن التعداد السكاني من أهم مصادر البيانات الخاصة بالسكان من حيث الحجم والخصائص الديمغرافية فقد أجريت حتى الآن خمسة تعدادات في السودان كان أولها في 1956 ثم 1973 والثالث في 1983 والرابع في 1993 وكان آخر تعداد في 2008 .

فقد قدرعدد سكان السودان في تعداد عام1955 /1956م بحوالي 10,25 مليون نسمة وتزايد إلي 14,11 مليون نسمة في عام 1973م والي 20,59 مليون نسمة في عام 1983م والي 25,1 مليون نسمة فى 1993م وفي 2008م أصبح 39,1 مليون نسمة[3] ، و ما يجب ذكره هو أن السودان بعد الإنفصال في سنة 2011 فقد حوالي 9 ملاين نسمة أصبحت تمثل دولة جنوب السودان ، و بلغ عدد السكان 39 مليون نسمة حسب تقديرات العام 2016[4] .

---

1 عمار الشيخ ، **أثر السياسات الإقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية في التقليل من حدة الفقر بجمهورية السودان** ،رسالة دكتوراه ، تخصص الإقتصاد ( السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2013) ص 1.

[2] عاصم إسماعيل ، **الثروة الحيوانية بالسودان : ذهب مهدور بين المراعي و الحكومات** ، سبتمبر 2019، متاح على الموقع https://cutt.us/rOWJZ ، يوم 2022/03/27 على الساعة 22:00.

[3] هدى محمد مختار ، **تقرير تقييم القدرات الوطنية والفجوة المعرفية في مجال السكان والتنمية في السودان** ( السودان : جامعة الخرطوم ، 2011 ) ص 23.

[4] جمهورية السودان ، الجهاز المركزي للإحصاء ، سبتمبر 2016. متاح على الرابط https://cutt.us/bTMbv.

وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن عدد سكان السودان بلغ سنة 2020 حوالي 43 مليون نسمة .[1]

**2 / التنوع الإثني في السودان** : يوصف السودان بملتقى الطرق إلى أفريقيا ، نموذج إفريقيا المصغر ، كذلك يوصف بالوطن العربي الإفريقي ، و جسر العالم العربي . وهو خليط من الأجناس والألوان حيث كان منطقة جذب للكثير من العناصر البشرية منذ عصور سحيقة عليه فقد استوعب عبر مراحله التكوينية أعداد كبيرة هاجرت إليه من مختلف الجهات . يمتاز السودان بالتنوع المناخي والإتساع الطبيعي ، إلى جانب الإختلافات العرقية و اللغوية ، حيث أن أي محاولة لرسم خارطة ثقافية تستوجب الأخذ بالتقاسيم الطبيعية والتاريخ ونظام الإقتصاد في مجالي الإنتاج والتوزيع واللغة المستخدمة والمعتقدات الدينية وطقوس الزواج والرقص والموسيقي والفنون وكل العوامل الأخرى التي تشرتك في تركيب الثقافة ، حيث نجد ثقافة سكان ضفاف النيل في شمال ووسط السودان ، وثقافة سكان إقليم السافنا في الوسط ، وثقافة البجة في شرق السودان ، وثقافة الفور في غرب السودان ، وبالرغم من تفوق الثقافة السالمية في شمال السودان الذي تبلغ مساحته ثلثي المساحة الكلية للقطر إلا أن العنصر الزجني الإفريقي واضح الأثر إلى درجة أنه لا يمكننا معها وصف السودان بأنه عربي محض أو إفريقيا محض بل يستوجب وصفه بأنه كيان عربي وإفريقي حي[2] فالهيكل البشري في السودان ، كيان مركب يتألف من اربع كيانات على الاقل ، وهذه المجموعات هي المجموعة النوبية ، والمجموعة البجاوية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة المتزنجة .

ويوجد في السودان أكثر من 530 قبيلة تختلف أصولها العرقية بين من هي عربية ومن هي زنجية كما تختلف لغاتها ولهجاتها المحلية، وتنقسم تلك القبائل إلى قبائل منطقة البحرالأحمروقبائل بني عامرالتي تتكلم بلغاتها القديمة المشتقة من الحامية والسامية كما نجد قبائل النوبية في شمال وادي النيل وهي تتكلم العربية المختلطة ببقايا اللغة النوبية، أما في وسط البلاد فهناك مجموعة من القبائل العربية كالكباش والكواهلة و الجعليين والرشايدة، بينما يعج الجنوب بالقبائل الزنجية كالنويروالشيك والكاوك بالإضافة إلى الدنكا أكبر القبائل الزنجية في البلاد[3] .

---

[1] موقع البنك الدولي للإحصائيات متاح على الرابطhttps://cutt.us/MlBcW شوهد يوم 2022/03/22 على الساعة 20:35.

[2] حبيبة عثمان عباس ، دور وسائل الإعلام في إدارة التنوع الثقافي والإجتماعي– دراسة حالة السودان ، **مجلة Route Educational & Social Science Journal** ، م.6 ، (مارس 2019)، ص ص 471–472.

[3] محمود الصياد و عبد الغني سعودي ، **مرجع سابق** ، ص 78.

من ناحية الأديان نجد أن الأغلبية مسلمة 73 % ، و تشكل الديان المحلية 17 % ، و المسيحيون 8 % ، اللغة العربية يتحدث بها 51 % من السكان ، و اللغات النيلية يتحدث بها 17.7 % من السكان ، و 11 % من السكان يتحدثون بلغات الدينكا ، و يتحدث 21.1 % بلغات غير العربية في الشمال [1].

**جدول (01) :النسب المئوية للمكونات الإثنية في السودان**

| المجموعات العرقية | النسبة المئوية إلى إجمالي السكان |
|---|---|
| الــعرب | **% 39** |
| الجنوبيون | **%30** |
| (مجموعة الغرب ) الأفارقة | **%13** |
| (جنوب كردفان ) النوبة | **%6** |
| (شرق السودان ) البجة | **%6** |
| (أقصى شمال السودان ) النوبيون | **%3** |
| مجموعات متنوعة أخرى و أجانب | **%3** |

**المصدر** : عبده مختار موسى ، **صراع الهويات و مستقبل السلام في السودان** ،مجلة الإستراتيجية و الأمن الوطني ، ع.0 ، ديسمبر 2006، ص 19.

يختلف العديد من المفكرين في تعداد المجموعات الاثنية في السودان،إلا أنهم يتفقون على أهم المجموعات الكبرى فيها وسنركز على القبائل و المجموعات التي تشكل السودان بعد الإنفصال وهي:

**1/العرب** : يتفق الكتاب على أن الوجود العربي في السودان كان قبل ظهور الإسلام من خلال التجار الباحثين عن الذهب و العاج و البهارات إلا أن التدفقات الكبرى للعرب جاءت بعد الفتح الإسلامي،ليعترض إنتشار الإسلام كل من قبائل البجة و النوبة المسيحية لتنصهر الأولى فيما بعد مع العرب و تعتنق الإسلام. ويتشكل العرب من مجموعة من القبائل :

- الجعليون : يمتد وجودهم من دنقلة في الشمال إلى أراضي الدنكة في الجنوب .
- الجيهنيون : وهم فرع من قضاعة تتميز بإنتشارها بعيدا عن النيل الرئيسي في غرب السودان .

[1] عبده مختار موسى ، صراع الهويات و مستقبل السلام في السودان ، "**مجلة الإستراتيجية و الأمن الوطني**" ، ع.0 ، ديسمبر 2006، ص 19.

– الكواهلة : تتواجد من شمال كردوفان إلى الجنوب ، تبرز أهميتهم بين القبائل في أنهم خالطوا البجا و نشروا الإسلام و الثقافة العربية بينهم .

– الفونج : دخلت إلى السودان بفعل الهجرات الكبرى في القرن 14 ،وصلت إلى سيلوقة ثم إستمرت نحو كردوفان ، لتأسس مملكة الفونج في القرن 15.

– النوباويون : هم مزيج من العرب و الزنوج ، وهم جيوب من الزنوج دخلت إلى الإسلام وإنصهرت مع العرب ، و لهذا يتكلمون إلى جانب العربية لهجات عديدة ، تتواجد هذه القبيلة في جبال النوبة في مديرية كردفان .

– قبائل دارفور : تتواجد إلى الغرب من جبال النوبة ، تعيش فيها عدة قبائل البقارة و الفور ذات سمات زنجية ،الداجو و البقو و البرق ذات السمات النوبية ، وعدة قبائل تنحدر من ليبيا و تشاد .

**2/ النوبيون** : تعيش هذه المجموعة في أقصى جنوب الشمال ، ينقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسة هم الدناقلة و الحس و السكوت ويمثل النوبيون شبكة معقدة من النسيج الإجتماعي حيث لا تربطهم صلات رحم كثيرة كباقي المجموعات الاثنية و يقطنون حوالي 99جبلا حسب ما يرجحه الكثيرون و لكل مجموعة عادات خاصة و ثقافة مميزة عن المجموعة الأخرى ، و النوبيون هم من بقايا العنصر الحامي القديم الذين تأثروا بالمؤثرات الخارجية التي ظهرت في لون بشرتهم بصفة خاصة، فأصبحت تتفاوت بين السمرة الخفيفة بتأثير العرب و الأتراك والسمرة الداكنة بتأثير الزنوج، وبالرغم من إعتناق النوبيون للإسلام احتفظوا بطابعهم و لغتهم التي لم تستطع العربية أن تمحوها تماما .

**3/ البجة** : يشيرإلى أربعة مجموعات قبلية و هم البشاريون تنقسم بين السودان و مصر ، الأمرار ، الهندوة تشكل ثلث البجة، وبني عامرتنقسم بين السودان و إريتيريا تحتل نحو عشر السودان فيما بين العطبرة و النيل غربا و البحر الأحمر شرقا ،ومن منحدرات الهضبة الإثيوبية جنوبا حتى أسوان شمالا يشتهرون بمقاوماتهم للثقافات الغربية و لكل المؤثرات الخارجية العرقية ،فبالرغم من إعتناقهم الاسلام و إيجادهم اللغة العربية مازالوا يحتفظون بلغتهم التيداوية [1].

[1] بوعشيبة عائشة ، "**تأثير العامل الإثني على الوحدة الوطنية في إفريقيا – حالة السودان**" – رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ( الجزائر ،جامعة جيجل ،2012–2016) ص ص 86–89.

**الشكل 04 : خريطة المجموعات العرقية في السودان .**

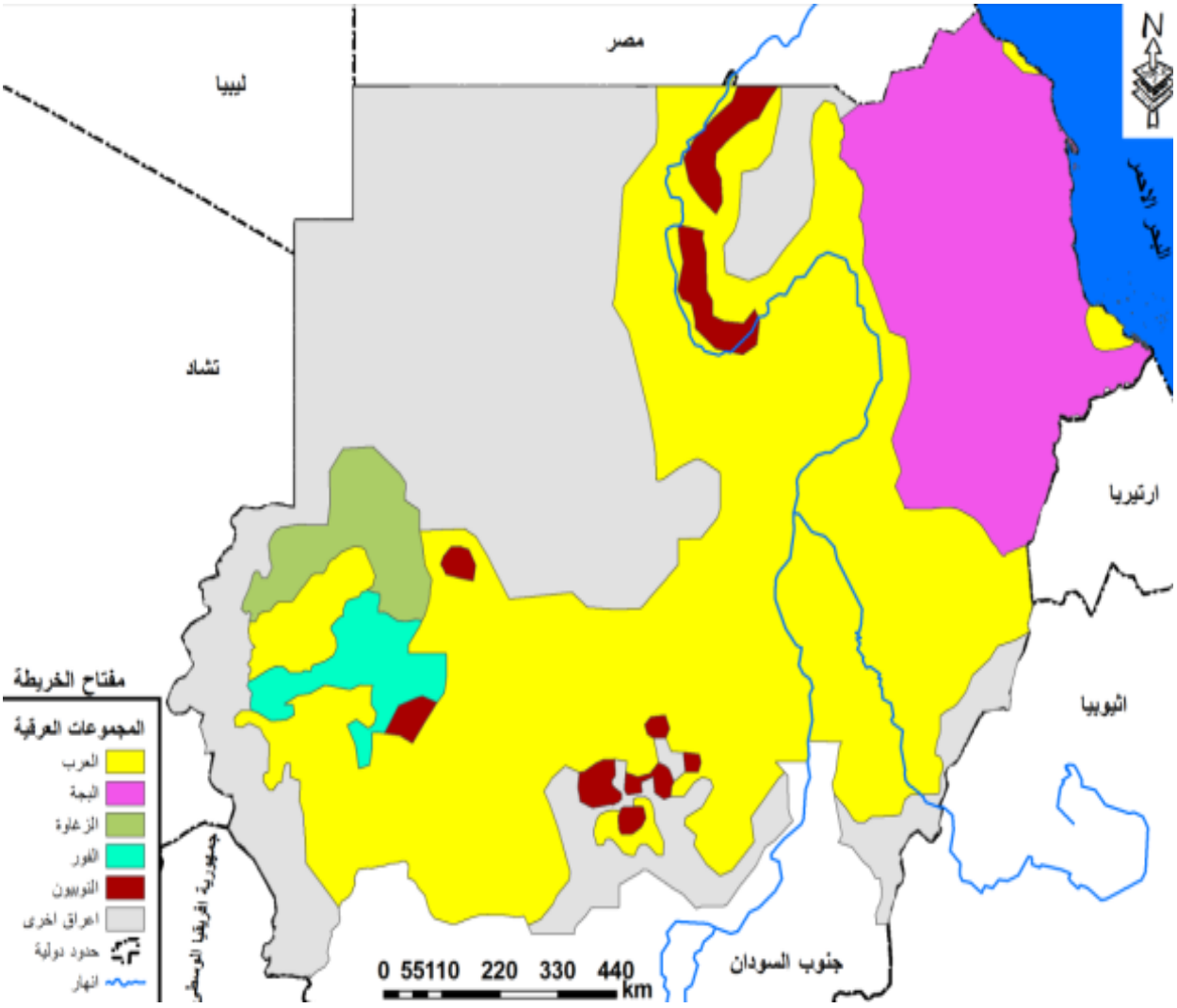


المصدر : نبهان السعدي ،الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان ، Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.11, No. (1/43), (2020)، ص 132.

## المبحث الثاني : طبيعة النظام السياسي السوداني .

لقد تعاقبت على السودان الكثير من الحضارات القديمة ، إلى غاية ظهور المسيحية و الإسلام ، فقامت فيه عدة ممالك مسيحية ، و بعد إنتشار الإسلام قامت فيه ممالك إسلامية أشهرها مملكة الفور و مملكة الفونج . مر السودان عبر تاريخه بعدة حكومات منها الوطنية و الإستعمارية تعاقبت على حكمه ، تاركة وضعا يتميز بعدم الإستقرار السياسي ، فمنذ إستقلاله سنة 1956 يعيش السودان في أزمات سياسية متعاقبة ، يتضح ذلك جليا من خلال عدد الأنظمة التي حكمت خلال الفترة من 1956 إلى غاية سقوط نظام البشير سنة 2019 ، و من خلال عدد الحكومات في فترة كل نظام منها .

### المطلب الأول : التطور التاريخي :

لقد مر السودان بعدة حقب تاريخية ، قبل الوصول إلى شكله الحالي ، فقد كان بلد حضارات قديمة منها حضارة المجموعات ، حضارة كرمة ، نبتة ومروي في العهد القديم، اما الفترة الوسيطة فقد تميزت بظهور المسيحية والإسلام، فقامت فيه ممالك مسيحية هي نوباتيا ، المغرة وعلوة. وبعد انتشار الاسلام ظهرت العديد من الممالك الإسلامية مثل دولة بني الكنز ، مملكة تقلي ، العباسية ، مملكة الفور ومملكة الفونج التي حكمت بالشريعة الإسلامية [1].

**أولا : خلفية تاريخية للواقع السياسي قبل الإستقلال :**

تميز السودان في الفترة الحديثة إبتداءا من 1821 و إلى 1898 بتشكل العديد من الأنظمة و منها :

**1/ الفترة التركية–المصرية ( 1821/ 1885)** : لم تبرز الدولة السودانية بشكلها الذي نعرفه في العصر الحديث إلى الوجود إلا بعد فتح محمد علي باشا لأقاليم السودان وممالكها عام 1821، التي لم تتوحد تحت ظل حكومة مركزية واحدة إلا على يد المستعمرين الاتراك ، وتم إختيار الخرطوم لتكون عاصمة البلاد وجعلوا السودان حكمدارية واحدة تتبع لمصر، ولم يستمر الامر كثيراً ، حتى اصبح السودان حكمدارية تحت حاكم يرجع في احكامه لنظارة الداخلية بمصر واتخذ الخرطوم مكان إقامته .

**2/ الدولة المهدية 1885** : تعتبر الدولة المهدية تطورا جديدا في مسار الدولة السودانية المستقلة ، وإمتدادا طبيعيا للممالك والدويلات السودانية المستقلة ، ولكن دولة المهدية جاءت بخصائص وسمات معينة ،

[1] فتح الرحمان طاهر ، التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1989/1953 ، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية** ، ع.1 ، ديسمبر 2015، ص ص 66–67.

فالمهدية ترفض النظام القبلي من اساسه كرابطة بين الناس وتقدم رابطة الدين ، ولكن بالرغم من ذلك كان النظام يستفيد من الوجاهات القبلية إذا أخلصت للدعوة كما كان يستفيد من الرابطة القبلية في تنظيم الجيش، و تركزت السلطة المركزية في يد الامام المهدي ، حيث أنشأ مجلس الشورى ، و يعتبر هو القائد العسكري[1] .

**3/ الحكم البريطاني–المصري 1899 :** لقد إحتلت بريطانيا السودان بقوات معظمها مصرية و قيادة بريطانية عام 1899، حيث بقي السودان تحت الحكم الثنائي البريطاني–المصري، ولكن في الحقيقة كانت السيطرة الفعلية بريطانية [2]، بفعل الممارسات الإستعمارية ، بدأت تظهر حركات سياسية على الساحة السودانية إلى أن توجت بظهور مؤتمر الخريجين سنة 1938 ، الذي أصبح ممثلا لأغلبية الشعب السوداني و ناطقا بإسمه ، و توالت الأحداث السياسية بظهور الأحزاب السياسية السودانية ، أدى الضغط الممارس على القوى الإستعمارية إلى توقيع إتفاقية الحكم الذاتي لمدة ثلاث سنوات سنة 1953 و إنشاء أول برلمان سوداني عن طريق إنتخابات حرة ، و هومن يعين رئيسا للوزراء الذي يعين مجلس وزرائه ويتولي السلطة التنفيذية وحكم البلاد ، وإستمر هذا الحكم إلى أن نالت السودان إستقلالها في1956/01/01[3].

**ثانيا : تطور النظام السياسي في السودان إلى غاية 1989 :**

لقد شهد السودان بعد الإستقلال أنظمة سياسية متعاقبة و متنوعة بين المدنية و العسكرية ، حدث فيها تطورات سياسية ، إقتصادية و إجتماعية كبيرة .

**1/ الأنظمة الديمقراطية :** شهدت السودان قيام ثلاثة أنظمة ديمقراطية و هي كالآتي :

**1.1/ الديمقراطية الأولى 1958/1956 :** بعد إستقلال السودان 1956 تشكلت أول حكومة برئاسة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الإتحادي و الذي نال حزبه أغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات عام 1953التي أجريت تحت منبر الحكم الثنائي المصري البريطاني، بينما لم يحرز حزب الأمة سوى مقاعد قليلة أبقته في المعارضة ، شهد السودان في هاته الفترة عدم إستقرار سياسي خاصة مع إندلاع حرب الجنوب ، نظمت على إثرها إنتخابات جديدة فاز بغلبيتها حزب الأمة بقيادة عبد الله خليل[4] .

---

[1] خالد إسماعيل رجب ، **اللامركزية في السودان – تجربة الحكم الإتحادي ،دراسة قانونية مقارنة** ، رسالة دكتوراه في الشريعة و القانون ( السودان : جامعة أم درمان، 2012 ) ص ص 127– 128.

[2] أحمد أرحيل و ذاكر محي الدين ع الله ، نظام الحكم في السودان مابين عامي 1989/1965 ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، م.16 ، ع.4 ، (2020) ، ص 457 .

[3] فتح الرحمان طاهر ، **مرجع سابق** ، ص ص 67–68 .

4 عائشة بوعشيبة ، **مرجع سابق** ، ص ص 74-75.

**2.1/ الديمقراطية الثانية 1969/1964** : قامت هاته الديمقراطية بعد إنتفاضة بدأت من الحرم الجامعي لتتوسع لباقي مكونات المجتمع السوداني سنة 1964 ، تشكلت فيها حكومة تظم أحزاب الأمة ، الوطني الإتحادي و الحزب الشيوعي ، عرف السودان خلال هذه الفترة عدم إستقرار سياسي كبير من مختلف النواحي، إذ أن عيوب هذا النظام السياسي بدت جلية من خلال الممارسات السياسية للحكومة و للحزبين السياسيين المسيطرين بعد عزل الحزب الشيوعي و هو ما ساعد في سقوط هذه الديمقراطية بفعل الإستقطاب السياسي الحاد في هاته الفترة[1] .

**3.1/ الديمقراطية الثالثة 1989/1985** : تم إعادة الديمقراطية الليبرالية في هاته الفترة ، بعد حكم مدني – عسكري إنتقالي ، جرت إنتخابات خلال سنة 1986 أفرزت حكومة إئتلافية بين حزبي الأمة و الإتحادي لعدم حصولهم على الأغلبية ، ترأسها الصادق المهدي .

تميزت هذه الفترة بمحاولة الحكومة السودانية إعادة ترتيب لعلاقاتها الخارجية بالشكل الذي يمنحها إستقلالية من الإلتزامات التي خلفها عهد النميري،كما حاولت الحكومة تأكيد سيطرة وسيادة القومية العربية الإسلامية عبر إستخدام الأغلبية الإسلامية في البرلمان ، و خلال هاته الفترة عرف السودان عدم إستقرار سياسي نجم عن المجاعة التي ضربت السودان بالاضافة إلى فيضانات1988مع تنامي الحرب الأهلية في الجنوب ، كل هذا أدى إلى تدهور دور الدولة[2] .

**2/ الأنظمة العسكرية** : شهدت السودان في هاته الفترة ثلاثة أنظمة عسكرية و هي كمايلي:

**1.2/ الحكم العسكري الأول 1964/1958**: بسب الصراع السياسي بين الأحزاب و الإنسداد الحاصل تولى الفريق إبراهيم عبود الحكم عن طريق إنقلاب عسكري ، فأبدل الحكومة المدنية بحكومة عسكرية إستمرت لمدة ستة سنوات ، تميزت بعدم الإستقرار السياسيي و بداية المقاومة الشعبية من مختلف التيارات ، ضعف الأداء الإقتصادي و فشل في حل مشكلة الجنوب [3].

**2.2/ الحكم العسكري الثاني 1985/1969** : جاء وسط حالة من التنافس السياسي الحاد والاستقطاب الشديد والمناورات السياسية داخل الأحزاب ، قام مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة العقيد جعفر النميري

---

[1] محمد عتريس ، "**معجم بلدان العالم** "، ( مصر : الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ، 2002) ص 74 .

[2] جيستين ويليس و آخرون ، الإنتخابات في السودان التعلم من التجربة ، هيئة التنمية الدولية DFID ، ص 25 ، يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/UrIFe .

[3] أحمد أرحيل و ذاكر محي الدين ع الله ، **مرجع سابق** ، ص460 .

بإنقلاب ، أعلن فيه عن حل البرلمان ، مجلس السيادة ، مجلس الوزراء و منع الأحزاب السياسية من النشاط حيث بادر ضباط الحكم العسكري الثاني إلى إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة في البلاد فعين بابكر عوض الله كرئيس لمجلس الوزراء الجديد، وهيمن الشيوعيون والاشتراكيون على تكوين المجلس . سعى النظام العسكري في عامه الأول، لتوطيد توجهه اليساري .

تميز بعدم الإستقرار السياسي و الأمني ، استمر هذا الحكم لمدة ستة عشرة عاما، وقد كان حكما عسكريا دكتاتوريا، كما تميز بتقلب النظام بميوله السياسية بين القومية والإسلامية، والسعي للحصول على تأييد الغرب،كما تمكن من تحجيم الأحزاب الطائفية و إبعادها عن الصدارة السياسية، و نجح في حد الجنوب من الإنفصال ، تميز أداؤه الإقتصادي بالضعف مما زاد من حدة الغضب الشعبي عليه[1] .

**3.2/ الحكم العسكري الثالث 2019/1989 :** تعتبر أطول فترة حكم في السودان دامت ثلاثون سنة ، بدأه اللواء عمر حسن البشير بإنقلاب في 1989/06/30 على أنقاض الديمقراطية الثالثة التي دامت حوالي ثلاثة سنوات ، كانت حافزا للإنقلاب عليها بسبب المشاكل السياسية الكبيرة بين الأحزاب و إتخاذ عدة قرارات لم تعجب الجبهة الإسلامية ، ومنها توقيف العمل بالشريعة الإسلامية ، محاولة إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك بين مصر و السودان ، وأهم سبب هو الأوضاع السياسية المضطربة بين مختلف المكونات المدنية بالإضافة إلى تفاقم مشكلة الجنوب .

وما ان وصل البشير إلى رأس السلطة حتى اصدر قرارين، الأول ان ثورة الإنقاذ الوطني هي تعبير عن أماني الشعب، والثاني حل لجميع الأحزاب والنقابات والحكومات الإقليمية[2] .

تميزت هاته المرحلة بالتغير الكبير في السياسات المتبعة من قبل البشير ، و أهم ما حدث فيها هو إنشاء دستور 2005 ، إنفصال الجنوب ، و المطالبة بتسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية .

و يرى الطالب أن هناك تناوب بين الحكم المدني و الحكم العسكري ، و الفاصل بينهاهو وجود إنتفاضات شعبية تطيح بها ، بسبب المشاكل الإقتصادية ، الأمنية و الإستقطاب السياسي بين الأحزاب .

[1] حسن الحاج علي أحمد ، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية:الجيش والسلطة في السودان ، "**مجلة سياسات عربية** "، جانفي 2017 ، ص ص 56-57.

[2] أحمد أرحيل و ذاكر محي الدين ع الله ، مرجع سابق ، ص 466.

**المطلب الثاني : مؤسسات صنع القرار في السودان :**

لقد شهد السودان منذ استقلاله في سنة 1956 تطبيق تسعة دساتير وهو ما يبين حالة انعدام الاستقرار السياسي التي صعبت على مختلف الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية الاتفاق على دستور دائم للبلاد، وهذا ما جعل مؤسسات صنع القرار في السودان تختلف درجة أهميتها من حقبة إلى أخرى .

**أولا : مؤسسة الرئاسة :** أصبحت السودان دولة رئاسية إتحادية في أعقاب التعديل الحاصل على الدستور المؤقت لعام 2015 ، وجدير بالذكر أن دساتير 1956 و 1964 و 1958 كلها لا تنص على وجود رئيس منتخب للسودان وانما توجد مجموعه تمثل رئاسة الجمهورية يكون لها رئيس بالتناوب ، ثم عدل الدستور ليكون رئيسا مختارا من قبل البرلمان فهي اذا دساتير تأسس لنظام برلماني وليس نظاما رئاسيا ، أما الدستور السوداني الدائم لسنة 1973 و دستور سنة 1998 و الدستور الانتقالي لسنه 2005 نصت على ان يتولى السلطة التنفيذية رئيس للجمهورية ينتخب مباشره من الشعب ، و يتمتع بسلطات وصلاحيات حقيقية في مواجهة السلطة التشريعية .

لقد أعطت هذه الدساتير صلاحيات واسعة للرئاسة ، حيث الرئيس هو من يترأس مجلس الوزراء، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة و الشرطة و القوات النظامية ، له سلطة إعلان الحرب و الطوارئ ، له سلطات تشريعية مثل التعديلات الدستورية ، التوقيع على الإتفاقيات و القوانين و إصدار المراسيم ، يتحكم في القضاء ، تميز دستور 2005 عنها بأن رئاسة الجمهورية تتكون من رئيس و نائبين له ،و إنشاء مفوضية الإستفتاء لجنوب السودان[1] .

وكان الرئيس البشير قد ألغى منصب رئيس الوزراء بعد انقلاب سنة 1989، واستمر إلغاء هذا المنصب حتى سنة 2017 عندما قرر البشير تعيين نائبه بكري حسن صالح رئيساً لمجلس الوزراء، في أعقاب المشاورات التي أجراها مع الأطراف السياسية المختلفة بهدف تشكيل حكومة وفاق وطني[2] .

**ثانيا : المؤسسة التشريعية :** تعتبر السلطة التشريعية إحدى سلطات إتخاذ القرار في الدول ، من خلال التشريعات و القوانين أو من خلال آليات الرقابة على السلطة التنفيذية ، حيث يختلف تأثيرها من دولة لأخرى

[1] أمير محمد كافي ، **سلطات و إختصاصات رئيس الدولة في بعض الدساتير السودانية و دستور الولايات المتحدة الأمريكية** ، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن (السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2011) ، ص ص 190-203.

[2] موقع الفنك ، **السياسة في السودان** ، نشر بتاريخ 2020/09/29 على الرابط https://fanack.com/ar/sudan/politics-of-sudan/ ،أطلع عليه يوم 2022/03/25 على الساعة 20:40.

ظهرت مؤسسات السلطة التشريعية في السودان منذ الحكم الذاتي سنة 1953 ، حيث نص على قيام مجلسين تشريعيين هما مجلس الشيوخ و يتكون من خمسون عضو ، و مجلس النواب و يتكون من 95 عضو منتخبين ، أهم إختصاصاته التشريع ، إقرار قانون الإنتخابات للجمعية التأسيسية التي تقوم بعد الفترة الإنتقالية ، و في فترة الإستقلال بقي العمل به مع بعض التعديلات التي أضيفت له [1] .

أما التجربة العسكرية الأولى ، كان إتخاذ القرار السياسي في السلطة التشريعية يتم على مستوى مجلس مشكل من زعماء القبائل ، و في التجربة الثانية فتم تشكيل الإتحاد الإشتراكي و الهدف منه هو جعله جهازا مسؤولا عن تخطيط الإتجاه السياسي للدولة ، و على إثره تم تشكيل مجلس الشعب القومي الذي يحتوي على 25 عضو، يتشرط إنتمائهم إلى الإتحاد الإشتراكي أو الحصول على عضويته[2] .

و في فترة حكم الإنقاذ ، بعدما كان مجلس قيادة الثورة هو الجهاز التنفيذي و التشريعي في نفس الوقت ، عمل على إدارة البلاد من خلال مراسيم دستورية أسست لبناء مؤسسات الحكم ، حيث شهدت المؤسسة التشريعة تطورا على عدة مراحل :

- المجلس الوطني الإنتقالي 1995/1991 : به 425 عضو معينين من قيادة مجلس الثورة.
- المجلس الوطني 1999/1996: عن طريق الإنتخابات البرلمانية بواقع 275 عن طريق الإنتخاب المباشر و 125 مقعد لحزب المؤتمر لخلق التوازن ،و من أهم منجزاته إجازة دستور1998 ، حل بعد خلاف رئيسه مع البشير سنة 1999.
- المجلس الوطني 2005/2001 : به 334 عضو منتخبين من 26 ولاية ، ممثل من الأحزاب والتنظيمات السياسية و المستقلين .

تمثل اللجان الدائمة في هاته المجالس آلية تساعد في إتخاذ القرارات[3] .

ويرى الطالب أن المجالس التشريعية في الفترات السابقة ، كانت تتشكل إما بالتعيين أو بالتقييد في العضوية مثل إشتراط عضوية الإتحاد الإشتراكي للدخول لمجلس الشعب ، أو بضمان التوازن في المجلس في المرحلة

---

[1] إبراهيم محمد حاج موسى ، "**التجربة الديمقراطية و تطور نظم الحكم في السودان**" ( السودان : دار الجيل للنشر و الطبع و التوزيع ، 1999) ص 25.

[2] موسى طه ، "**القرار السياسي بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في السودان : 2005/1990** "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ( السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2008) ص ص 154-155 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص 180-193 .

العسكرية الثالثة كإنتخاب 125 عضو من حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، و هو ما يؤشر على مدى التأثير في فاعلية إتخاذ القرار في هاته المجالس .

**ثالثا : السلطة القضائية :** يقوم تنظيم القضاء السوداني على أسس عامة ، وذلك من حيث القواعد المنظمة للسلطات القضائية السودانية ، و من حيث القواعد التي تحكم توزيع الإختصاص بين المحاكم ، و القواعد التي تحكم رفع الدعوى و السير فيها حتى صدور الحكم فيها[1] .

و تتكون السلطة القضائية من كلا من المحاكم النظامية (الجنائية والمدنية)، والمحاكم العسكرية والمحاكم القبلية ومحاكم الأمن القومي الخاصة و خاصة فيما يتعلق بحقوق المتهم. ويتولى رئيس المحكمة العليا الإشراف الكامل على السلطة القضائية، وهو مسؤول بشكل مباشر على ذلك أمام الرئيس. ويدار القضاء المدني من قبل المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى. وتدار العدالة الجنائية أمام المحاكم العليا، التي هي جزء من المحاكم النظامية. ويتضمن قسم الشريعة من السلطة القضائية عدة محاكم برئاسة رئيس القضاة. ومع ذلك، يخضع القضاء إلى حد كبير للسلطة التنفيذية ، خاصةً وأن الرئيس يقوم بتعيين أعضاء المحكمة العليا[2].

**رابعا : المؤسسة العسكرية :** عـرف السـودان تكـوين الجيـوش منذ القدم ، و هذا من خلال الممالك التي قامت عليها ، فقد مر الجيش السوداني بعدة مراحل في تطوره التنظيمي إلى أن وصل إلى ماهو عليه . حيث كان يعرف قبل 1955 بقوة دفاع السودان، التي أنشأها الجيش البريطاني وبعد الاستقلال، أصبح اسمه الجيش السوداني وإنخرط بقوة في الحروب الأهلية وفي الجهود المبذولة لمكافحة جماعات التمرد بعد عام 1955. واستمرت الحرب في جنوب السودان حتى عام 2005، كما تشهد منطقة دارفور منذ عام 2003 صراعا مريرا بين الجيش السوداني والحركات المتمردة في هذا الإقليم[3].

وتقاتل الكثير من الجماعات شبه العسكرية إلى جانب الجيش السوداني، وتحت قيادته ودعمه ، منها قوات الدفاع الشعبي أسست 1989 ، قوات الدعم السريع أنشأت سنة 2013 للقتال في دارفور .

---

[1] إبراهيم علي حامد ، "**السلطة القضائية في الدساتير المعاصرة و في الفقه الإسلامي :دراسة مقارنة**" ، رسالة ماجيستير في القانون المقارن ( السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2006) ص 155 .

[2] موقع الفنك ، **مرجع سابق** .

[3] ليلى سيد مصطفى ، "**دور الجيش في السياسة في العالم الثالث : دراسة حالة السودان** "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2012) ص ص 139-142.

و ويعتبر السودان من الدول ذات الاكتفاء الذاتي على مستوى تصنيع الأسلحة الخفيفة، والمركبات المدرعة، والذخيرة، بمساعدة إيران ، وتعتبر مؤخرا الصين وإيران المورد الرئيسي للجيش السوداني، كما تمتلك القوات المسلحة أيضا، معدات عسكرية روسية قديمة، وكانت صحيفة إزفيستيا الروسية قد كشفت في سبتمبر 2016 عن صفقة روسية – سودانية لتزويد الخرطوم بـ170 دبابة من طراز T–72 .

ويمتلك الجيش السوداني تاريخا طويلا من التدخل المباشر في السياسة ، فقد استولى للمرة الأولى على السلطة بقيادة إبراهيم عبود سنة 1958 ، وللمرة الثانية بقيادة جعفر النميري 1969 ، وللمرة الثالثة بقيادة عمر البشير سنة 1989[1].

ويرى الطالب أن تجربة حكومات السودان المتتابعة تثبت أن السلطة التشريعية و السلطة القضائية ما هي إلا أداة في يد السلطة التنفيذية ، فالصراع والإتفاق كان يتم بين السلطة التنفيذية و بين الجيش ، مع بقاء مؤسستا التشريع و القضاء مغيبتين و غير فاعلتين أو مؤثرتين في دعم مظاهر المجتمع المدني و هو ما ألقى بظلاله على مجرى التطور السياسي في مختلف مراحل الحكم في السودان .

**المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي في السودان :**

هناك عوامل كثيرة تتحكم في صنع القرار السياسي في السودان ، يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية .

**أولا : العوامل الداخلية** :من أهم العوامل الداخلية التي تحدد أو تتحكم في صنع القرار السياسي في السودان نجد ما يلي :

**1 / طبيعة النظام السياسي** : لقد إعتمد السودان منذ الإستقلال على النظام البرلماني ، في إدارة البلاد. فالنظام البرلماني هو النظام الذي ينسب إلى البرلمان ، ويتكون من سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية قائمة على الفصل المرن بينها في الصلاحيات ، والمراقبة ، والممارسة، والتوازن والتعاون، والتأثير والتأثر لكل منها، غير أن للبرلمان أولوية عليهما وهو مركز الثقل لذلك سمي هذا النظام باسمه[2].

يعتبر البرلمان المؤثر الأول في مجال صناعة القرارات ، و لكن في الحالة السودانية وخاصة مع الإنقلابات العسكرية ، فالملاحظ هو أن صلاحيات صنع القرار تنتقل إلى الرئيس السوداني ، الذي قام بحل كل

[1] موقع الفنك ، **مرجع سابق** .

[2] قحطان أحمد الحمداني ، **مرجع سابق** ، ص 250.

المؤسسات السياسية التي وجدها و تنصيب مؤسسات يتحكم فيها ، و بالتالي يصبح صنع القرارات في السودان يتم على مستوى الرئيس ، مثلما فعل كل من إبراهيم عبود ، نميري و كذلك عمر حسن البشير . بالإضافة إلى موقع و مكانة المؤسسة العسكرية في السودان في تعيين و رسم شكل النظام السياسي و بالتالي فإن أي مبادرة سياسية أو إصلاحية لا يمكن أن تتشكل إلا بموافقة هذه المؤسسة .

و لقد شهدت المؤسسة العسكرية العسكرية دعما من الحكومات المتعاقبة على البلاد بهدف حسم الحركات الجنوبية المتمردة ، كما أصبحت المؤسسة العسكرية قوة حاسمة في الحياة السياسية و الإجتماعية ، ولا يمكن إغفال أهميتها في النظام السياسي مهما كانت فلسفته [1].

فمثلا تعيين الرئيس البشير كأكثر رئيس مكوثا على كرسي الرئاسة للسودان لحوالي ثلاثة عقود و هوضابط عسكري محسوب على المؤسسة العسكرية و قد إستطاعت هذه الأخيرة فرض تصورها و تحالفاتها على الآخرين لا سيما الأحزاب الإسلامية و باقي المعارضة .

**2 / الطبيعة الإثنية للمجتمع و المحددات الطبيعية في السودان :** يعتبر العامل الإثني و المحددات الطبيعية من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار في السودان ، إذ يعتبر السودان كيان مركب يتألف من أربع كيانات على الأقل ، وهذه المجموعات هي المجموعة النوبية ، والمجموعة البجاوية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة المتزنجة ، ويعاني الهيكل البشري للسودان من اختلالات عديدة إنعكست على توسع النزاعات ، فالتباين في السلالة واللغة ، فضلا عن المستوى الحضاري ، أدى إلى تباين القيمة الفعلية في استغلال الموارد المتاحة ومن ثم التخلف الشديد[2] .

كما أن الوحدة الوطنية للدولة ترتبط بعدة متغيرات تعمل على التأثير عليها، إذ أن التعددية الاثنية في الدولة إذا لم تحسن الأخيرة التعامل معها باحتوائها تتسبب في كثير من الأحيان في تفكيك الدولة من خلال العصف بوحدتها الوطنية و تماسكها الاجتماعي و الثقافي و السياسي[3] .

بالإضافة إلى الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها السودان ، من نفط و ذهب و معادن أخرى ، و مختلف الثروات الحيوانية ، كلها تشكل عوامل مؤثرة ساهمت في الكثير من الصراعات و النزاعات داخل السودان ،

[1] ليلى سيد مصطفى ، **مرجع سابق** ، ص 10 .

[2] نبهان السعدي ، **مرجع سابق** ، ص 129 .

[3] عائشة بوعشيبة ، **مرجع سابق** ، ص 150 .

حتى أصبح صانع القرار في السودان يأخذها بعين الإعتبارع ، خاصة بعد إنفضال جنوب السودان سنة 2011 و ما خلفه من أضرار على المستوى السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي .

و من أهم الأمثلة على تأثير هاته العوامل في صنع القرار هو تحول السودان إلى النظام الفيدرالي كأحد أهم توصيات مؤتمر الحوار الوطني لقضايا السلام في سنة 1989 [1].

وكذلك من أهم الأمثلة على تأثير العوامل الإثنية و الطبيعية في صنع القرار هو عدم وجود دستور موحد للسودان ، فرغم التجربة السودانية من خلال عدة دساتير إلا أنها لم تستقر على دستور دائم يحوي كل هاته الإختلافات اللغوية و الدينية و المناطقية ، إذ يعتبر الدستور الموحد أهم التحديات التي تنتظر السياسيين السودانيين .

**ثانيا : العوامل الخارجية** :تتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر في صنع القرار السياسي في السودان كما يلي :

**1 / العوامل المتعلقة بدول الجوار** : تتعدد العوامل المؤثرة في صنع القرار مع دول الجوار ، والذي يعتبر العامل الإثني من أهمها ، حيث أن هناك عدة قبائل في السودان لها إمتداد مع الدول المجاورة لها مثل قبائل البقارة و الفور ،الداجو و البقو و البرق ذات السمات النوبية ، وعدة قبائل تنحدر من ليبيا و تشاد ، بالإضافة إلى قبائل البشاريون التي تنقسم بين السودان و مصر ، وبني عامرتنقسم بين السودان و إريتيريا تحتل نحو عشر السودان فيما بين العطبرة و النيل غربا و البحر الأحمر شرقا ،ومن منحدرات الهضبة الإثيوبية جنوبا حتى أسوان شمالا [2]. هذا الإمتداد القبلي يساهم في التدخلات بين هاته الدول من جهة و السودان من جهة أخرى .

– العلاقات التاريخية مع مصر تعتبر أيضا من العوامل المؤثرة في صنع القرار ، لأن السودان يعتبر إمتداد لمصر ، بالإضافة للنزاعات الحدودية التي طرأت بينهما بعد إستقلال السودان كمنطقة حلايب .

– العلاقات مع إثيوبيا ، تعبر إيضا من العوامل المؤثرة في صنع القرارات في السودان نظرا للإرتباط التاريخي بينهما ، و أيضا للنزاعات الحدودية بينهما ، و أهم قضية هي بناء سد النهضة في أثيوبيا و ما يشكله من خطر على السودان .

---

[1] فرح إبراهيم محمد ، "**أثر إتفاقيات السلام على النظام الإداري في السودان** "، رسالة دكتوراه في الإدارة العامة ( السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2011) ص 36 .

[2] عائشة بوعشيبة ، **مرجع سابق** ، ص ص 86–89 .

**2 / العوامل المتعلقة مع القوى الإقليمية و الكبرى :** نظرا للأهمية الإستراتيجية للسودان من حيث الموقع و كذلك الثروات التي يحوزها ، فقد شكل محلا لأطماع الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا و الصين و كذلك تركيا .

أهم الدول المؤثرة على صنع القرار في السودان ، نجد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أن العلاقات بين البلدين إتسمت بكثير من التعقيد و التدخلات المريكية في الشؤون السودانية ، و لعل أبرزها هو التدخل في قضية الجنوب ، حيث تعتبر الو م أ هي مهندسة الإنفصال ، بالإضافة لتدخلها في قضية دارفور ، إن التناول السوداني للأزمات الداخلية و المعالجات الأمنية و العسكرية لقضية الهوية و الصراع الموارد ، ساهم في إزدياد قدرات الفاعل الأمريكي في التأثير في مجريات الأزمة السودانية بما يحقق مصالح الإستراتيجية [1]. بالإضافة إلى الإستثمارات الصينة و التركية في السودان ، أيضا لها علاقة بصانع القرار ، خاصة في إدارة العلاقات مع مصر و الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] أماني الطويل ، "**الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات**" ، ( قطر : المعهد العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، فيفري 2011 ) ص ص 20-21 .

## المبحث الثالث : الجيش و النظام السياسي في السودان و إشكالية العلاقات المدنية-العسكرية .

تحتل المؤسسة العسكرية مكانة هامة داخل الدول حديثة الإستقلال ، إذا لا تختلف المؤسسة العسكرية السودانية في أهميتها عن ذلك ، حيث تميزت السودان بالإنخراط الواسع للجيش في الحياة السياسية منذ إستقلاله سنة 1956 و إلى اليوم ، حيث تمثل ظاهرة سيطرة الجيش على الحكم من خلال الإنقلابات العسكرية ظاهرة مؤثرة في تاريخ السودان الحديث ، إذ يعتبر السودان من أكثر الدول الإفريقية التي تشهد الإنقلابات العسكرية ، نجح بعضها فيما فشل أغلبها ، وأهم ما يميز الإنقلابات السودانية هو إشتراك المكون المدني مع المؤسسة العسكرية في تدبير الإنقلابات و إنجاحها ، وهذ ما يؤشر إلى إشكالية العلاقات بين المدنيين و العسكريين و تأثيرها على الوضع السياسي بالإضافة إلى المجالات الأخرى .

**المطلب الأول : مكانة الجيش في الحياة السياسية :**

لقد تميز السودان بعملية إنخراط الجيش في السياسية ، و هذا في كل مراحل الحياة السياسية التي شهدها منذ بداية الحكم الذاتي سنة 1953 ، من خلال تدخله المباشر في إسقاط أو بناء الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان ، أو من خلال تحول العسكريين إلى رجال سياسة كما حدث مع الرئيس البشير، فالمتتبع لتاريخ السودان الحديث، يجد أنه عاش تحت أنظمة عسكرية أطول بكثير مما عاشه في ظل حكومات مدنية منتخبة ، حيث كان للجيش عدة تدخلات مهمة في الحياة السياسية نذكر منها :

**1 / تدخل قوات الدفاع عن السودان قبل الإستقلال :** كان هذا التدخل أثناء فترة الحكم الذاتي سنة 1953 ، و مثل بداية إنخراط الجيش السوداني قبل السودنة في الحياة السياسية ، فبعد الجدل السياسي الذي كان بين الأحزاب السياسية السودانية حول الإستقلال التام أو الإنضمام إلى مصر ككيان واحد ، تدخل قادة الجيش ، و في إجتماع في منزل الب كباشي أقروا فيه التدخل بقوة السلاح في الجمعية لإجبارها على التصويت لصالح الإستقلال التام ،وهو ماكان عليه الأمر بالدعوة إلى إستقلال السودان ،الذي تم يوم 1956/01/01 [1]

[1] عصام الدين مرغني ، "**الجيش السوداني والسياسة** " ، ( مصر: آفرو ونجي للتصميم و الطباعة ، ط.1 ، 2002)ص 25.

**2 / التدخل الأول بعد الإستقلال :** بالرغم من كل الإختلافات في الروايات التي أدت إلى تسلم الجيش للسلطة السياسية في السودان ، إلا أنها كانت إيذانا بتدخل الجيش في العملية السياسية وأخذه مقاليد الحكم في السودان .

فقد أوضح رئيس الوزراء عبد الله خليل للفريق إبراهيم عبود بأن الحالة السياسية للبلاد أصبحت سيئة ويجب أن ينقذ الجيش السوداني مصيرها، فأخظر الفريق إبراهيم عبود الجيش، وأخذ الجيش يدرس الأمر، وفي النهاية وافق الجيش على استلام السلطة لإنقاذ البلاد ، و تدخل الجيش و أصدر الأوامر بإقصاء الوزراء السابقين من مناصبهم ، تجميد الدستور و حل البرلمان ، وبذلك ركز كل السلطات التشريعية و التنفيذية بيد الجيش[1] .

في هذه الفترة فقد تمدد الجيش السوداني بالعمل و الالتصاق بالسياسة ، حيث أصبحت كل القيادات العسكرية العليا داخل الجهاز السياسي والتنفيذي للدولة كوزراء وحكام أقاليم ومديري مصالح ومؤسسات قومية، وعرفت مميزات السلطة ومكاسبها. وتبعهم في ذلك مجموعة من قيادات الجيل التالي في الجيش كمديري مكاتب تنفيذيين وسكرتارية، وفي وظائف أخرى لا علاقة لها بالعمل العسكري المتجرد الذي عرف به الجيش السوداني. بنجاح انقلاب نوفمبر 1958 وضح لكل الأحزاب السياسية أهمية الجيش في حسم الصراع السياسي، والدور المتوقع منه في المستقبل، فتسارعت وتيرة الجهود في اختراقه وبناء الخلايا التنظيمية والقواعد وتيارات التعاطف داخله[2].

**3 / التدخل الثاني :** لقد شكل سقوط نظام عبود من خلال إنتفاضة أكتوبر 1964 ، حدثا مهما و هو الإنحياز الواضح للجيش لنصرة المتظاهرين و تسليم الحكم للمدنيين مباشرة ، شهدت هاته الفترة الكثير من التجاذبات السياسية و المشاكل الإقتصادية ، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة الحنوب ، لم يستطع المدنيون من خلالها الإستمرار في الحكم ، فكان إنقلاب النميري سنة 1969 .

إن ولوج الجيش إلى الحياة السياسية في هاته الفترة و الذي دام طويلا قد خيم بظلاله على الوضع الداخلي ، حيث أن أداء الجيش قد بدأ و كما يقول البعض "...بقفزة شيوعية ثم بقناع قومي عربي ، ثم إتجه غربا ، ثم

[1] عبد الرسول شهيد و أحمد خضير ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية في التطورات الداخلية 1969/1956 ، **مجلة ذي قار للعلوم الإنسانية** ، ع.1 ، م.11 ،( 2021)، ص 255.

[2] عصام الدين مرغني ، **مرجع سابق** ، ص 34.

إنتهى إسلاميا ..." و كان في كل مرحلة يقرب قوى و تيارات سياسية ليستخدمها في ضرب خصومه و سرعان ما يتخلى عنها ليقرب أخرى[1] .

**4 / التدخل الثالث** : التدخل في هاته المرحلة كان مغايرا للتدخلات السابقة ، فبعد ماحدث في نظام حكم النميري من مشاكل سياسية و إقتصادية كسابقاتها ، قامت مظاهرات شعبية في أفريل سنة 1985م ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية والمشاكل السياسية المعقدة وفقدان الأمن وقد قررت الجماهير الإطاحة بالرئيس نميري، وفي 6ابريل قررت القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز إلي جانب الجماهير والاستيلاء علي السلطة وانتهي بذلك نظام الرئيس نميري ، حيث تم تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب وأعلنت فترة انتقالية لمدة عام تكون في نهايتها انتخابات عامة تسلم بعدها السلطة إلي جمعية تأسيسية منتخبة ، و تم تسليم الحكم من قبل الجيش لسلطة مدنية منتخبة سنة 1986[2] ، و بالتالي كانت المرة الأولى التي يسلم فيها الجيش السلطة للمدنيين في السودان .

**5 / التدخل الرابع** : كان لتدخل الجيش في بداية سنة 1989 ، بسبب الإستقطاب الحاد بين مختلف التشكيلات السياسية إلى إصدار مذكرة إلى الحكومة المدنية يطالب فيها بمطالب سياسية سميت بمذكرة الجيش*.[3] ، و هو ما مهد لإنقلاب العميد في الجيش السوداني عمر حسن البشير ، و تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني كأول حكومة عسكرية في عهده سنة 1989 ، و حاولت المؤسسة العسكرية تكوين نظام سياسي يكون بديلا لنظام التعددية الحزبية السياسية و فشلت في ذلك ، فكان أن تحولت إلى الإعتراف بالتعددية السياسية في ظل نمط تقل فيه فرص التنافس[4] .

---

[1] ذاكر محي الدين ع الله ، "**الإنقلابات العسكرية في السودان 1971/1958**"، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ (العراق ، جامعة الموصل ، 2003) ،ص206.

[2] فتح الرحمان طاهر ، **مرجع سابق** ، ص ص 74-75 .

***مذكرة الجيش** : هي مذكرة أصدرها 150 ضابط من الجيش السوداني في فيفري 1989 ، لمطالبة الحكومة المدنية بالتركيز على السياسة الخارجية ، التدهور الإقتصادي ، الملشيات و التدهور الأمني و توسيع الحكومة ، وقد أمهلت المذكرة الحكومة أسبوعا لتنفيذ المطالب ، أنظر في الملاحق .

[3] أحمد أرحيل و ذاكر محي الدين ع الله ، **مرجع سابق** ، ص 466.

[4] ليلى سيد مصطفى ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

و قد سعت حكومة الإنقاذ للتوصل إلي سلام وحل إشكالية الجنوب منذ وصولها إلي السلطة و تم الاتفاق مع الجنوبيين في العام 2004 علي سلام شامل يعقبه استفتاء حول تقرير مصير الجنوب بين الوحدة والانفصال والذي أدي أخيرا إلى فصل الجنوب عن الشمال في سنة 2011[1] .

ويرى الطالب ان تدخل الجيش في الحياة السياسية في السودان ، كان اما بتواطؤ الاحزاب السياسية نفسها في هذا التدخل ، أو بمشاركتها من خلال اعضائها المنخرطين في الجيش ، أو من خلال الاستجابة المباشرة للمطالب الشعبية بعد الانتفاضات ورفضهم التدخل بالقوة على عليها .

و لقد توضح للأحزاب السياسية أهمية الجيش في حسم الصراع السياسي، والدور المتوقع منه، فتسارعت وتيرة الجهود في اختراقه وبناء الخلايا التنظيمية والقواعد وتيارات التعاطف داخله.

**المطلب الثاني : تطور ظاهرة الإنقلابات العسكرية في السودان و أسبابها:**

إن تاريخ السودان الحديث ، حافل بكثير من الإنقلابات العسكرية فمنذ إستقلاله سنة 1956 وقع العديد من الإنقلابات ، فشل أغلبها و نجح ثلاثة منها كانت نتيجتها ثلاثة أنظمة عسكرية ، عبود (1958) ، نميري (1969) ، و البشير (1989) ، سقطت هاته الأنظمة بإنتفاضات شعبية .

**أولا : تاريخ الإنقلابات العسكرية في السودان قبل 2019:**

**1/ إنقلاب 1957** : وقد بدأ تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان بعد عام واحد من الاستقلال الوطني السوداني، والمنطلق من البرلمان، إذ إن مسلسل الانقلابات العسكرية في السودان 1957 قاده مجموعة من ضباط الجيش وطلاب الكلية الحربية بقيادة إسماعيل كبيدة، ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية بعد الاستقلال برئاسة الزعيم السوداني إسماعيل الأزهري ، و قد فشل هذا الإنقلاب [2].

**2/ إنقلاب عبود 1958** : يوم 17 نوفمبر 1958 قاد الفريق إبراهيم عبود أول محاولة انقلاب ناجحة ضد حكومة منتخبة مكونة من ائتلاف "حزب الأمة" و"الحزب الاتحادي الديمقراطي" (أكبر حزبين)، وحينها كان يرأس إسماعيل الأزهري مجلس السيادة وعبد الله خليل رئاسة الوزراء[3].

---

1 فتح الرحمان طاهر ، **مرجع سابق** ، ص 76.

[2] أماني الطويل ، "**الانقلابات العسكرية في السودان بين الملامح والأسباب** "، نشرت بتاريخ 2021/09/24 على الرابط https://cutt.us/iw3Ro ، شوهد يوم 2022/03/02 على 22:40 .

[3] الجزيرة نت ، "**نجح بعضها وفشل أغلبها.. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود**" ، نشرت بتاريخ 2021/09/23 على الرابط https://cutt.us/vQcGj ، شوهد يوم 2022/03/02 على 22:20 .

**3/ إنقلابي عهد عبود :** وقد شهدت فترة حكم الفريق عبود عدة انقلابات غير ناجحة ، كان أشهرها انقلاب اللواء أحمد عبد الوهاب ومحيي الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان وكان في عام 1960 بعد عامين من انقلاب عبود، وبدلا من سجنهم أو إعدامهم كما هي العادة في الحكومات العسكرية تم استيعاب الانقلابيين في الحكومة.

و في عام 1963 كان انقلاب مجموعة الرشيد الطاهر بكر وهو أول أمين عام لجماعة الإخوان المسلمين وعلي حامد وكبيدة، وقد تم إعدام 5 من الضباط وسجن آخرين بمن فيهم مدبر الانقلاب الرشيد الطاهر وزير العدل الأسبق [1] .

**4/ إنقلاب نميري 1969 :** لقد نفذ هذا الإنقلاب من قبل مجموعة "الضباط الأحرار" بقيادة جعفر نميري ، و تمكنوا من السيطرة على المواقع المهمة و الحساسة في العاصمة السودانية بعد فترة قبله تميزت بأجواء سياسية مأزومة عنوانها المؤامرات والتحالفات المتهافتة على السلطة ، وبعد إعلان الحكومة اتضح أن توجه الانقلابيين السياسي يساري، فالغالبية العظمى من الوزراء الـ22 الذين أعلنت أسماؤهم صبيحة يوم الانقلاب إما شيوعيين أو رفقاءهم، وإما قوميين عربا، أو اشتراكيين[2] .

**5/ إنقلابات عهد نميري :** شهدة فترة حكم النميري العديد من الإنقلابات العسكرية ، كانت هاته المحاولات فاشلة و إستطاع النميري التغلب عليها و البقاء في السلطة و نذكر منها :

**1.5/** انقلاب هاشم العطا 1971: وقع 19 جويلية 1971 مع مجموعة من ضباط ينتمون للحزب الشيوعي السوداني ، وقد استولى على السلطة لثلاثة أيام غير أن النميري استعاد السلطة بمساندة ليبية من معمر القذافي وحركة شعبية في الداخل. وقام بإعدام الضباط الذين شاركوا في الانقلاب .

**2.5/** انقلاب حسن حسين : وقع في 5 أوت 1975 وقاده المقدم حسن حسين ومجموعته وهو ينتمي إلى التيار الإسلامي وقد حكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص بعد اعتقاله خلال عملية إطلاق نار وكان متأثرا بجراحه حين اعتقاله.

---

[1] سري مصطفى ، "**الإنقلابات في السودان**" ، جريدة الشرق الأوسط ، ع.12414، 2012/11/23 يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/1miqp .

[2] الجزيرة نت ، **نجح بعضها وفشل أغلبها.. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود** ، مرجع سابق .

**3.5/** انقلاب محمد نور سعد : وقع في 2 جويلية 1977 بقيادة العميد محمد نور سعد، وعرف في السودان بـ"غزو المرتزقة" حيث حاولت الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج وهي تحالف ضم حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، والاتحادي الديمقراطي بزعامة الراحل الشريف حسين الهندي، وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة حسن الترابي، وبمساعدة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي. وتم تنفيذ الانقلاب بالتحرك من الحدود الليبية إلى جانب تحرك مجموعاتهم الداخلية من طلبة وجنود في الجيش ، وتم إعدام قادة الانقلاب رميا بالرصاص وشهدت شوارع الخرطوم معارك قتل فيها المئات أغلبهم من أبناء دارفور[1].

**6/ إنقلاب 1985 :** تم هذا الإنقلاب بقيادة وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ، بعدما إشتد عليه الضغط من قيادات الجيش على إتخاذ قرار الإنحياز للجماهير المنتفضة ضد النميري ، و سيطر الجيش على كل المباني الحكومية الرسمية في الخرطوم يوم 1985/04/6[2].

**7/ إنقلاب البشير 1989 :** وقع هذا الإنقلاب في 30 جوان 1989 ، من طرف الجيش السوداني بقيادة حسن عمر البشير المحسوب على الإسلاميين ، و هذا قبل إجازة البرلمان للتنازل عن الشريعة الإسلامية يوم 1989/07/02 ، و إستمر حكم البشير إلى غاية 2019 ، لمدة 30 سنة .

**8/ إنقلابات عهد البشير :** لقد شهدت فترة حكم البشير عدة محاولات إنقلابية فاشلة ، أعلن عنها نظام البشير ، و هناك من شكك في بعضها وقال أنها نتيجة فبركة لتحويل الأنظار عن المشاكل الحقيقية في عهد البشير، و نذكر منها :

**1.8/** إنقلاب 1990 : عرف بـ"انقلاب رمضان" ، احبط مع ساعة تنفيذه في 2 افريل 1990 والقي القبض على 28 ضابطا، وتم اعدامهم في محاكمات عسكرية في 24 افريل، من بينهم: الفريق خالد الزين نمر، واللواء الركن عثمان ادريس.

**2.8/** انقلاب مارس 2004 : وقعت في مارس 2004 اتهم بها حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، وتم القبض على عدد من قيادات الحزب وبعض الضباط، واتهم الدكتور الحاج آدم يوسف، نائب الرئيس السوداني الحالي، بأنه أحد قادة الانقلاب.

---

[1] مصطفى سري ، **مرجع سابق** .

[2] سلامة عاطف أحمد ، **تطور الأوضاع السياسية في السودان 1969-1989** ، رسالة ماجيستير تخصص التاريخ الحديث و المعاصر( مصر : جامعة المنصورة ، 2015 )، ص 268 .

**3.8/** محاولة خليل إبراهيم 2008 : قامت بها حركة العدل والمساواة في ماي 2008 بقيادة زعيمها الراحل دكتور خليل إبراهيم، وقد كانت محاولة جريئة، حيث دخلت هذه القوات من تخوم دارفور إلى العاصمة السودانية لقلب نظام الحكم، لكن المحاولة فشلت واتهمت دولتي تشاد وليبيا بأنهما وراء المحاولة، وتم القبض على عدد من المشاركين وصدر ضدهم حكم بالإعدام[1].

**جدول رقم 02 : الإنقلابات العسكرية في السودان قبل 2019 .**

| فترة الحكم | تاريخ الإنقلاب | جهة الإنقلاب / القائد | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| الديمقراطية الأولى 58/56 | 1957 | إسماعيل كبيدة | فشل |
| الحكم العسكري الأول 64/58 | 1958 | عبود إبراهيم | نجح |
| | 1960 | محمود ع الوهاب | فشل |
| | 1963 | الرشيد طاهر بكر | فشل |
| الديمقراطية الثانية 69/64 | لا يوجد | لا يوجد | / |
| الحكم العسكري الثاني 85/69 | 1969 | النميري | نجح |
| | 1971 | هشام عطا | فشل |
| | 1975 | حسن حسين | فشل |
| | 1977 | محمد نور سعد | فشل |
| الديمقراطية الثالثة 89/85 | 1985 | ع الرحمن سوار الذهب | نجح |
| الحكم العسكري الثالث 2019/1989 | 1989 | حسن البشير | نجح |
| | 1990 | خالد الزين نمر | فشل |
| | 2004 | المؤتمر الشعبي | فشل |
| | 2008 | خليل إبراهيم | فشل |

**المصدر:**من إعداد الطالب بالإعتماد على : – سري مصطفى ، **الإنقلابات في السودان** ، جريدة الشرق الأوسط ، ع.12414، 2012/11/23 يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/1miqp .

– الجزيرة نت ، **نجح بعضها وفشل أغلبها.. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود** ، نشرت بتاريخ 2021/09/23 على الرابط https://cutt.us/vQcGj .

[1] مصطفى سري ، **مرجع سابق** .

و من خلال الجدول يمكن ملاحظة مايلي ، أن أغلبية الإنقلابات وقعت أثناء الحكم العسكري ولكنها فشلت في الإستيلاء على السلطة ، ويرجع ذلك إلى تحصين نفسها من الإنقلابات .

وأن سقوط الأنظمة العسكرية تم عن طريق الإنتفاضات الشعبية فقط .

**ثانيا : أسباب الإنقلابات العسكرية في السودان :** تعددت الإنقلابات العسكرية في السودان منذ إستقلاله ، حتى أصبحت الحل الوحيد لإسقاط الأنظمة سواء كانت مدنية أو عسكرية ، و تعتبر الأسباب المؤدية إلى الإنقلابات في السودان خلال مختلف الحقب الماضية متشابهة مع بعض الإختلاف البسيط ، و يمكن إجمالها كما يلي :

**1/ أسباب داخلية :**

**أ /** عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث أن الاحزاب اندفعت لخوض التجربة الديمقراطية برصيد ضئيل من التجربة والوعي السياسي وتتمثل اهم محاور الإختلاف في ما يلي:

- ان لكل حزب رؤيته الخاصة في كل مجال، و مستقلة عن الأحزاب الأخرى تريد ان تطبقه في الواقع السوداني.

-مساهمة الأحزاب السياسية في عدم تحقيق دستور دائم للبلاد.

-الضيق من النظام البرلماني واللجوء للمؤسسة العسكرية مما أدى لتدخل الجيش لحسم الصراع بينها و إستلائه على السلطة.

-التدخل الحزبي في شؤون الجيش ، من الأحزاب الكبيرة و التقليدية و من بعض القوى حتى أصبح الجيش يمثل صراع استراتيجي بين اليساريين والاسلاميين[1].

**ب /** الاوضاع الاقتصادية التي شهدها السودان قبيل كل انقلاب كان لها المساهمة الكبرى في حدوث الإنقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية ، فالدين الخارجي الضخم والاختلال الحاد في الاقتصاد[2] وارتفاع أسعار المواد الأساسية ، وايضا تركيز المشاريع التنموية في مناطق دون الأخرى ومع التضخم وشح السلع الضرورية.

[1] إنتصار آدم هارون ، **مرجع سابق**، ص ص 89-90.

[2] الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية في السودان :النجاحات والاخفاقات، "**مجلة الدراسات الأفريقية** "،ع.31 ، جويلية 2004، ص ص 15-16 .

**ج /** مشكلة الجنوب تعتبر السبب الرئيسي في سقوط الانظمة السودانية، من خلال تأثيرها على كل مجالات الحياة في السودان ، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، بدأت حرب الجنوب في فترة الحكم الذاتي سنة 1955 واستمرت الى فترة حكم الانقاذ وحتى الإنفصال سنة 2011 ، حيث مثلت الحجر الأساس في سقوط الانظمة السودانيه بسبب فشل سياسات معالجة هذه المشكلة.

**د /** دور العوامل الخاصة بالمؤسسة العسكرية السودانية ذاتها ، و التي تساعد على نجاح اي عمل عسكري وأبرزها الصراع بين جيل الضباط القديم التقليدي وجيل الضباط الحديث حول مراكز النفوذ [1].

**ثانيا : أسباب خارجية :**

**أ /** نكسة التعددية التي لم تستطع القارة الافريقية التفاعل معها بسبب ظروفها الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، والسياسية ، و التي تمثل السودان إحدى صوره الواقعية.

**ب /** الضغوط الخارجية على السياسة الاقتصادية السودانية ، كصندوق النقد الدولي جعل من السودان يمتنع على سداد ديونه الخارجية من خلال شروطه حيث أصر على تخفيض الانفاق الحكومي وعدم الدخول في مشاريع تنمويه جديده مما زاد من سوء الاوضاع الاقتصادية في السودان ، وانعكس هذا على مختلف مناطقه[2].

**ج /** لجوء الدول الكبرى إلى ترتيب وإحداث الإنقلابات ضد النظم المعادية لها ومساندة النظم الموالية لها، خاصة خلال الحرب الباردة ، حيث أصبحت حاضرة في كل إنقلاب عسكري وفي كل صراع إقليمي وبطبيعة الحال تأثرت السودان بهذا الصراع وإفرازاته[3].

**المطلب الثالث : إشكالية العلاقات المدنية –العسكرية و إنعكاسها على الديمقراطية :**

لا يعتبر جدل العلاقات المدنية–العسكرية في السودان وليد اليوم ، بل شكل جدلا مستمرا خلال العقود الماضية ، فدخول الجيش السوداني للساحة السياسية لم يحدث من فراغ ، إذ أن سيناريو إسقاط الأنظمة في السودان دائما ما يعيد نفسه ، فالسيناريو الذي أسقطت به ثورتان شعبيتان نظامين عسكريين سابقين في سنة 1964، وفي سنة 1985، يتكرر فيها نسق الأحداث والوقائع ذاتها: تحريض من قوة سياسية مدنية للجيش للانقلاب على نظام منتخب كما حدث في انقلاب الجنرال إبراهيم عبود في 1958، وانقلاب العقيد جعفر

[1] ذاكر محي الدين عبدالله ، **مرجع سابق** ، ص78 .

[2] إنتصار آدم هارون ، **مرجع سابق**، ص ص 70 .

[3] ذاكر محي الدين عبدالله ، **مرجع سابق** ، ص77 .

نميري في 1969، وانقلاب عمر البشير في 1989، ثم تعقبها بعد فترة تطول أو تقصر انتفاضة شعبية للإطاحة بالأنظمة الشمولية ، بيد أن المفارقة أن القدرة على التخلص من حكم العسكر الذي تمهده قوة مدنية لا يتحقق في نهاية المطاف للثورات الشعبية إلا بمساعدة العسكر أنفسهم، ثم لا يلبث العسكر أن يعودوا للانقلاب على النظام الديمقراطي قصير العمر بدعوة من حزب سياسي[1].

ومن هنا نستشف التشابك و التداخل الحاصل في الحياة السياسية بين المدنيين و العسكريين ، و قد كان الحزب الشيوعي و حركة الإخوان المسلمين ، الرواد في دخول نفق العمل السياسي داخل الجيش السوداني ونسج العلاقات على أساس المصالح المتبادلة بين المدنيين و العسكريين و تحقيق الأهداف الحزبية عن طريقها.

**أولا : العلاقات المدنية-العسكرية من خلال الحزب الشيوعي :** لقد برز دور الحزب الشيوعي بقوة خلال فترة الحرب الباردة ، و إستطاع من إقامة علاقات قوية مع الجيش ، سواء من خلال تغلغل عناصره داخل الجيش مثل تواجدهم مع الضباط الأحرار ، أو من خلال المساندة المطلقة لما قام به الجيش .

ففي سنة 1961 أصدر تنظيم الضباط الأحرار نشرة سرية تحت اسم "صوت القوات المسلحة" كانت تطبع في مطابع الحزب الشيوعي السرية وكانت تتداول قضايا الجيش التنظيمية والفنية و القضايا الوطنية ، إن التسهيلات التي قدمها الحزب الشيوعي للتنظيم تؤكد أهمية البعد السياسي لتنظيم الضباط الأحرار[2] ، و على أهمية العلاقة التي تجمع بين المدنيين و العسكريين ، لتنفيذ خطط الحزب على أرض الواقع .

إلا أن الحكم العسكري الأول من الحزب الشيوعي السوداني تبدل بعد التقارب السوفياتي السوداني سنة 1963 ، على إثر الزيارة التي قام بها الرئيس بريجنيف للسودان آنذاك ، مما ألقى بظلاله على علاقة الحزب الشيوعي بالحكم العسكري ، فبدل الشيوعيون تكتيكاتهم بالإنتقال من العمل السري إلى المشاركة في المؤسسات الدستورية من خلال إنتخابات المجلس المركزي المشكل سنة 1963[3].

---

[1] خالد التيجاني نور ، "**جدلية العسكري والمدني.. هل يلتف عسكر السودان على ثورة الشعب؟** "، نشرت بتاريخ 2019/04/28 ، على الرابط https://cutt.us/kPQfT ، يوم 2022/04/09 على الساعة 22:20.

[2] الحج حسن ، "**الإنقلابات العسكرية في السودان: الأسباب و الدوافع**" ، نشر بتاريخ 2011/05/22 على الرابط https://cutt.us/fCHys ، شوهد يوم 2022/05/19 على الساعة 9:33.

[3] ذاكر عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص 127 .

و برز هذا الدور خاصة في إنقلاب نميري سنة 1969 ، فقد أيد معظم القيادات العليا للحزب الشيوعي السوداني الانقلاب العسكري، بل وتعاونت مع نظام نميري تعاونا وثيقا في العامين الأولين من عمر ذلك النظام و قد اعتبرت جريدة الأيام –الناطقة بلسان الحزب الشيوعي – أن ما حدث في 25مايو إنما هو ثورة لليسار. والواقع أن انقلاب 25ماي ظهر بدعم شيوعي واضح بدليل مشاركة العناصر الشيوعية في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الذين تشكلا عقب الانقلاب، كما أن انقلاب 25ماي قد تبني برنامج الحزب الشيوعي السوداني[1] .

**ثانيا : العلاقات المدنية–العسكرية من خلال الإخوان المسلمين :** لقد شكل البعد الإسلامي لغالبية السودانيين النقطة الأساسية التي إرتكزت عليها حركة الإخوان المسلمين في سعيها للوصول إلى الحكم و تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، فعملها كان منذ فجر الإستقلال ، إلى أن إستولت على الحكم سنة 1989. و يقينا من الحركة بأن الوصول إلى الحكم لا يكون إلى بالدعم الكامل من الجيش ، كانت إستراتيجية الحركة مبنية على التغلغل و الإختراق في صفوف الجيش للوصول إلى أكثر المناصب الحساسة و التي تسمح بالوصول إلى السيطرة على الحكم .

**1 / تأسيس الحركة :** إن أول مؤتمر عام لحركة الأخوان المسلمين في السودان عقد في أوت 1954وهو ما تعارف عليه باسم "مؤتمر العيد" وقد تم فيه اختيار اسم الجماعة "الأخوان المسلمين" مع استقلالهم إداريا عن أي جماعة أخرى، وأن الغاية من تنظيمهم هو تحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام وإبلاغ الدعوة و تحرير السودان سياسيا واقتصادية واجتماعية على أساس المبادئ الإسلامية ودعوا إلى إقامة حكومة إسلامية تنفذ تعاليم الإسلام وأحكامه في الداخل وتبلغها في الخارج [2] ، و تعتبر حركة الإخوان في السودان وليدة جماعة الإخوان بمصر ، نظرا للعلاقات التي كانت تربط بين أعضائها من جهة ، و العلاقات التاريخية و الثقافية و الإجتماعية التي تربط بين السودان ومصر من جهة أخرى .

**2 / علاقة الإسلاميين بالجيش السوداني :** لقد مرت علاقة الإسلاميين بالجيش بعدة محطات مهمة ، من حيث علاقتها بالنظامين العسكريين الأول و الثاني، و تأسيسها للنظام العسكري الثالث ، تأكد الإسلاميون منذ بداية نشاطهم السياسي في السودان بضرورة الولوج إلى المؤسسة العسكرية و زرع عناصرها في مستويات

[1] سلامة عاطف أحمد ، مرجع سابق ، ص 99 .

[2] سلمى حسن العطا ، "**الحركة الإسلامية في السودان: تجربة الحكم و الإنقسام في عام 2000** "، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ( السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2007) ص 97 .

عليا من القيادة للوصول إلى السلطة بعد أن تأكد للطبقة السياسية السودانية أن الجيش هو الوسيلة الناجحة في الوصول إلى الحكم في السودان .

كانت بداية الإخوان المسلمين للتغلغل في صفوف الجيش، من إقتراح أبا المكارم عبدالحي*، حينما جاء إلى السودان في عام 1955، كان متأثرا بتجربة الإخوان المسلمين في الجيش المصري، فأوصى بالتركيز عليه واقترح الاهتمام بالمؤسسة العسكرية، والاستفادة من تجربة النظام الخاص في مصر. ونتيجة لذلك التحق بعض شباب الإخوان بالكلية الحربية [1]، في هذه الفترة "نهاية الخمسينات" اتجه الرشيد الطاهر بكر "المراقب العام للإخوان المسلمين" إلى الجيش من أجل الإطاحة بالنظام، وكان الرشيد ينوي إشراك الشعبية الإخوانية في عمل شعبي عسكري، إذ عرض الرشيد على المكتب الإخواني "إقامة ميليشيا" تحت ستار تأييد نظام إبراهيم عبود، ولكن رفض هذا القرار من قبل المكتب، وهنا مضى الرشيد في تأسيس عمل عسكري انقلابي مستقل من خلال صلاته الشخصية ببعض ضباط الجيش، ومن خلال الوجود الإخواني الضيق[2] لكن كشفت الخطة، وجرى اعتقال المخططين صباح يوم التنفيذ.

و لقد إتسم نشاط الإسلاميين في بداية حكم نميري ، بحالة من الجمود و الإنكماش خوفا من بطش العسكريين ، غير أن العمل السري من خلال الخلايا الموجودة في الجيش ، كانت تعمل على تغيير تظام الحكم كلما إتيحت الفرصة لذلك .

ففي إنقلاب 1976 الذي شارك فيه الإخوان بمجموعة صغيرة أسندت لها مهام نوعية في تنفيذ العملية، كان أهمها احتلال مطار الخرطوم و دار الهاتف في الخرطوم لقطع الاتصالات التيلفونية عن منطقة العاصمة المثلثة[3] .

أما فيما يخص إنقلاب 1989 و بناء نظام الإنقاذ ، الذي تم بالشراكة بين الإسلاميين و الجيش السوداني فقد كانت العلاقة بين الإسلاميين و الجيش من خلال مايلي :

---

[1] الحاج حسن ، **مرجع سابق** .

[2] فاروق طيفور ، "**كيف حدث الإنقلاب العسكري و ثورة الإنقاذ** "، نشر بتاريخ 2017/08/23 على الرابط https://www.elhiwar.dz/contributions/95093/ ، شوهد يوم 2022/04/10 على الساعة 15:15.

[3] عصام الدين ميرغني ، مرجع سابق ص 223.

* أبا المكارم عبد الحي هو ضابط مصري ينتمي إلى "النظام الخاص" في حركة الإخوان المصرية .

– بعد المصالحة الوطنية مع نظام نميري 1977 تم دخول أعداد كبيرة وبإيعاز من التنظيم إلى الكلية الحربية ، تخرجت في سلك الضباط و توزعت على مختلف الوحدات ، بالإضافة إلى توجيه خريجي الجامعات من أطباء و مهندسين للإنخراط في سلك الضباط الفنيين في القوات المسلحة ، حيث توسع التنظيم و أصبحت له رتب كبيرة حتى إلى رتبة لواء في القوات المسلحة [1].

– إعلان تكوين الجبهة الإسلامية القومية كواجهة سياسية لتنظيم الإخوان في السودان ، و من أهم المرتكزات الأساسية في برنامجها ، هو إعداد القوات المسلحة و النظامية ودعمها ماديا [2].

– من أهداف نظام الإنقاذ، وهو يجابه الحرب في الجنوب أن يكسر الحاجز بين العسكريين والمدنيين. وقد تجلى ذلك في مؤسسة الدفاع الشعبي التي انتشرت في الأحياء و المؤسسات، وتمكنت بذلك المليشيا الشعبية من المشاركة في القتال جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة ، ونتيجة لذلك قلت الفجوة بين المدنيين والعسكريين[3] .

و يرى الطالب أن العلاقات بين المدنيين و العسكريين في هاته الفترات كانت متشابكة و متداخلة ، كان المدنيون يهدفون من خلاله إلى السيطرة على السلطة بإستعمال الجيش .

[1] **مرجع نفسه** ، ص ص 230–231 .

[2] سلمى حسن العطا ، **مرجع سابق** ، ص 99 .

[3] ليلى سيد مصطفى ، **مرجع سابق** ، ص 170 .

# الفصل الثالث

# المسألة الديمقراطية في السودان بعد إنقلاب 2019 وأثره على النظام السياسي.

تميزت فترة حكم الإنقاذ في السودان بكثير من الاحداث والتطورات على مدار 30 سنة من حكم البشير ، لعل أهمها إنفصال الجنوب سنة 2011 وما أفرزه من تبعات إقتصادية ، اجتماعية ، وسياسية أثرت على كيان الدولة السودانية .

وكان لبداية الربيع العربي من تونس وانتشار عدواه لباقي الدول العربية و زيادة شعور السودانيين بضرورة تغيير نظام البشير الذي فقد كل مقوماته ولم يستطع الوفاء بإلتزاماته اتجاه الشعب السوداني.

هذه التراكمية جعلت منها الأزمة الاقتصادية منطلق إنتفاضة 2018 ، التي أدت بالنهاية إلى سقوط نظام البشير سنة 2019.

غير ان سقوط نظام البشير لم يكن هو نهاية مشاكل السودان ومعاناتها من الانقلابات العسكرية ، التي تستغل ضعف المكون المدني ، والمشاكل بين المدنيين أنفسهم على السلطة.

ومن الواضح ان الاسابيع التي قادت الى انقلاب 25 اكتوبر 2021 حافلة بالتوترات بين المدنيين والعسكريين زادها اقتراب موعد تسليم السلطة للمدنيين من حدة الإستقطاب بين المكونين المدني والعسكري قادت في الأخير البرهان للإنقلاب على حكومة حمدوك و ماتلاها من إستقطاب حاد بين المدنيين و العسكريين و زيادة الضغوط الخارجية والداخلية.

كل هذه الأحداث جعلت من عملية التحول الديمقراطي في السودان تدور في حلقة مفرغة ، زادها تعقيدا ظهور متغيرات جديدة تزيد من عوائق هذا التحول .

## المبحث الأول :المشهد السياسي السوداني بعد 2019 و تجدد الإنقلابات العسكرية:

شهدت فترة ما قبل سقوط البشير الكثير من التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ساهمت في ظهور موجة كبيرة من الإستياء لدى معظم مكونات الشعب السوداني .وكانت نقطة إنطلاق إنتفاضة شعبية آملة في تغيير الأوضاع بالوصول الى دولة ديمقراطية.

و قد كان للعامل الإقتصادي النقطة التي أفاضت الكأس وحركت الشارع السوداني الذي صمد في هذه الفتره لمده تعدت أربعة أشهر ، أدت في النهاية الى إنقلاب الجيش على البشير منهية بذلك فترة من الحكم دامت 30 سنة و مؤسسة لبداية عهد جديد من دونه .

### المطلب الأول :الوضع السياسي العام في السودان خلال حكم البشير .

مثلت فترة حكم الرئيس عمر حسن البشير أطول فترة حكم في السودان بعد إستقلاله ، و التي دامت 30 سنة و هذا بعد توليه السلطة بإنقلاب 1989 ، بمساعدة حزب الجبهة الإسلامية .

بشر نظام البشير السودانيين بـ مشروع حضاري إسلامي سوداني، يمتلك القدرة على حل كل مشاكل البلاد المزمنة والمستعصية. وقد رأى في الشعار الإسلامي ترياقا لكل أشكال التشرذم والإنقسام. وقد بادر النظام إلى إنشاء وزارة عرفتها النظم الشمولية مثل ألمانيا النازية، سميت "وزارة التخطيط الإجتماعي". وأعلنت هدفها المركزي، بلا تردد: إعادة صياغة الإنسان السوداني[1].

شهدت هاته الفترة الكثير من الأحداث و الأزمات ، سواء كانت داخلية من خلال الحروب و التي كانت أبرز نتائجها إنفصال الجنوب و تداعياته على إستقرار النظام السياسي للسودان ، أو من خلال التدخلات الخارجية و خاصة الولايات المتحدة وصولا إلى وضع الرئيس السوداني ضمن قائمة مجرمي الحرب .

**أولا : إنفصال الجنوب و تداعياته المؤثرة على إستقرار النظام السياسي :**

تمثلت مشكلة جنوب السودان أساساً من طابع الإختلافات الطبيعية في الكيان الإجتماعي والثقافي والبيئة التي شكلت موقعا جغرافيا مميزا واستطاع الإستعمار أن يجعلها معضلة صعبة الحل وأدت إلي أكبر حدث سياسي في تاريخ السودان بعد الاستقلال وهو الإنفصال الكامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة سياسياً وسياديا[2].

---

[1] حيدر علي إبراهيم ، "السودان إلى أين" ، **مجلة المستقبل العربي** ،"م.37 ، ع.423 ، (ماي 2014) ، ص 39.

[2] تغريد رامز العذاري ، "الحدود السياسية بين السودان و جنوب السودان" ، **مجلة العلوم القانونية** ،م.1 ،ع.18 ،2013 ص 189.

للصراع في الجنوب جذور قديمة و لكن إتخذ شكلا صارخا و واضحا في أوت سنة 1955بتمرد فرقة عسكرية ضد قرارات القادة الشماليين ، و بعد إستقلال السودان 1956 عن الإدارة المشتركة تواصل الصراع بين الجنوب و الشمال[1] ، ورغم كل التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية في السودان من تغيير في الحكومات و الأنظمة السياسية المتعاقبة ، وصولا إلى حكومة الإنقاذ بعد إنقلاب سنة 1989 تواصلت الحرب ، غير أن نظام حسن البشير أدرك أن الحل الوحيد هو عملية التفاوض مع الجنوبيين و مثل الضغط الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دافعا كبيرا لذلك ، و هو ما تجسد في إتفاقية نيفاشا، إتفاقية السلام الشامل*.

و قد جرى استفتاء جنوب السودان عام 2011 لحسم الخلاف والصراع الطويل بين الجنوب وحكومة السودان، نتيجة الإستفتاء كشفت عن رغبة سكان جنوب السودان في الإنفصال عن السودان. وأعلن الإنفصال رسميا في التاسع من جويلية 2011 في عاصمة الجنوب جوبا بحضور الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس جنوب السودان سيلفا كير وعدد من زعماء الدول ، دولة جنوب السودان تضم 85% من احتياطي البترول في السودان، وبعد الإستقلال واجه السودان أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى انهيار العملة وارتفاع مستويات التضخم[2].

**ثانيا : وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب إستضافة بن لادن و كارلوس:**

**1/** استضافت حكومة الترابي – البشير، زعيم القاعدة "أسامة بن لادن"، خلال الفترة بين عامي 1990 – 1996. فحوّل الرجل بإمكاناته المالية الكبيرة السودان إلى ساحة لممارسة أنشطة منظمته ، وفي ذات الوقت، وفر دعما ماليا مقدراً لحكومة الخرطوم.

2/ استضافت كارلوس*والسماح له بالإقامة في السودان ، قبل أن يضطر إلى تسليمه إلى المخابرات لفرنسية "مخدراً" في عام 1994.

**ثالثا : حرب دارفور و إتهام حسن البشير بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية :** الحرب الأهلية التي إندلعت في الإقليم عام 1994، بسبب قرار تقسيم الإقليم إلى عدة ولايات، حيث اندلع تمرد مسلح قامت به

---

[1] عمر سلمات ، **مرجع سابق** ، ص 65.

[2] ملهم الملائكة ،" **الرئيس "المقتلع" البشير أتى بإنقلاب و أطاح به الحراك الشعبي**" ،أفريل 2019 ، على الرابط https://cutt.us/tLDVG .يوم 2022/04/02 على الساعة 15:00.

* إتفاقية السلام الشامل وقعت بين حكومة جمهورية السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا في كينيا يوم 9 جانفي 2005 ، يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط http://www.salmanmasalman.org/wp-content/uploads/2013/03/2005.pdf

*كارلوس و إسمه الحقيقي **إليتش راميريز سانشيز**، من فنزويلا ، إنظم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، أهم عملياته إحتجاز وزراء خارجية أوبك سنة 1975، أكثر تفاصيل على الرابط https://cutt.us/J0dj2.

"حركة تحرير السودان"، قبل أن تنقسم إلى عدة حركات مسلحة، ووجد التمرد وقوده بسبب عقود مستمرة من التهميش والفقر ، نتج عنه نحو 300 ألف قتيل، جُلّهم من المدنيين، ونزوح نحو 3 ملايين آخرين، وفق البيان الذي صدر عن الأمم المتحدة عام 2008.

حكومة البشير رفضت التقرير، وقالت إن عدد القتلى لا يتعدى 10 آلاف شخص. وفي مارس 2009، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول مذكرة إعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير وعدد من معاونيه، بتهم إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لتضاف في عام 2010 تهمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في مذكرة قبض ثانية، ليصبح البشير بذلك أول رئيس على السلطة يواجه أوامر قبض من محكمة لاهاي[1].

**رابعا : علاقة السودان بدول الجوار و خاصة مصر** : إتسمت العلاقة السودانية بجيرانها بكثير من التوتر وهذا بسبب التدخلات التي كانت تحدث ، خاصة في حرب الجنوب و أزمة دارفور ، و مشكلة مثلث حلايب الحدودية مع مصر حيث يجدد السودان باستمرار شكواه الخاصة بمثلث حلايب أمام مجلس الأمن.

إلا أن ذروة الإستقطاب كانت يوم 26 جويلية 1995 حيث نجا الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك من محاولة اغتيال في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التي وصل إليها للمشاركة في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية ، فوجهت كل من مصر وإثيوبيا الاتهامات للحكومة السودانية وقتها.

إضافة إلى سد النهضة و ما خلفه من توتر على مستوى المنطقة و إعتبار مصر للموقف السوداني ، والذي يراه قريبا من الموقف الإثيوبي على حساب الموقف المصري، هذا بجانب نمو العلاقات السودانية مع كل من قطر وتركيا، واللتان يرى فيهما النظام المصري منافسين له .

ظلت هاته العلاقات على حالها حتى السنوات الأخيرة من حكم البشيرحيث شهدت توترات أخرى خاصة بعد توقيع عدة إتفاقات مع تركيا للتعاون العسكري و الأمني ، وهو ما إستنفر مصر و الإمارات و السعودية و رفض دخول تركيا إلى البحر الأحمر عن طريق جزيرة سواكن ،و ماتبعه من إتهامات لمصر بنشر قوات على مستوى مثلث حلايب و كذلك على الحدود مع إريتيريا ، و هو مادعا بالسودان إلى إعلان حالة الطوارئ في الولايات الشرقية و سحب السفير من مصر .[2]

---

[1] جريدة الشرق الأوسط ،" **سنوات نظام الإنقاض أخطاء جسيمة و حروب و عزلة دولية** "،ع.14750 ، الأربعاء 17 أفريل 2019 ، يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/acdUQ ، أطلع عليه يوم 2022/04/05 على الساعة 14:00.

[2] محمد جمال ، "**مصر و السودان مسارات ملتبسة** "،المعهد المصري للدراسات https://cutt.us/6lwqA شوهد يوم 2022/04/13.

**خامسا : التدخل العسكري في اليمن إلى جانب التحالف العربي :** لقد دخلت السودان الحرب اليمنية في 2015 بعد إعلان الرئيس حسن البشير عن ذلك، وكان السودان قد أرسل آلافا من الجنود لليمن مبررا الخطوة على لسان الصوارمي أحمد سعد( الناطق باسم القوات المسلحة) حينها، بأن " مشاركة القوات المسلحة السودانية في عمليات عاصفة الحزم تعبير عن رغبة الأمة السودانية في حماية المقدسات وقبلة الأمة الإسلامية وهي هبة أهلنا لحماية أرض الحرمين" .

ويعلم السودانيون أن حكومتهم سعت للمشاركة في حرب اليمن من أجل فك طوق العزلة الإقليمية والدولية المضروب عليها، وحتى تغدق عليها دول الخليج الأموال التي تعينها على تسيير شؤون الدولة بعد الفشل الذريع الذي منيت به سياساتها الاقتصادية .[1]

إلا أن الخسائر البشرية السودانية في الحرب و كذلك طول مدتها و نتائجها ، ساهمت في تشكل رأي عام مناهض لمشاركة السودان في هاته الحرب و زادت من حدة الإحتقان ضد نظام حسن البشير .

**سادسا : التدهور الإقتصادي المستمر و عدم نجاح مختلف السياسات التي إنتهجتها مختلف حكومات البشير :** أدت السياسات الإقتصادية التي خلقتها حكومة الإنقاذ إلى خلق تشوهات في تركيبة النخبة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية،إذ أفرزت نخب إقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري للجبهة الإسلامية، ومن أجل دعم هذه النخب الإقتصادية الجديدة، قامت الحكومة في ماي 1991باستبدال العملة من أجل إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي من أجل محاربة الصفوة القديمة .

بعد انفصال دولة جنوب السودان عن السودان،أصبح الاقتصاد السوداني يعاني من عدة أزمات، فقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء السوداني أن معدل التضخم بلغ في ديسمبر 2013 نحو 42% كما بلغت ديون السودان الخارجية من نفس السنة 43مليار دولار[2] ، فمنذ استقلال جنوب السودان في عام 2011، كان السودان في حالة من الركود الاقتصادي؛ حيث أخذ جنوب السودان معه الجزء الأكبر من النفط، وتلاشت عائدات الحكومة السودانية بين عشية وضحاها تقريبا. لقد تسبب انخفاض قيمة العملة والتضخم المفرط وتراجع احتياطيات العملات الأجنبية، مع خروج أسعار السلع عن السيطرة، وأزمة بنكيّة مع نقص حاد في

[1] بابكر فيصل بابكر ، " **لاناقة للسودان في حرب اليمن ولا جمل**" ، نشرت بتاريخ 02 ماي 2018 ، يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/Pto7i ، يوم 2022/04/08 على الساعة 16:20.

[2] عائشة بوعشيبة ، **مرجع سابق** ، ص ص 71-72.

المعروض من النقد، في أزمة اقتصادية شديدة. وكان رد الحكومة إطلاق العنان لجولة جديدة من تدابير التقشف، وخفض النفقات في مجال الخدمات الاجتماعية، وتقليص الدعم على الوقود والكهرباء والقمح[1].

**المطلب الثاني :التحول السياسي في السودان و إنطلاق الإحتجاجات الشعبية :**

لقد مثل النموذج التونسي الشرارة الأولى لإنطلاق موجة الربيع العربي ، الذي أخذت عدواه تنتقل بين الدول العربية ، الواحدة تلوى الأخرى ، فبعد نجاحها في تونس و إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي ، و من ثم نجاحها في مصر بإسقاط نظام الرئيس حسني مبارك ، غير أن ما حدث في سوريا من تحول للأحداث نحو حرب أهلية و إتساع دائرة المشاركين فيها إلى أن أصبحت ساحة صراع دولي ، و ما حملته من تخوفات بالنسبة للدول و الشعوب التي كانت تظهر فيها بوادر إنتقال عدوى الربيع العربي.

فالسودان كان من الدول التي إنتقلت إليه عدوى الربيع العربي ، رغم أن النظام إستطاع أن يحتويها ، لكن هاته الأحداث هي مقدمة لتشكيل وعي سياسي لدى النخب السودانية بضرورة سقوط النظام السوداني الحالي.

بدأت موجة المظاهرات الاحتجاجية في السابع عشر من جويلية 2012 بمبادرة من مجموعات طلابية وشبابية منطلقة من جامعة الخرطوم ذات الإرث التاريخي العريق في صناعة التاريخ السياسي الحديث للبلاد، لاسيما دورها في تفجير ثورة أكتوبر 1964، الثورة الشعبية الأولى من نوعها في السودان وفي المنطقة، والتي أنهت أول حكم عسكري في البلاد[2].

وكانت هناك أيضًا احتجاجات سبتمبر 2013 التي سقط خلالها نحو 200 قتيل بحسب منظمات حقوقية، وأفضت إلى دعوة الرئيس البشير مطلع عام 2014 لحوار وطني لم يُسفر عن نتائج إيجابية، [3].

**أولا : أهم أسباب الإنتفاضة في السودان :**

**1/** من أهم الأسباب هو إرتدادات إنفصال السودان و ما خلفه من دوامة الأزمات بدأ من الأزمة الإقتصادية نظرا لتراجع إيرادات النفط و النقد الأجنبي ، و فشل السياسات المختلفة بالنهوض بإقتصاد السودان ، مما

[1] مبادرة الإصلاح العربي ، "**سقوط البشير:رسم خريطة قوى الإحتجاجات في السودان**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/12 يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/UNaCe يوم 2022/04/05 على الساعة 15:30.

[2] موقع الجزيرة ، "**الغضب السوداني:ضيق إقتصادي و إنسداد سياسي** "، بتاريخ 2012/05/12 على الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/476 ، أطلع عليه يوم 2022/04/10 على الساعة 12:00.

[3] عمر سمير خلف ، "**إحتجاجات السودان أي آفاق لتغيير منشود ؟**" ، منتدى البدائل العربي للدراسات ، ص 2 ، يمكن الإطلاع عليه https://cutt.us/5QCzT ، شوهد يوم 2022/04/06 على الساعة 14:20.

حتم على النظام تطبيق سياسات ضرورية على صعيدي المالية و سعر الصرف و هذا إبتداءا من 2012 و ذلك بإجراء تقشف مالي و خفض قيمة الجنيه السوداني ، من أهم مسبباتها :

أ / أزمة الرغيف : فبعد تراجع سعر الصرف و زيادة أسعار المواد الإستهلاكية ، خاصة بإرتفاع سعر الدقيق مما إضطر المخابز إلى الغلق بعد مضاعفة سعر رغيف الخبز، مما أدى إلى خروج إحتجاجات كبيرة قوبلت بعنف مفرط من قبل السلطات.

ب/ تراكم الديون و إرتفاع الأسعار الإستهلاكية و الوقود : ويعتبر عام 2018 أصعب عام مر به المواطن السوداني والحكومة السودانية التي عجزت عن تعامل مع الأزمة ، فبالإضافة إلى أزمة السيولة ، لم تتمكن الحكومة من توفير النقد الأجنبي حيث صرح رئيس الوزارء السابق الفريق أول بكري إن السبب في أزمة الوقود وصفوفه هو عدم قدرة الدولة على توفير 102مليون دولار [1] .

**2/** تعديل الدستور المقترح على البرلمان السوداني الذي يضمن للبشير ترشحه لولاية جديدة ،في 2020 يعتبر أحد الأسباب المهمة في اشعال الإنتفاضة ، ومما زاد الأمر صعوبة هو عدم وجود مخرجات فعلية من الحوار الوطني الذي اطلقه البشير في خطاب الوثبة 2014 بعد احتجاجات 2013 إذ عرف تقديم تنازلات للمعارضة[2].

**ثانيا : رد فعل النظام على إحتجاجات 2013:**

بعد تصاعد الإحتجاجات و إمتدادها إلى مناطق كثيرة ، أضطر النظام السياسي في السودان إلى الدعوة إلى حوار وطني .

ففي مطلع سنة 2014 أطلق الرئيس عمر حسن البشير دعوته للحوار الوطني في الخطاب الذي اشتهر بالوثبة، حيث شارك فيه في أيامه الأولى كل من زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، وزعيم الإسلاميين المنشق الراحل حسن الترابي، والحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة الميرغني، باعتبارها الأحزاب التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية في آخر حكومة ديمقراطية، كما شاركت فيه حركات صغيرة مسلحة وقعت سلاماً مع الحكومة، وعدد من الأحزاب الصغيرة الموالية للحكومة، وحلفائها السياسيين، وعدد

[1] مزارة زهيرة ، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموجاً) ،" **مجلة الفكر القانوني والسياسي** "، م.4،ع.2 ،نوفمبر2020،ص ص 342-343.

[2] BBC news عربي ،" **كيف تؤثر إعادة ترشيح البشير للرئاسة على مستقبل السودان** "، نشر بتاريخ 2018/08/12 يمكن الإطلاع عليه https://www.bbc.com/arabic/interactivity-45163239 ، يوم2022/04/03 .

من الشخصيات الوطنية، بلغ عددها 116 حزباً وحركة مسلحة.

تواصل الحوار الوطني طوال ثلاث سنوات إلى أن وقعت ما عرفت بـ"الوثيقة الوطنية" في 10 أكتوبر 2016 وشملت توصيات بتعديلات دستورية وإصلاحات سياسية ، وبناء على الوثيقة عدل الدستور الانتقالي 2005، واستحدث منصب رئيس الوزراء، وكلف بكري حسن صالح بتكوين الحكومة من المشاركين في الحوار الوطني والحزب الحاكم[1].

لكن رفض النظام تقديم أي تنازلات حقيقية في جلسات الحوار، أو حتى الاستجابة لمطلب المعارضة بتأجيل نتخابات 2015، إلى حين التوافق على دستور جديد وإجراءات انتخابية نزيهة، بل إن بعض أهم المشاركين في الحوار تم اعتقالهم، كما حدث مع رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي، وقاطعت أحزاب المعارضة والحركات المسلّحة الانتخابات الرئاسية[2].

**ثالثا : إندلاع إحتجاجات 2018 وسقوط نظام البشير:**

بدأت هذه الاحتجاجات في ديسمبر 2018عقب إعلان حكومة البشير عن سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التقشفية نهاية عام ،2018 وسط أزمة اقتصادية خانقة عصفت بالسودان، بدأت أثارها في التراكم خلال عامي 2017 و 2018 [3].

جاءت شرارة الاحتجاجات الأوليّة من عطبرة ، وهي بلدة تقع بين النيل والصحراء على بعد حوالي 350 كيلومترا شمال الخرطوم ، حيث احتدم حشد من العاملين في السوق وطلاب الجامعات ضد الحكومة، ردا على مضاعفة سعر الخبز بشكل مفاجئ ثلاث مرات نتيجة لتجربة الحكومة إزالة الدعم عن القمح. وقام المحتجون في بلدات السودان الإقليمية ، عطبرة ودنقلا على النيل في شمال السودان، والقضارف في وسط السودان، والرهد والنهود في إقليم كردفان غرب السودان ، بإشعال النار في مقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم، واقتحموا مكاتب الحكومة المحلية وكذلك مخازن غرفة الزكاة ، واستولوا على مواد غذائية في استعراض للسيادة الشعبية[4].

---

[1] جريدة الشرق الأوسط ،"**الحوار الوطني السوداني في سطور**، ع.14045 ، الجمعة 12 ماي 2017، يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/Ntpwm.

[2] عمر سليم خلف ، **مرجع سابق** ، ص 2 .

[3] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، "**استلهام الربيع العربي بين خطوط الصراعات المسلحة الجديدة قراءة موجزة في مؤشرات حقوق الإنسان في العالم العربي** "( تونس : البلفيدير تونس ، ط1 ،2019) ص 15 .

[4] مبادرة الإصلاح العربي ، **مرجع سابق** .

**1/ أهم مميزات الإحتجاجات :**

–العمومية : حيث عم أغلب ولايات السودان وشملت 15ولاية من مجموع 18ولاية التي يتكون منها السودان ، وهذا بدوره حرم السلطات السودانية من استخدام التمايزات المناطقية لإحداث تصدع في الإحتجاجات.

– إمتداد الإحتجاجات في مناطق تحسب على انها موالية للنظام وداعمة للشرعية وهذا يدل على أزمة ثقة مما القى أعباء إضافية أرهقت القوات الأمنية .

– شمل الإحتجاجات جميع المكونات الاجتماعية والمناطقية، إذ شملت الطلبة والعمال والجنوبيون والشماليون والأرياف والحضر ما يمنحها مشروعية التمثيل الوطني.

– ظهرت في الحراك هيئات قيادية مثل تجمع المهنيين السودانيين الذي قدم نفسه بديلا عن المعارضة الحزبية التقليدية، وتبنت الجبهة الوطنية للتغيير التي تتكون من 22حزبا سياسايا تقلياديا مطالب التجمع بتنحي البشير من السلطة، وهذه التنظيمات الجدية والتقليدية نقلت الإحتجاجات من مرحلة العفوية الى العمل المؤسسي .1

الإحتجاجات الأخيرة كان وقعها كبير على النظام السياسي في السودان ، وأدخله في حالة من الشك و الإرتباك ، أدت في الأخير إلى الإنقلاب على الرئيس البشيرمن قبل الجيش السوداني.

**المطلب الثالث : الإنقلاب العسكري على الرئيس البشير و المواقف الداخلية و الخارجية منها :**

لقد أدت الإحتجاجات المستمرة منذ 2013 إلى تبلور خريطة سياسية جديدة معارضة لحكم البشير ساهمت في تنظيم الإحتجاجات حتى أصبحت الفاعل الأهم في الساحة السودانية التي ساهمت في سقوط نظام حكم البشير.

**أولا : خريطة القوى السياسية قبيل الإنقلاب :** لعل أهم ما نتج عن المظاهرات و الإحتجاجات هو التحول الحاصل في المطالب و التي تحولت من مطالب إجتماعية ضيقة إلى مطالب سياسية بتنحي نظام البشير و كل أركانه ، و كان لظهور تجمع المهنيين السودانيين الدور الأبرز في تنظيم الإحتجاجات و إيصال المطالب و تبنيها، و من خلال توسع الإحتجاجات و شمولها لكل ولايات السودان أدى إلى تنظيم قوى المعارضة في تكتل سياسي تحت تسمية قوى الحرية و التغيير .

[1] ظاهر عبدالله علوان، الحراك الشعبي في السودان و الجزائر و المواقف الدولي منها ، " **Political Science Tikrit Journal For** "، أوت 2019 ، ص ص 704–705.

و يصطف تحت لوائها تجمع المهنيين السودانيين ، بالإضافة إلى مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة و تتمثل كما يلي :

**1/ تجمع المهنيين السودانيين** : هو تجمع نقابي غير رسمي تم إيجاده كبديل للنقابات الرسمية التي كان يسيطر عليها النظام، وتأسس عام 2013 بعد الاحتجاجات التي عمت البلاد في سبتمبر من العام ذاته، إلا أن الإعلان الرسمي عنه كان في أوت 2018 في ظل تعتيم على أعضائه وهيئاته لأسباب أمنية[1] . لقد أدى ظهور تجمع المهنيين السودانيين، الغامض إلى حد ما، كتحالف من ثلاثة أجهزة مهنية، هي: لجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحفيين السودانيين، والتحالف الديمقراطي للمحامين. تأسست "لجنة أطباء السودان المركزية" كلجنة تنسيقٍ لإضراب لأطباء الناجح عام 2016، وتم إنشاء "شبكة الصحفيين السودانيين" كجهاز تمثيلي للصحفيين السودانيين المعارضين لـ"اتحاد الصحفيين السودانيين" المتحالف مع الحكومة. أما "التحالف الديمقراطي للمحامين"، فنشأ من قائمة انتخابية لمحامي المعارضة الذين ينافسون بانتظام على قيادة "نقابة المحامين السودانيين" المتحالفة مع الحكومة[2].

**2/ قوى نداء السودان** : تشكلت قوى نداء السودان في ديسمبر 2014، في أديس أبابا بإثيوبيا. وضمت عدة أحزاب وحركات سياسية وتنظيمات مدنية معارضة مختلفة ، بهدف تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير البلاد في المرحلة الإنتقالية ، أبرزها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، وحزب المؤتمر السوداني برئاسة عمر الدقير، وعدد من الحركات المسلحة في دارفور أبرزها الجبهة الثورية المسلحة المكونة من "حركة تحرير السودان فصيل مني أركو مناوي"، و"حركة العدل والمساواة" بقيادة جبريل إبراهيم، و"الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال".

**3/ تحالف قوى الإجماع الوطني** : تضم مجموعة من القوى والأحزاب السياسية المعارضة أبرزها "الحزب الشيوعي السوداني"، وحزبي "البعث" و"الناصريين" و"مبادرة المجتمع المدني" والعشرات من منظمات المجتمع المدني.

**4/التجمع الاتحادي المعارض** : ثمانية فصائل اتحادية أعلنت تكتلها داخل التجمع الاتحادي المعارض، وتضم الوطني الاتحادي الموحد، والحزب الاتحادي الديمقراطي العهد الثاني، والوطني الاتحادي، والاتحادي

[1] هاني رسلان ، "**خريطة القوى السياسية في السودان بعد سقوط البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/06/13 ، يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/tvCqX ، أطلع عليه يوم 2022/02/10 على الساعة 12:30.

[2] مبادرة الإصلاح العربي ، **مرجع سابق** .

الموحد، والحركة الاتحادية، والاتحاديين الأحرار، والتيار الحر، واتحاديين معارضين لا ينتمون لأي من الأحزاب المذكورة. وبزغ التجمع إلى النور في 30 يناير 2018 بقاعدة وحيدة راسخة (لا حوار مع البشير مهما كانت الدواعي). وأهدافه تتلخص في خطوتين، أولهما إسقاط نظام البشير، والثانية لإنجاز الأولى يجب تحضير الجماهير واستنفار القواعد الشعبية لتمتلك وعيا ورغبة للمشاركة في إسقاطه[1].

**ثانيا : تصدع ركائز السلطة و إصطفاف الجيش إلى جانب المحتجين** : مع بداية أفريل وتحديدا في السادس منه، الذي يصادف ذكرى انتفاضة 1985 التي أطاحت الرئيس السابق جعفر نميري ، قرر المحتجون بمشاركة تجمع المهنيين السودانيين عقد اعتصام متواصل قرب مقر قيادة الجيش حتى تحقيق مطالبهم كافة. فبدأت بوادر الانقسام في الظهور عقب محاولة قوات أمنية فض الاعتصام بالقوة مقابل رفض عدد من الجنود النظاميين الذين اشتبكوا معها بالرصاص الحي، مما تسبب في مقتل ثلاثة جنود على الأقل وإصابة عدد آخر غير معروف[2].

غير أن بوادر الإنشقاق ظهرت قبل ذلك ، وبدت هناك مؤشرات لوجود عدم توافق داخل النخبة الحاكمة، عندما بدأ مدير جهاز الأمن والمخابرات السودانية الفريق صلاح قوش في توجيه انتقاد لاذع لحكام الولايات ، واعطاء قدر من المشروعية على اندلاع الاحتجاجات ، بالمؤتمر الصحفي في ديسمبر 2018 ولم يتوقف الأمر عند تلك التصريحات ، بل تحرك قوش للتحاور مع الشباب المحتجين ، وبعد الحوار أطلق جهاز الأمن والمخابرات الوطني سراح 186 شابا تم اعتقالهم في الاحتجاجات المطالبة بتنحي البشير.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك مخاوف من حدوث انقسام بل اقتتال بين الأجهزة الأمنية، خاصة مع بوادر انشقاق داخل المؤسسة العسكرية بين جيل من القيادات المنتمي لنظام الإنقاذ الإسلامي، وأخر منحاز للمحتجين ، وبالتالي يمكن أن تقع احتكاكات تؤدي لمواجهات مسلحة وفوضى ،بالإضافة إلى ضغط العديد من العواصم الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دفع البشير إلى التنحي.[3]

**ثالثا : الإنقلاب على البشير** : يوم 11 أفريل، انتشرت أنباء تفيد بأن وزارة الدفاع السودانية على وشك إصدار بيان بالغ الأهمية. بدا أن المتظاهرين الذين كانوا يسعون منذ فترة غير قصيرة لإرغام الرئيس

---

[1] هاني رسلان ، **مرجع سابق** .

[2] إسماعيل محمد علي ، **الثورة السودانية تخطف أنظار العالم بسلميتها** ، نشرت بتاريخ 2019/12/25 يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/EKmHD ، أطلع عليها يوم 2022/04/12 على الساعة 14:40.

[3] أحمد الشوري بوزيد ، الإنتقال التفاوضي في السودان: الظروف و الملابسات و تحديات المستقبل 2019-2020 ، "**مجلة السياسة و الإقتصاد**" ،ع.8 ، م.9 ، (أكتوبر 2020) ، ص ص 12-13 .

السوداني عمر البشير على التنحي بعد عقود في الحكم، بدا وأنهم يعرفون بشكل بديهي ما الذي كان على وشك الحدوث، وبالفعل أعلنت وزارة الدفاع أن البشير قد تنحى عن منصبه بعد زهاء ثلاثين عامًا في سدة الرئاسة، هنا كان لوجود أعداد كبيرة من أفراد ومركبات القوات المسلحة السودانية، وليس جهاز المخابرات والأمن الوطني أو الشرطة، دلالة مهمة.

ثم أعلن وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف أن الجيش سوف يدير شؤون البلاد بعد استقالة البشير، وأشار إلى أنه سيتم تشكيل حكومة مؤقتة في الوقت المناسب. كما تم إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر مع فرض حظر التجول في جميع المراكز الحضرية الرئيسية من الساعة 10 مساء إلى الساعة 5 صباحا يوميا لمدة شهر واحد. وقال الوزير أن الجيش سوف يقوم بإغلاق المدينة والحكومة لمدة 24 ساعة بينما يتم إنهاء الترتيبات الانتقالية. في الوقت الذي كان وزير الدفاع يصدر إعلانه، الذي تم بثه على راديو أم درمان، انتشرت تقارير تفيد بأن الرئيس السابق عمر البشير وعددا من كبار مساعديه تم عزلهم في الإقامة الجبرية فيما كانت الشائعات بين الحشود تفيد بأن قادة الأحزاب السياسية الرئيسية سوف يجرون مشاورات مع كبار القادة العسكريين[1].

**ثالثا : المواقف الداخلية و الخارجية على الإنقلاب :**

**1/ المواقف الداخلية :** لم يقابل إعلان بن عوف بعزل البشير وتعطيل العمل بالدستور وفرض حالة الطوارئ وحل مؤسسة الرئاسة والمجلس الوطني ومجالس الولايات، تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى الحكم لفترة انتقالية مدتها عامان، بالترحيب الكافي من قبل قوى الحرية والتغيير فمن ناحية كانت خطاباته حادة ضد المعتصمين قبل إعلان عزل البشير كما أنه مطلوب دوليا في قضايا تتعلق بدارفور، الأمر الذي زاد من إصرار القوى الاحتجاجية المشكلة لإعلان الحرية والتغيير، على البقاء في ساحات الاعتصام حتى الاستجابة لكافة ما جاء في إعلان الحرية والتغيير وأهمها تسليم كافة السلطات لمجلس سيادة مدني، وإزاء هذا الإصرار وفي محاولة لاستعادة ثقة الشارع وتهدئة الغضب، أعلن بن عوف مساء الجمعة 12 أفريل عن تخلّيه عن

[1] Matthew LeRiche ; **"The Fall of Omar Bashir in Sudan: A People's Revolution or a changing of the Guard?"** ;17/04/2019 ; https://cutt.us/BcA3O ; 10/04/2022 14:00.

قيادة المجلس العسكري، وتعيين الفريق عبد الفتاح البرهان، الذي كان يشغل منصب المفتش العام للقوات المسلحة، رئيسًا للمجلس العسكري بدلاً منه[1] .

**2/ المواقف الخارجية** : لقد كان للعواصم الغربية ردود متباينة على الإنقلاب على البشير ، فبين متحفظ و مبارك تتوزع مصالح هاته الدول ، غير أن ما إتفقت عليه هو الدعوة إلى الإنتقال السلمي للسلطة .

**1.2/ موقف الولايات المتحدة المريكية** : و جاء الموقف الأمريكي عن طريق المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو حيث قال "الولايات المتحدة تواصل دعوة السلطات الانتقالية إلى ضبط النفس وإلى إفساح المجال أمام مشاركة مدنيين في الحكومة". وتابع أن "الشعب السوداني قال بوضوح إنه يريد انتقالا يقوده مدنيون" وأن هذا الأمر يجب أن يحصل "في وقت أسرع بكثير من عامين." [2]

**2.2/ موقف روسيا** : جاء عن طريق زخاروفا المتحدة باسم الخارجية وقالت: "ندعو إلى تسوية المشاكل الداخلية للشعب السوداني، بالوسائل السلمية والديمقراطية من خلال حوار وطني واسع النطاق". وأضافت: "تأمل موسكو أن تتصرف جميع القوى السياسية السودانية، وكذلك هيئات إنفاذ القانون، بمسؤولية كبيرة من أجل استقرار الوضع في أقرب وقت ممكن ومنع تصعيده".

**3.2/ الموقف المصري** : سارع النظام المصري إلى إعلان دعم انقلاب الجيش السوداني، إثر بيان بن عوف. وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان: "إن القاهرة تتابع عن كثب وببالغ الاهتمام، التطورات الجارية والمتسارعة التي يمرّ بها السودان في هذه اللحظة الفارقة من تاريخه الحديث" .

**4.2/ الموقف التركي** : قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده لديها علاقات متجذرة مع السودان، وتريد مواصلتها ، متابعاً: "أتمنى أن يستطيع السودان الخروج من هذا الوضع بأجواء أخوية، وتفعيل المرحلة الديمقراطية بأسرع ما يمكن[3]."

**5.2/ موقف الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي** : طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الخميس بعملية انتقالية في السودان تلبي "التطلعات الديمقراطية" لشعبه ، و من جهة أخرى انتقد الاتحاد

---

[1] عمر سليم خلف ، **مرجع سابق** ، ص 5.

[2] فرانس 24 ، "**أبرز ردود الفعل الدولية عقب الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/11 على الرابط https://cutt.us/Se9PT ، أطلع عليه يوم 2022/22/10 على الساعة 12:00.

[3] العربي الجديد ،"**مواقف دولية متحفظة بعد إطاحة عمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/12 على الرابط https://cutt.us/vB3F7 ، أطلع عليه يوم 2022/22/10 على الساعة 13:20.

الأفريقي الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش السوداني ضد الرئيس عمر البشير، داعيا إلى الهدوء وضبط النفس[1]،

**6.2/ موقف المحكمة الجنائية الدولية :** أما المحكمة الجنائية فطالبت بتسليم عمر البشير للمحاكمة [2].

[1] فرانس 24 ، "أبرز ردود الفعل الدولية عقب الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير" ، **مرجع سابق** .

[2] العربي الجديد ، **مرجع سابق** .

## المبحث الثاني :مجلس السيادة السوداني و إدارة المرحلة الإنتقالية.

بعد سقوط البشير، ظل المشهد السياسي السوداني ضبابيا ومتوترا وهذا نظرا لإستلام الجيش مقاليد السلطة ورفض الشارع والمكونات المدنية لذلك مما أدى الى إستمرار الإنتفاضة الشعبية ، بالإضافة لزيادة الضغوط الخارجية ، و هذا ما انعكس على الساحة السياسية بتأسيس مجلس السيادة السوداني بالشراكة بين العسكر والمدنيين وتأسيس وثيقة دستورية تكون هي البديل للدستور السوداني لسنة 2005 وصولا إلى تسليم الحكم الى المدنيين عبر انتخابات تكون تتويج لهذه الشراكة .

**المطلب الأول : مرحلة مابعد الرئيس البشير و تشكيل مجلس السيادة السوداني :**

لقد تسارعت الأحداث عقب الإنقلاب على الرئيس البشير ، من خلال قوة الضغط التي أصبح الشارع السوداني يمارسها على القوى السياسية و العسكرية ، حتى أصبحت القرارات تتخذ من أجل تهدئة الشارع و إرضائه ، بالإضافة إلى حالة اللا إستقرار و الشك التى كانت عليها الحياة السياسية في السودان ، ضف إلى ذلك الضغوط الدولية التي كانت تدعو إلى الإنتقال السلس و السلمي للسلطة .

**أولا : إستقالة رموز البشير :** لقد أدى بقاء رموز نظام البشير في المشهد السياسي السوداني ، كقادة للمجلس العسكري الجديد بعد الإنقلاب ، كبديل للنظام الذي كانوا يخدمونه حتى قبل ساعات من سقوطه، حيث كانوا ينتمون للجنة الأمنية العليا التي تولت قمع الإحتجاجات ، إلى رفض الشارع السوداني ومواصلة الإحتجاجات الى غاية تغيير كل رموز النظام السابق .

بالإضافه إلى إتساع رقعة الضغوط عليهم من داخل المؤسسة العسكرية ، لاسيما الضباط المساندين للإحتجاجات ، مما أدى برئيس المجلس إبن عوف ، ونائبه رئيس الأركان كمال معروف ، ومدير جهاز الأمن صلاح قوش إلى الإستقالة وتسليم القيادة إلى الفريق الأول عبد الفتاح البرهان الرجل الثالث في هرم قيادة الجيش[1] .

**ثانيا : إستلام البرهان لقيادة المجلس العسكري و تواصل الهيمنة العسكرية :** بإستلامه قيادة المجلس العسكري الإنتقالي الجديد ، مثل عبد الفتاح البرهان، الذي يعتبر أكثر الشخصيات قبولا للشارع في هاته الفترة و وجها جديدا لا يمثل رموز نظام البشير ، قد أثار ردود فعل متباينة بعد بيانه الأول،الذي أعلن خلاله تشكيل مجلس عسكري، لتمثيل سيادة الدولة ، وحكومة مدنية متفق عليها من الجميع، خلال مرحلة انتقالية

[1] خالد التيجاني نور ، **مرجع سابق** .

تمتد عامين كحد أقصى، بجانب ما أعلنه أيضا من إلغاء لحالة الطوارئ وحظر التجول، وهي القرارات التي كان قد أعلنها سلفه الفريق عوض بن عوف[1].

ولكن مع مرور بضعة أيام بدأ المجلس العسكري الانتقالي في تقوية مركزه، وتعزيز سلطته كمرجعية لحقبة ما بعد البشير، خاصة بعد حصوله على اعتراف وتأييد دولي وإقليمي واسع وتلقيه عروضًا عديدة بالمساعدات الاقتصادية العاجلة من بعض دول الإقليم، غير أن التحدي الذي يجب على المجلس العسكري بلوغه هو الحصول على شرعية شعبية شاملة في ظل تباين واختلافات واسعة بين القوى السياسية حول وجوده ودوره، فالحزب الشيوعي وتحالف قوى الإجماع الوطني المعارض يرفضون إبتداء أي دور للمجلس العسكري في إدارة الفترة الانتقالية، ويطالبون بتشكيل مجلس سيادة وحكومة مدنية لإدارة البلاد لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات، فيما تدعو بعض قوى تحالف نداء السودان المعارض، لاسيما حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، والمؤتمر السوداني بقيادة عمر الدقير إلى تشكيل مجلس انتقالي مختلط من عسكريين ومدنيين، فيما يطالب تجمع المهنيين الذي قاد الحراك الثوري في الأشهر الأربعة الماضية إلى مواصلة الاعتصام لحين تسليم المجلس العسكري السلطة لتحالف قوى الحرية والتغيير الذي يضم إلى جانبه أحزاب معارضة من تحالفي الإجماع ونداء السودان[2].

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير، في بيان مشترك ردا على بيان البرهان إن "بيان الرئيس الجديد للمجلس العسكري الانتقالي لم يحقق أيا من مطالب الشعب ،وأضافت: "ثورتنا لن تنتهي بمجرد استبدال واجهات النظام وأقنعته الخادعة، فالخطوة الأولى في إسقاط النظام تتأتى بتسليم السلطة فورا، ومن دون شروط لحكومة انتقالية مدنية تدير المرحلة الانتقالية لفترة 4 سنوات".

وكان وفد من المعارضة قد إجتمع مع المجلس العسكري الجديد، وأعربت قوى المعارضة عن تمسكها بسبعة مطالب أبرزها حكومة مدنية بصلاحيات تنفيذية كاملة، ومحاكمة عادلة لجميع المتورطين في الفساد وسفك الدماء، وإعادة هيكلة جهاز الأمن التابع للنظام، وإعادة جميع مقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا إلى الشعب"[3].

---

[1] بي بي سي نيوز ، **خطوات المجلس العسكري السوداني: تلبية لمطالب الثورة أم سعي للالتفاف عليها؟** ، نشرت بتاريخ 2019/04/14 على الرابط https://cutt.us/k2ewO ، يوم 2022/04/12 على الساعة 14:00 .

[2] خالد التجاني نور ، **مرجع سابق** .

[3] بي بي سي نيوز ، خطوات المجلس العسكري السوداني: تلبية لمطالب الثورة أم سعي للالتفاف عليها؟ ، **مرجع سابق** .

**ثالثا : تشكيل مجلس السيادة** : إن إسقاط نظام البشير، وتولي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة في السودان، لم يؤد إلى توقف الإحتجاجات ، التي انتقلت من المطالبة بإسقاط البشير إلى المطالبة بإسقاط حكم المجلس العسكري.

إن الفترة التي أعقبت إستلام البرهان للحكم في السودان ، و القرارات التي إتخذها حول كيفية تسيير المرحلة الإنتقالية ، شهدت مرحلة جديدة من الصراع المدني العسكري في السودان ، من خلال الدعوات إلى مواصلة الإعتصام حول مقر قيادة الجيش ، و زيادة وتيرة الإحتجاجات التي تبنتها و بالدرجة الأولى قوى الحرية و التغيير .

يوجد إختلاف جوهري في التصورات والمصالح بين قوى الحرية والتغيير وقيادة المؤسسة العسكرية، فقوى الحرية والتغيير أو المكون المدني يطالب بحكومة ديمقراطية، وهو ما يعنى تغيير جذري في بنية النظام السابق يؤسس لدولة مدنية عصرية، بينما قيادة المؤسسة العسكرية بروابطها الإيديولوجية و إمتيازاتها الإقتصادية المرتبطة بالنظام السابق يتراوح موقفها بين إعادة إنتاج النظام السابق بقيادة جديدة أو إجراء تغييرات محدودة تحافظ على جوهر مصالحها وإمتيازاتها، أدى هذا الإختلاف في المصالح إلى تعثر المفاوضات بينهما،مما أدى بسعى كل طرف لتقوية موقفه التفاوضي، فقوى الحرية والتغيير تمسكت بالإعتصام في محيط القيادة العامة للجيش لدعم موقفها المطالب بتكوين حكومة مدنية، بينما يرجح أن المجلس العسكري الإنتقالي، وفي سبيل إضعاف موقف خصمه التفاوضي، قام بفض الإعتصام .

وجدت هذه العملية إدانة قوية من عدة أطراف دولية مؤثرة، ولجأت قوى الحرية و التغيير لسياسات الشارع مرة أخرى، مما أدى إلى مراجعة المجلس العسكري إلى مواقفه، و بهذا توصلت عبر ضغوط و وساطات دولية و إقليمية قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري في 17 أوت 2019 إلى إتفاق سياسي وإعلان دستوري، بتقاسم السلطة بينهما [1].

لقد إهتمت الوثيقة الدستورية* بتنظيم الحياة السياسية في السودان و أهم ما جاء فيها :

**1/** إلغاء العمل بدستور 2005 الإنتقالي ، ودساتير الولايات .

**2/** طبيعة الدولة ، هي جمهورية السودان ، دولة ذات سيادة ، ديمقراطية ، برلمانية ، تعددية ، لا مركزية.

---

[1] نعمات كوكو و علي يوسف ، " **السودان :الفضاء المدني و الحراك الثوري**" ، تقرير لشبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية ، يمكن الإطلاع عليه https://cutt.us/rCl5H .أطلع عليه 2022/04/15 على الساعة 16:25.

***الوثيقة الدستورية** : هي محصلة الإتفاق بين قوى الحرية و التغيير و المجلس العسكري الإنتقالي ، تم التوقيع عليها يوم 2019/08/20 ، يتم العمل بها خلال الفترة الإنتقالية ، و تمثل القانون الأعلى بالبلاد و تسود أحكامها على جميع القوانين.

**3/** مدة الفترة الإنتقالية ، تم تحديدها ب تسعة وثلاثون شهرا ،تسري من تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية.

**4/** أجهزة الحكم : مجلس السيادة و هو رأس الدولة ، مجلس الوزراء و هو السلطة التنفيذية العليا في البلاد ، و المجلس التشريعي الإنتقالي و هو سلطة التشريع في البلاد .

**5/** تشكيل مجلس السيادة : يتكون من إحدى عشرة عضو ، خمسة أعضاء يعينهم المجلس العسكري ، و خمسة أعضاء تعينهم قوى الحرية و التغيير ،العضو الحادي عشر يكون مدنيا يختار بالتوافق بين المجلس العسكري و قوى الحرية و التغيير .

**6/** يرأس المجلس السيادي في الواحد و العشرين شهرا الأولى من يختاره المجلس العسكري ، أما الثمانية عشرة شهرا المتبقية يرأسها مدني من إختيار قوى الحرية و التغيير[1].

**المطلب الثاني : التعامل السياسي لمجلس السيادة مع الأوضاع الداخلية و الخارجية :**

لقد ورث مجلس السيادة وضعا كارثيا على مختلف المستويات ، الأمنية ، الإقتصادية ، السياسية ، و الإجتماعية مما جعل هذا المجلس أمام تحديات كبيرة أهمها :

**1/** تحقيق السلام العادل وإنهاء الحرب: وهو ما يتطلب احتواء المناطق الملتهبة التي تشهد حركات تمرد مسلح في أطراف السودان (مثل: دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق) .

**2/** تفكيك بنية النظام القديم ومحاسبة المنتسبين إليه: وهو الأمر الذي يتطلب إصلاح ، مؤسسات الدولة المختلفة الإدارية والقضائية وحتى الأمنية وتطهيرها من العناصر التي رسخت للنظام القديم.

**3/** معالجة الأزمة الاقتصادية بإيقاف التدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة.

**4/** الإصلاح القانوني وتطوير منظومة العدالة وإصلاح القضاء حيث شكل خلاف بين المكون العسكري و المدني في تعيين المرشح لرئاسة القضاء .

**5/** الإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان.

**6/** سن التشريعات الخاصة بالمرحلة الإنتقالية [2].

و قد مثل تشكيل حكومة إنتقالية تقوم بالمهام التنفيذية أول إهتمامات المجلس السيادي ، تنفيذا للوثيقة الدستورية ، فقد تم تسمية عبدالله حمدوك* كأول رئيس وزراء بعد إسقاط نظام الرئيس البشير.

---

[1] جمهورية السودان ، وزارة العدل ، الجريدة الرسمية ، مرسوم دستوري رقم 38 ، ع.1895 ، مؤرخ في 2019/10/03.

[2] عبدالله فيصل علام ، العلاقات المدنية العسكرية و إدارة المرحلة الإنتقالية في السودان ،"**مجلة المستقبل العربي**" ، ع.495 ،(ماي 2020 ) ص ص 34-35.

وستعمل الحكومة بموجب اتفاق لتقاسم السلطة مدته ثلاث سنوات وتضم الحكومة الجديدة 18 وزيرا بينهم أربع نساء أبرزهن وزيرة الخارجية أسماء محمد عبد الله و قال حمدوك عند الإعلان عن تشكيل الحكومة في مؤتمر صحافي "أعلن الآن تشكيل الحكومة، اليوم نبدأ مرحلة جديدة من تاريخنا"، مؤكدا أن "أهم أولويات الفترة الانتقالية إيقاف الحرب وبناء السلام "، ويعد أبرز تحديات الحكومة الجديدة هو النهوض باقتصاد السودان الذي طالته عقوبات أمريكية طوال عقدين[1].

**أولا : التعامل السياسي على المستوى الداخلي :** لعل أهم التحديات الداخلية التي واجهت مجلس السيادة السوداني هي عملية إحلال السلام في السودان ، من خلال المفاوضات مع الحركات المسلحة و هو ما تجلي في إتفاق جوبا للسلام .

ففي 3 أكتوبر 2020 جرى توقيع اتفاق جوبا بين الحكومة السودانية وممثلين عن حركات مسلحة منضوية داخل تحالف "الجبهة الثورية"، فيما لم تشارك فيه "الحركة الشعبية"، و"تحرير السودان" بقيادة عبد الواحد نور، والتي تقاتل في دارفور ، وأقرت اتفاقية جوبا عودة نظام الحكم الفدرالي في البلاد القائم على 8 أقاليم بدلا من 18 ولاية.

وبناءا على ذلك أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان مرسوما دستوريا يمنح منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان حكما ذاتيا ، دون المساس بوحدة السودان شعبا وأرضا. [2]

**ثانيا : التعامل السياسي على المستوى الخارجي :** لقد ورثت القيادة السودانية الجديدة الكثير من الأزمات الداخلية و الخارجية بفعل السياسات التي إنتهجها النظام السابق ، و أهمها الأزمة الإقتصادية الخانقة التي تهدد كيان الدولة ، وكذلك وضع السودان على لائحة الدول الراعية للإرهاب مما جعلها تعيش عزلة وتضييق دولي أثر على مستوى التنمية فيها.

و هو مادعا مجلس السيادة إلى تغيير سياساته الخارجية من أجل فك العزلة الدولية و إمكانية الإستفادة من مختلف المنظمات الدولية ، خاصة في المجال الإقتصادي .

---

[1] فرانس 24 ،" **تشكيل أول حكومة سودانية منذ الإطاحة بعمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/09/06 ، على الرابط https://cutt.us/Zs9lp ، أطلع عليه 2022/04/12 ، على الساعة 15:20.

***عبدالله آدم حمدوك الكناني** ،مواليد 1956/01/01 ، هو رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في السودان ما بين عامي 2019 و2022 حيث استقال ، والأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة .عملَ كخبيرٍ اقتصادي وخبيرٍ في مجال إصلاح القطاع العام .

[2] الجزيرة نت ، "**بموجب إتفاق السلام :البرهان يمنح منطقتي النيل الأزرق و جنوب كردفان الحكم الذاتي**" ، نشر يوم 2021/06/21 على الرابط https://cutt.us/ISsNR ، أطلع عليه 2022/04/12 على الساعة 09:00.

**1/ التطبيع مع إسرائيل** : لقد حاول المكون العسكري وجزء من المكون المدني الوصول إلى المدخل الإسرائيلي لتطوير العلاقة الإيجابية مع الإدارة الأمريكية وتسريع منظومتها البطيئة، وتمهيد العلاقة مع مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، وترويض اللوبي اليهودي الأمريكي المعادي للسودان في هذه المؤسسات، بغرض رفع العقوبات الأمريكية عن السودان وجدولة الديون والعودة إلى منظومة الاقتصاد العالمي.

فمع التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية وشدة الخلاف بين المكونين المدني والعسكري فيها وعدم قدرة أحد الطرفين على حسمها، وتردد الدول الإقليمية والكبرى في الانحياز لطرف على حساب الآخر، وسوء العلاقات مع الكونجرس الأمريكي ، جعلت العلاقة مع إسرائيل" مدخلا مناسبا لتجاوز تلك العقبات[1] .

و قد تم عقد أول لقاء بين البرهان و رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في 3 فيفيري 2020 بأوغندا وإتفق الطرفان على فتح قنوات إتصال بين البلدين ، وفي 23 نوفمبر من العام نفسه اتفقت "إسرائيل" و السودان على تطبيع العلاقات بين البلدين ، بالتزامن مع الإعلان عن توقيع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مرسوما برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب[2] .

**2/ عودة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية** : سعت السلطات الجديدة إلى إعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فبعد أكثر من 25 عاما من القطيعة، قامت الولايات المتحدة برفع تمثيلها الدبلوماسي في السودان من قائم بالأعمال إلى سفير ، وقد أشاد المسؤولون والخبراء بالقرار، ووصفوه بالخطوة المهمة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين .

فالخرطوم في أمس الحاجة إلى الإستقرار السياسي والإقتصادي في هذه الفترة بالعمل على إعادة التواصل مع المجتمع الدولي، وإعادة بناء العلاقات الثنائية في الخارج ومع المانحين الدوليين. ولا شك أن الخبرات و المقومات الشخصية للسفير "جودفري" تؤهله ليكون ذا تأثير كبير على تطوير العلاقات الإقليمية والدولية للولايات المتحدة والسودان ، وهذا ما يؤكد أن هناك تحولا ملحوظا في نظرة الولايات المتحدة إلى السودان. ولا شك أن هذا التوجه يحقق مصلحة متبادلة للطرفين؛ ففي الوقت الذي تحتاج فيه واشنطن إلى مبعوث رفيع

[1] أسامة الأشقر ، التطبيع السوداني–الإسرائيلي و أثره على القضية الفلسطينية ، "**مجلة تقدير إستراتيجي** "،ع.121 ، نوفمبر2020 ، ص 6 .

[2] حسناء رياض عباس ، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية–السودان أنموذج ، "المجلة العراقية للعلوم السياسية "، ع.4 ،2021 ،ص 200 .

المستوى للمساعدة في رعاية انتقال السودان الهش إلى الديمقراطية و رعاية مصالحها في القرن الإفريقي ، فالسودان تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي و السياسي[1] .

إن هذه الفترة غير كافية لتبلور سياسة خارجية متماسكة، وحركة خارجية منتظمة من قبل القائمين على السلطة لكنها تثير تساؤلات حول ملامحها ودوائرها وإتجاهها العام ومدى تكامل الإقتصادي والسياسي فيها وإلى أي مدى تمثل إبتعادا أو إنقطاعا عن الإتجاه العام للسياسة الخارجية لنظام ما قبل البشير[2].

**المطلب الثالث : ملامح المرحلة الإنتقالية و طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية :**

تتسم السياسة السودانية الإنتقالية بعد إنهيار نظام الرئيس عمر البشير بالسيولة الشديدة وتنازع أطراف الوثيقة الدستورية بين المكونين العسكري والمدني، وتعدد منابر التأثير والتفكير لدى المكون المدني وكثرة الخلافات داخله، لأنه كان ائتلافا أفقيا عريضا إتفق على هدف مشترك واحد وهو إسقاط النظام وهو ما تم بدرجة كبيرة ، وهذا ما جعل السياسة السودانية هشة جدا تبحث عن الدعم من محيطها الإقليمي والدولي عبر الفرقاء[3].

**أولا : مكانة المؤسسة العسكرية و المدنية في الوثيقة الدستورية :** لقد حددت الوثيقة الدستورية طبيعة العلاقة بين مكوناتها داخل مجلس السيادة ، وكذالك العلاقة التي تربط بين المجلس و الحكومة المنبثقة عن المرحلة الإنتقالية و حدود كل منها وهذا بفضل المفاوضات التي جمعت المكونين المدني و العسكري و محاولة كل طرف جمع أكبر المكاسب ، وسوف نرى مكانة كل منهما في الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية.

**أ / مكانة المؤسسة العسكرية في الوثيقة الدستورية :** لقد تحصلت على مجموعة من المكاسب وهي :

**1/** المكسب الأكبر بالنسبة إلى العسكريين في الوثيقة الدستورية، هو حصولهم على رئاسة المجلس السيادي خلال الأشهر الواحدة والعشرين الأولى للمرحلة الإنتقالية، وهذا ما يعطيهم منصب "القائد الأعلى للقوات المسلحة" وهو ما يسمح لهم بإدارة أمور الأجهزة العسكرية بحرية أكبر.

**2/** الحصول على مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية ،وهو ما يعزز استقلالية المؤسسة العسكرية بعيداً من التحكم المدني.

---

1 ميرال حسين ،" **ما هي دلالات تعيين أول سفير أمريكي في السودان منذ ربع قرن؟** "،نشرت بتاريخ 2021/12/7 على الرابط https://cutt.us/x9vHw ، أطلع عليه يوم 2022/04/01 ، على الساعة 16:20.

[2] عمر سمير ، **ملامح السياسة الخارجية السودانية بعد تحولات 2019**، المعهد المصري للدراسات ، (جانفي 2020 )، ص1 .

[3] أسامة الأشقر ، **مرجع سابق** ، ص 5 .

**3/** منحت الوثيقة للأعضاء العسكريين داخل مجلس السيادة سلطة تعيين وزيري الدفاع والداخلية وهومكسب آخر لمصلحة إستقلالية الأجهزة الأمنية، إلا أن للمجلس التشريعي الإنتقالي سلطة سحب الثقة من أي عضو من أعضاء الحكومة بمن فيهم وزيرا الدفاع والداخلية .

**ب / مكانة المكون المدني في الوثيقة الدستورية :** إن من بين أهم الأهداف الذي تضمنته الوثيقة الدستورية هو مدنية النظام ، وتمت الإشارة إليه كما يلي :

**1/** أن طبيعة الحكم في السودان يكون على أساس النظام البرلماني ، لما لهذا النظام من القدرة على فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ، و إن إعطاء السلطة الرئيسية للمجلس التشريعي قد يسهم في الحد من سلطات العسكريين داخل الدولة ويدعم أركان الحكم المدني .

**2/** التفوق العددي للمدنيين على حساب العسكريين بواقع 6 مدنيين مقابل 5 عسكريين ، بالإضافة إلى أن المجلس التشريعي يستطيع أن يمرر القوانين التي يصدرها بالأغلبية البسيطة حتى لو اعترض عليها مجلس السيادة .

**3/** حضرت الوثيقة إمكانية الترشح لأعضاء مجلس السيادة في الإنتخابات القادمة.

**4/** السيطرة العددية على مجلس الأمن و الدفاع ، 11 للمدنيين مقابل 9 للعسكريين[1].

و يرى الطالب أن الوثيقة أعطت أفضلية للمكون المدني على حساب المكون العسكري ، و يرجع ذلك إلى:

- ✓ ضغط الشارع الذي أصبح قوة فاعلة ترتكز عليه قوى الحرية والتغيير.
- ✓ الضغوط الدولية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن تضع قدما في القرن الإفريقي من خلال السودان الجديد .
- ✓ فشل الرهان العسكري في فض الإعتصام من أمام مقر قيادة القوات المسلحة ، بالقوة وبالتالي يفاوض من موقع قوة ، أو لايصبح مضطرا إلى تشكيل مجلس السيادة .

إلا أنه بعد نهاية العملية التفاوضية بتأسيس المجلس السيادي ، وتحديد المهام و الأولويات ، و تأسيس الحكومة وبداية العمل على تحقيق الأهداف المرجوة ، كشف عن كثير من الإختلالات بين المكونين الرئيسيين ، و سعي المكون العسكري على بسط سيطرته على المجلس من خلال أهم ورقة بحوزته و هي التنظيم الجيد و السيطرة القائمة على كل الوحدات ، مع الإشارة إلى التوافق بين البرهان كقائد للجيش و أحمد

[1] عبدالله فيصل علام ، **مرجع سابق** ، ص ص 37-40.

دقلو " حميدتي " قائد قوات الدعم السريع المشكلة أساسا من قبائل الجنجويد بالنظر إلى طبيعة العلاقة الموجودة بينهما من خلال العمل في دارفور أيام الحرب .

**ثانيا : جدلية المدني – العسكري و عودة الصراع داخل السلطة السياسية الجديدة .**

رغم التفاؤل الذي ميز الطبقة السياسية و الشعبية في السودان بعد تكوين المجلس السيادي ، كخطوة أولى في طريق التحول الديمقراطي ، إلا أن العلاقة التي ميزت بين المكونين المدني و العسكري ، التي سادها نوع من الشك و الريبة ، أدى ذلك إلى بداية الخلافات بينهم التي جعلت مجلس السيادة على صفيح ساكن وبدأ كل مكون في العمل على إضعاف الآخر.

**1/ ظهور الخلافات بين المدنيين و العسكريين :** فبعد تشكيل الحكومة و في الأسابيع الأولى تبلورت هذه الخلافات في حدثين مهمين أولهما هو إرسال حمدوك خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، من دون التنسيق مع المكون العسكري، يطلب فيه إرسال بعثة أممية تحت البند السادس من الميثاق، لمساعدة السلطة الإنتقالية في السودان ،مما أثار المكون العسكري و إعتبر ذلك إلتفافا على مجلس السيادة ، و عقد إجتماع للمجلس الأعلى للأمن و تقرر إعادة إرسال خطاب آخر عن طريق حمدوك وركّز الطلب المعدل على أن تشمل مهمة البعثة الأممية تحقيق السلام ودعم الإقتصاد وعودة النازحين والإعداد للإنتخابات القادمة ، أما الحدث الثاني الذي أظهر الشكوك المتبادلة فكان إجازة الكونغرس الأميركي قانون التحول الديمقراطي في السودان والمحاسبة والشفافية المالية ، وقد جاء القانون، الذي وقف خلفه ناشطون سودانيون، داعما للمدنيين ملوحا بفرض عقوبات إذا لم يسلم العسكريون رئاسة مجلس السيادة إلى المدنيين بعد انقضاء دورتهم[1] .

هذا و بدأت الخلافات تتوسع بين المكونين المدني و العسكري و محاولة كل طرف تسيير المرحلة حسب إعتباراته و يمكن أن نجمل أهمها في :

**1.1/** الأزمة الإقتصادية التي تعد من بين أبرز نقاط الخلاف ؛ فالإصلاحات الإقتصادية التي اتخذتها الحكومة ، ساهمت في تصاعد الإحتجاجات الشعبية ضد المكون المدني. وهو الأمر الذي يجعل إدارة الحكومة المدنية للملف الإقتصادي محل إنتقادات من الجهات العسكرية. ويرتبط بهذا الشأن الدعم الدولي للسودان، لإعادة اندماجه دوليًا، خاصة الدعم الذي يتلقّاه من الولايات المتحدة، والذي ينصب في أغلبه في

[1] وحدة الدراسات السياسية ، "**مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان** "، أكتوبر 2019 ، ص ص 1-2 .يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/2DF4F .

دعم الحكومة المدنية والتحول الديمقراطي في السودان، بما يحد من دور الجهات العسكرية، ويحصر دورها في الأنشطة التقليدية[1].

و من بين أهم الخلافات في الملف الإقتصادي هو حفاظ المؤسسة العسكرية السودانية على وجود إقتصادي هائل، تسعى إلى الحفاظ عليه وتعزيزه ، حيث تلقت القوات المسلحة السودانية حصة متزايدة من عائدات النفط والذهب في عهد البشير، و بعد إستيلاء قوات الدعم السريع على منجم جبل عامر للذهب في دارفور في عام 2017، بالإضافة إلى سيطرتها على ثلاثة رواسب ذهب سودانية رئيسية أخرى، تحتفظ هذه القوات بالسيطرة على أكثر مصادر الإيرادات الاقتصادية ربحًا في السودان،و قد شددت السلطات المدنية في السودان على الحاجة إلى تأميم احتياطيات الذهب في السودان، لكن هذه التطلعات لم تنجح في كسب الزخم المطلوب ، على الرغم من أن النفوذ السياسي والاقتصادي قصير الأمد للقوات المسلحة السودانية في وضع آمن، إلا أن مسؤولي القوات المسلحة السودانية قلقون من أن سلطتها المؤسسية قد تنهار في نهاية المطاف بسبب الإحتكاكات الداخلية والإستيلاء على السلطات المدنية من البرهان في ماي 2021. ومن أجل منع حدوث هذا السيناريو، استخدمت القوات المسلحة السودانية الإكراه لتهميش المعارضة داخل المؤسسة العسكرية وسعت بنشاط للحصول على دعم دولي من خلال تعزيز أجندة سياسة خارجية مستقلة عن السلطات المدنية السودانية[2].

**2.1/** الإرتباطات الخارجية و تجلى ذلك من خلال الخلاف حول حرب اليمن ، وكذلك التطبيع مع إسرائيل وظلت نقطة المشاركة في حرب اليمن محل نقد لسياسات نظام البشير سواء من الناحية الإنسانية أو الأمنية ، وهو ما يسئ للسودانيين وصورة السودان كبلد مورد لمقاتلين ينظر إليهم البعض كمرتزقة، وهذه النقطة تبدو محل خلاف بين المكون المدني والمكون العسكري للسلطة الإنتقالية السودانية، هذا ما أدى إلى تخفيض القوات السودانية المشاركة في اليمن ضمن عمليات ما يعرف بـ "التحالف العربي" في اليمن وهو ما يؤكد إنتصار رؤية المكون المدني إذ جرى تخفيض هذه القوات من 15000جندي إلى 5000 جندي[3] .

---

[1] شيماء البكش ، "**العلاقات المدنية – العسكرية وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان** "، نشر بتاريخ 2021/09/29 على الرابط https://marsad.ecss.com.eg/62531/ ، يوم 2022/04/12 على الساعة 21:20.

[2] صامويل راماني ،" **تحول سياسي متعثر في السودان**" ، نشر بتاريخ 2021/03/17 على الرابط https://cutt.us/uqksO ، أطلع عليه يوم 2022/04/19 على الساعة 19:25.

[3] عمر سمير ، **مرجع سابق** ، ص3 .

أما الخلاف حول التطبيع مع إسرائيل ، فبعد اللقاء العلني الذي تم بين البرهان و رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في أوغندا في 2020 ، لم تكن الحكومة السوداني برئاسة حمدوك على علم بهذا اللقاء و هو الأمر الذي شكل صدمة على شركاء الوثيقة الدستورية ، الحاكمين للمرحلة الإنتقالية ، مع أن حمدوك كان متفهما لهاته العلاقة و كان يسعى لإستخدامها ، إلا أن القوى المعارضة داخل الحرية و التغيير دفعته للحياد في هذه القضية إعلاميا أمام الشارع السوداني[1] .

[1] أسامة الأشقر ، **مرجع سابق** ، ص ص 6-7 .

## المبحث الثالث : مآلات الإنتقال الديمقراطي في السودان و تداعيات التحول السياسي بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021.

تسارعت الأحداث في السودان بين المكون المدني والعسكري ، و برز ذلك من خلال عدم التناسق والتوافق في إدارة البلاد ، و ساهم في ذلك حدة الإستقطاب الذي ما فتأ يزداد يوما بعد يوم ، إضافة إلى تبادل التهم بينهما وإستمرار الأوضاع على ما هي عليه ممازاد من توتر الشارع السوداني أكثر فأكثر.

ومع إقتراب تسليم السلطة للمدنيين زاد شعور المدنيين بعدم رغبة العسكريين في تسليم السلطة ، و قد كان لإنقلاب سبتمبر الفاشل الدور الكبير في إحداث القطيعة بين المكونين المدني والعسكري وما تلاه من تجاذبات أدت في النهاية إلى إنقلاب البرهان في 25 اكتوبر 2021 و ما مثله من عوائق لإتمام عملية التحول الديمقراطي في السودان.

### المطلب الأول : طبيعة إنقلاب 25 أكتوبر 2021 في السودان و المواقف الدولية منه :

لقد إتسمت مرحلة ما بعد البشير بكثير من الصراعات بين المكون العسكري و المكون المدني ، منذ الأسابيع الأولى لتشكيل المجلس السيادي و حكومة حمدوك على وجه الخصوص ، لقد بقي الإستقطاب السياسي يزداد بسبب الإختلافات الكبيرة في وجهات نظر المكونين لمختلف القضايا المطروحة داخليا و خارجيا حتى وصل الأمر إلى مرحلة الإنسداد ، وهذا ماكان ينذر بحدوث شيء ما .

**أولا : الوضع السياسي و الأمني قبيل الإنقلاب :**

لقد تميز الوضع العام في السودان قبيل إنقلاب 25 أكتوبر 2021 بتسارع الأحداث السياسية و الأمنية على حد سواء ، وهو ما ساهم و مهد لحدوث الإنقلاب ، و يمكن إجمال ذلك كما يلي :

**1/ الإنقسام المدني– مدني** : إن الخلافات بين المكونات المدنية نفسها لا تزال السبب الرئيس في استمرار الشقاق بين المكونات المدنية، فلكل من حزبي الأمة والشيوعي على سبيل المثال رؤى مختلفة حول كيفية الإصلاح، وكذلك رؤى متمايزة بينهما وبين باقي مكونات الحرية والتغيير ، و لا تزال مبادرة إصلاح الحاضنة السياسية للحكومة المدنية تراوح مكانها ، مع إتجاهات ترى تصاعد التحفظات من جانب بعض القوى المدنية على أداء الحكومة، وإتجاهات أخرى ترى أن هذه المكونات لا تمتلك برنامجا للعمل بالأساس، إمكانية تجاوز حمدوك لها إذا كانت لديه الرؤية والبرنامج التنفيذي الذي يساعده على تجاوز خلافات الحرية والتغيير[1].

[1] شيماء البكش ، **مرجع سابق** .

**2/ أزمة شرق السودان** : بداية من 17 سبتمبر 2021، أعلن سودانيون موالون لمحمد الأمين ترك، زعيم قبيلة البجا، وهي إحدى أكبر المكونات السكانية في شرق السودان، إغلاق الميناء الرئيسي للبلاد ووضعوا حواجز في العديد من المدن والنقاط الواقعة على الطريق الرئيسي الذي تمر به صادرات وواردات البلاد، وكذلك إغلاق خطي تصدير واستيراد النفط ، و كانت أهم مطالبهم هي : إيقاف مسار شرق السودان الموقع في جوبا ، حل حكومة الحمدوك و تعويضها بمجلس عسكري مؤقت ، و حل لجنة تفكيك تنظيم الإخوان[1] .

**3/ عودة الإنقلابات العسكرية** : لقد إتسمت المرحلة الإنتقالية بحدة الإستقطاب بين المكونين المدني و العسكري ، إزداد كلما إقترب موعد تسليم السلطة للمدنيين ، في خضم هذه التجاذبات كان هناك صراع آخر داخل المؤسسات الأمنية بالرغم من التوافق التام بين البرهان و حميدتي ، من أبرز نتائجه هو عودة الإنقلابات إلى السودان ، في محاولة لإجهاض مسار التحول الديمقراطي ، و كذلك محاولة لإعادة نظام البشير على حسب تصريحات المسؤولين السودانيين .

**أ/ إنقلاب هاشم عبد المطلب2021** : لقد تمت هذه المحاولة في 11 جويلية2021 و أعلن الجيش عن إحباط المحاولة الإنقلابية التي هدفت للإطاحة بالمجلس العسكري، وتم اعتقال 12 ضابط[2].

وكان الجيش قد ألقى القبض على رئيس هيئة الأركان السابق الفريق عبد المطلب، وعدد من ضباط الجيش وجهاز المخابرات ومجموعة من قيادات حزب الإسلاميين، بعد المحاولة الانقلابية التي دبرها هؤلاء بهدف إعادة السلطة إلى حزب البشير من الإسلاميين الذين أسقطت ثورة شعبية حكمهم قبل نحو 3 أشهر من المحاولة الانقلابية[3] .

**ب/ إنقلاب سبتمبر 2021** :شكل هذا الإنقلاب أعلى درجات الإستقطاب بين المكونين العسكري و المدني ،حيث شهدت السودان محاولة انقلابية فاشلة يوم 21 سبتمبر 2021 ، و قد تم اعت قال جميع المتورطين بزعامة اللواء الركن عبدالباقي بكراوى المقرب من نظام الرئيس عمر البشير، حيث قد استهدف مدبرو

[1] عربية سكاي نيوز ، **أزمة شرق السودان.. خطة الإخوان لحصار الخرطوم** ، نشرت بتاريخ 2021/10/10 على الرابط https://cutt.us/le9Rj ، أطلع عليه يوم 2022/04/22 على الساعة : 22:30.

[2] عادل عبد الرحيم ،**3 ناجحة و8 فاشلة.. سجل حافل بالانقلابات في السودان** ، نشرت بتاريخ 2021/09/21 على الرابط https://cutt.us/aBRsM ، أطلع عليه 2022/02/15 على الساعة 20:30.

[3] أحمد يونس ، **السجن 9 سنوات لقائد الجيش السوداني السابق** ، نشرت بتاريخ 2022/03/15 ، على الرابط https://cutt.us/KgICY ، ، أطلع عليه يوم 2022/02/13 على الساعة : 22:30.

الانقلاب السيطرة على الإذاعة والتلفزيون الرسميين فى أم درمان، ثم اعتقال أعضاء مجلس السيادة برئاسة عبدالفتاح البرهان، وأعضاء حكومة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك[1] .

فجر هذا الإنقلاب حرب تصريحات بين المكون المدني و العسكري ، فقد قال المكون المدني بضرورة حماية التحول الديمقراطي الحاصل في السودان ، و رد عليه كل من البرهان ب " حماية الثورة ممن ؟" و بعد يوم صرح البرهان ب " أن القوى السياسية انشغلت بالصراع على السلطة والمناصب؛ ما أسهم في وقوع المحاولة الانقلابية. وأضاف أن المؤسسة العسكرية لن تترك جهة واحدة تتحكم في مصير البلاد وسار الفريق حميدتي نائب رئيس مجلس السيادة، وقائد قوات الدعم السريع، على نهج البرهان في مهاجمة المدنيين، وتأكيد مسؤوليتهم في الفشل.

وفي رده على تصريحات البرهان وحميدتي، صرح عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان، بأن ما يدور في الساحة السياسة من سجالات بين المكون العسكري و السياسي يرمي إلى تغيير المعادلة السياسية من قبل العسكريين، مشيرا إلى أن ما أطلقه رئيس المجلس السيادي ونائبه في هذا الخصوص أخطر من محاولات الانقلاب الفاشلة نفسها[2] .

**ثانيا : تصاعد التوترات السياسية و إنقلاب 25 أكتوبر 2021 :** لقد شكل الوضع السياسي و الأمني قبيل إنقلاب البرهان مجموعة الأسباب و العوامل ، التي أدت إلى القطيعة بين المكونين المدني و العسكري اللذين كانا يتنازعان للسيطرة على البلاد مع اقتراب موعد تسليم العسكر السلطة للمدنيين ، ما مهد إلى إنقلاب 25 أكتوبر 2021 .

**1/ أهم دوافع الإنقلاب:**

– قضية نتائج التحقيق في فض الإعتصام أمام القيادة العامة 2019 الذي يعتقد أن المكون العسكري متورط فيه، وهي تش كِّل للمكون المدني أساسا قانونيا وسياسيا لإخراج قيادات المكون العسكري من المشهد.

– تسليم المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية ، حيث إن ذلك يقود الى توريط بعض قادة المكون العسكري لتاريخهم وخدمتهم في النظام السابق ومزاعم تورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان.

[1] حمدي عبد الرحمان ، "**دلالات المحاولة الإنقلابية الفاشلة في السودان**" ، نشرت بتاريخ 2021/9/28 ، على الرابط https://cutt.us/viua0 ، أطلع عليه يوم 2022/02/15 على الساعة 16:20.

[2] وحدة الدراسات السياسية ،" **مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان**" ، مرجع سابق ، ص 2 .

– طرح إعادة هيكلة القطاع الأمني بحيث يجري دمج "قوات الدعم السريع"، بجانب تجريد الأجهزة الأمنية من مؤسساتها الإقتصادية .

– مسألة انتقال رئاسة المجلس السيادي من المكون العسكري إلى المكون المدني بعد انتهاء مدة رئاسة الأول؛ حيث يرى المكون العسكري أن قضية إنتقال الرئاسة إلى المكون المدني باتت تتضمن مؤامرة تحاك ضده، كما يعتقد أيضا أن تولي المدنيين رئاسة المجلس السيادي يعني تهديدا للأمن القومي للبلاد[1] .

**2/ إنقلاب 25 أكتوبر 2021:** من الواضح أن الأسابيع التي قادت إلى انقلاب 25 أكتوبر ، كانت حافلة بالتوترات بين القيادتين العسكرية والمدنية اللتين كانتا تتنازعان للسيطرة على البلاد مع اقتراب موعد تسليم العسكر السلطة للمدنيين ، إذ تسابق كل منهما في حشد وتنظيم الاعتصامات.

حيث نظم المتظاهرون المؤيدون للجيش احتجاجًا في الخرطوم للمطالبة بانقلاب عسكري، سمح لهم بالوصول إلى بوابات القصر الرئاسي، ودعوا الفريق عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، للسيطرة على البلاد وعلى مجلس السيادة ، واصل المتظاهرون المؤيدون للجيش اعتصامهم خارج القصر الرئاسي في الخرطوم حتى 21 أكتوبر ، و قد خرج مئات الآلاف من المتظاهرين المؤيدين للمدنيين في مدن حول السودان بما في ذلك الخرطوم وأم درمان وبورتسودان وعطبرة إلى الشوارع لدعم الحكومة المدنية[2] .

و في صبيحة يوم 2021/10/25 أطاح العسكريون بشركاءهم المدنيين في السلطة ،و إعتقلت وحدات من القوات المسلحة نحو 300 شخصا من المدنيين الذين شغلوا مناصب حكومية وسياسية رفيعة، وأعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان في بيان ، حالة الطوارئ، وحل مجلس الوزراء والسيادة، وتشكيل مجلس وزراء من كفاءات، وتعطيل العمل بمواد من الوثيقة الدستورية[3] .

**ثالثا :المواقف الدولية من إنقلاب 25 أكتوبر 2021 :** لقد أدى هذا الإنقلاب إلى ردود دولية و إقليمية كثيرة نذكر أهمها .

---

[1] عباس محمد صالح ، **قراءة في إنقلاب 25 أكتوبر 2021** ، صادر عن مركز الجزيرة ، بتاريخ 2021/11/15 ، يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/DymqV .

[2] بشرى جاسم ،**الانقلاب العسكري 25 تشرين الأول في السودان المواقف الداخلية والخارجية** ، نشر بتاريخ 2021/11/9على الرابط https://democraticac.de/?p=78387 ، أطلع عليه 2022/04/12،على الساعة 14:00.

[3] وحدة الدراسات السياسية ، **مآلات الإنتقال السياسي في السودان بعد إنفراد المكون العسكري بالسلطة** ،نوفمبر 2021 يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/kBYwe .

**1/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية** : حيث أدان وزير الخارجية الأميركي ما وصفه بإجراءات القوات المسلحة السودانية ورفض حل الحكومة الإنتقالية التي يقودها المدنيون وأعلن على الفور تجميد مساعدات مالية بقيمة 700 مليون دولار. فيما أعرب المبعوث الأميركي الخاص إلى القرن الإفريقي، جيفري فيلتمان ، عن قلقه إزاء هذا الإنقلاب [1].

**2/ موقف مصر** : شددت مصر على أن أمن واستقرار السودان جزء لا يتجزء من أمن واستقرار مصر والمنطقة، ودعت كافة الأطراف السودانية إلى تحمل المسؤولية وضبط النفس لتغليب المصلحة العليا للوطن والتوافق الوطني.

**3/ موقف تركيا** : أعلنت أنها ، تشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء المتعلقة بمحاولة الانقلاب في السودان ، وتؤكد على أن تلتزم جميع الأطراف في السودان بالالتزامات الواردة في إطار الإعلان الدستوري والامتناع عن تعطيل العملية الانتقالية.

**4/ الإتحاد الإفريقي** : أدان سيطرة الجيش السوداني على السلطة وحل الحكومة الانتقالية ورفض بشكل كامل تغيير الحكومة غير الدستوري الذي اعتبره أمرا غير مقبول وإهانة للقيم المشتركة والمعايير الديموقراطية للاتحاد الإفريقي.

**5/ هيئة الأمم المتحدة** : قلقة جداً بشأن التقارير حول انقلاب جار ومحاولات لتقويض عملية الانتقال السياسي في السودان.

**6/ الجامعة العربية:** أعربت عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في السودان وطالبت جميع الأطراف السودانية بالتقيد بالوثيقة الدستورية التي تم توقيعها في 2019[2].

**المطلب الثاني : الإستقطاب السياسي في السودان بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021 .**

غداة الإنقلاب الذي قاده البرهان بمباركة المؤسسة العسكرية و جزء مهم من الحركات المسلحة ، وجزء من المكون المدني ، كانت القرارات الذي إتخذها البرهان تصب في تعزيز السلطة العسكرية على حساب المكون المدني في مجلس السيادة و هذا بتعطيل العمل بعدة مواد من نص الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية ، و هذا مازاد من حدة الإستقطاب السياسي في هذه المرحلة .

[1] عباس محمد صالح ، **مرجع سابق** ، ص 4.

[2] بشرى جاسم ، **مرجع سابق** .

**أولا : أهم التعديلات على الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية** : لم يعلق العمل بالوثيقة الدستورية كاملة ولكن تم تعطيل العمل ببعض المواد التي تنص على الشراكة مع قوى الحرية والتغيير. فقد أعلن إيقاف العمل بأحكام المادتين 11 و12 الخاصتين بتشكيل و اختصاصات مجلس السيادة الانتقالي و هو ما يعني أن رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة هو البرهان بدون مشاركة قوى الحرية والتغيير. وكان من المفترض أن يتخلى البرهان عن رئاسة المجلس السيادي لرئيس مدني في 17 نوفمبر 2021، ومن أبرز المواد الملغاة المادة 15 الخاصة بتعيين واختصاصات مجلس الوزراء الانتقالي، حيث كانت قوى الحرية والتغيير تملك سلطة تعيين رئيس مجلس الوزراء ، بمقتضى ذلك التعطيل يصبح البرهان قادرا على تعيين حكومة كفاءات وطنية .

كما علق البرهان المادة 24 فقرة 3 التي تنص على أن يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على الإعلان ، وبهذا يصبح الجيش مطلق اليدين في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي وعد البرهان بأنه سوف يتألف من الشباب [1].

**ثانيا : موقف القوى السياسية من الإنقلاب** : لقد تميزت مرحلة ما بعد الإنقلاب بحدة الإستقطاب السياسي في الطبقة السياسية ، بين مؤيد للمكون العسكري و مناهض له، و أهم ما ميز هاته المرحلة هو دخول الحركات المسلحة على خط الإنقلاب و التجاذبات السياسية الحاصلة في هاته المرحلة.

إذ حذر رئيس حركة تحرير السودان الذي عين قبل أشهر حاكما لإقليم دارفور، في مقابلة تلفزيونية أنه "إذا انفضت شراكتنا فسوف تكون حربا شاملة"، وذلك في إشارة إلى ما تراه الحركات الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام على أنه استحقاقاتها في شراكة وقسمة السلطة، علما بأن هذه الحركات أو جلها دعمت انقلاب 25 أكتوبر، وشاركت فيه وفي دعمه[2] .

أما قوى الحرية والتغيير، مجموعة الميثاق الوطني، فقد أعلنت دعمها لما قام به البرهان ، و من جهة أخرى أبدى المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير رفضه القاطع للانقلاب العسكري، ففي بيان

[1] حمدي ع الرحمان حسن ، "**الجيش و معضلات التحول المتعثر في السودان**" ،نشرت بتاريخ 2021/10/31 على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17298.aspx ، أطلع عليه 2022/02/03 عاى الساعة 14:00.

[2] عثمان ميرغني ، "**هل عاد السودان من حافة الهاوية**" ، جريدة الشرق الأوسط ، ع.15703 ، 2021/11/25 ، يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/DPQjV .

صدر بعد اجتماع عقد في دار حزب الأمة القومي، طالب المجلس بعودة المؤسسات التي جرى حلها، وإطلاق سراح المعتقلين، ومحاكمة الإنقلابيين، وعبرتجمع المهنيين (جناح الأصم) عن رفضه الانقلاب وعن أمله في عودة التجمع موحدا، وأعلن العصيان المدني ، و أيضا أعلن الحزب الشيوعي الذي انسحب من قوى الحرية والتغيير، رفضه الانقلاب ودعا إلى مقاومته. وقد صرح القيادي في الحزب، كمال كرار، أن عودة الشراكة السابقة بين المكونين العسكري والمدني ليست حلا للأزمة الراهنة، فتلك الشراكة باتت غير ذات جدوى[1] .

**ثالثا : إتفاق نوفمبر بين البرهان و حمدوك :** لقد ساهمت ردت الفعل القوية للشارع السوداني من خلال رفضها للإنقلاب و الخروج إلى الشارع و إعلانها العصيان المدني في مختلف مدن السودان ، زيادة على قوة المواقف الدولية المناهضة للإنقلاب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بإعلانها على حزمة من العقوبات ، وبدأ الكونغرس يتحرك لإضافة تعديل على قانون دعم الانتقال الديمقراطي في السودان يفرض عقوبات منتقاة ضد قيادات عسكرية وقوات الدعم السريع وبعض مؤسساتها. هذا الضغط كان وراء الإسراع بتوقيع الاتفاق السياسي بين البرهان و الحمدوك الذي أمل المكون العسكري أن يوقف تبني الكونغرس لقراره [2].

لقد وقع الإتفاق في ال 20 نوفمبر 2021 ، بين البرهان و الحمدوك و اشتمل على نحو 14بندا ، أهمها: التأكيد على أن الوثيقة الدستورية لسنة 2019وتعديل 2020هما المرجعية الأساسية لاستكمال الفترة الانتقالية مع مراعاة الوضعية الخاصة بشرق السودان، وتعديل الوثيقة الدستورية بالتوافق بما يضمن مشاركة سياسية شاملة، والتأكيد على الشراكة القائمة بين المدنيين والعسكريين وتشكيل حكومة كفاءات،وأن يكون مجلس السيادة الانتقالي مشرفا على تنفيذ مهمات الفترة الانتقالية، وإدارتها بموجب إعلان سياسي يحدد إطار الشراكة بين القوى السياسية والمدنية والمكون العسكري ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والإسراع في تكوين مؤسسات الحكم الانتقالي، وإطلاق حوار موسع من أجل قيام المؤتمر الدستوري، وإعادة هيكلة لجنة تفكيك نظام الرئيس البشير ومراجعة عملها، والعمل على بناء جيش قومي موحد [3].

---

[1] وحدة الدراسات السياسية ، **مآلات الإنتقال السياسي في السودان بعد إنفراد المكون العسكري بالسلطة** ، مرجع سابق ، ص 2 .

[2] عثمان ميرغني ، **مرجع ، سابق** .

[3] العربي الجديد ، **السودان: البرهان وحمدوك يوقعان على إعلان سياسي وسط تظاهرات رافضة** ، نشر بتاريخ 2021/11/21، على الرابط https://cutt.us/w9eYt ، شوهد يوم 2022/01/04 على الساعة 20:20.

**رابعا : ردود الفعل على الإتفاق** : على عكس ما كان متوقعا ، كان لهذا الإتفاق ردود قوية من المكون المدني المعارض للإنقلاب زادت في حدة الإستقطاب الحاصل بعد الإنقلاب .

وقد بينت ردود الأفعال مدى الإنقسام الحاصل لدى المكون المدني و عدم قدرته على بلورة رد موحد يزيد من قوة هذا المكون ، فهناك من رفضه جملة وتفصيلا مثل تجمع المهنيين بجناحيه ، والمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير .أما حزب الأمة القومي فقد أدى هذا الإتفاق إلى إنقسام كبير فيه بين قياداته بين مؤيد و رافض مما أدى إللا ظهورحركة تصحيحية فيه تدعوإلى إقالة رئيسه .

أما في جانب المؤيدين للإتفاق، فتبرز الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.وأيدته أيضا أحزاب من المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير وهو ما يبرز حدة الإستقطاب السياسي و كثرة الإنقسامات داخل المكون المدني .

أما دوليا فقد كان ردود الفعل مجمعة على الترحيب بالإتفاق سواء من الدول كمصر و الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها ، أو من المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي[1].

**خامسا: إستقالة حمدوك و ضبابية المشهد السياسي** : لقد أدى إتفاق البرهان–حمدوك إلى ردود فعل زادت من صعوبة تطبيق بنود هذا الإتفاق ، ومن خلالها صعوبة تشكيل الحكومة ، و من بين أهم العقبات نجد مايلي:

**1/** إصرار البرهان على تشكيل حكومة لا سياسية من الوزراء "التكنوقراط"، ما يعني إقصاء قوى إعلان الحرية والتغيير، و قد انزعج حمدوك من محاولة المكون العسكري لجم صلاحياته، خرقا للالتزام الذي قطعه البرهان بموجب إتفاق 20 نوفمبر والقاضي بعدم التدخل بعمل الجهاز التنفيذي.

**2/** الضغوط الممارسة على حمدوك بتواصل المظاهرات في الشوارع و تآكل التوافق السياسي بينه وبين المكون المدني، والذي لم يصمد بنفس الدرجة من الالتزام والتناغم التي بدأ بهاما أدى إلى الوتيرة المتسارعة للتباعد والانقسام بين الشريكين [2].

**3/** إصرار وزراء الحركات المسلحة على الإحتفاظ بمناصبهم باعتبارها مكتسبات إتفاق السلام ، فضلا عن إستمرار القتل والعنف في مواجهة التظاهرات وإعادة صلاحيات الاعتقال لجهاز المخابرات[1] .

---

[1] وحدة الدراسات السياسية ، **المشهد السياسي في السودان بعد إتفاق نوفمبر**، 7ديسمبر 2021 ، يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/Q4LXJ ، ص ص 1-2.

[2] يزيد صايغ ، "**إستقالة رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك**" ، نشر بتاريخ 2022/01/10 ، على الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/86159 ، شوهد يوم 2022/05/03 على الساعة 14:45.

وقد أعلن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك استقالته في2022/01/02 ، معللا فشل جهوده لإحداث إجماع سياسي وطني ضروري للإيفاء بما وعدنا به المواطن من أمن وسلام وعدالة وحقن للدماء، فاتحا المجال لتأزم الوضع السياسي أكثر فأكثر ، و زيادة خطر فشل تجربة التحول الديمقراطي الأخيرة .

**سادسا : أهم نتائج الإنقلاب و تأزم الوضع السياسي في السودان :**

– عجز قادة الإنقلاب عن إقناع الشارع المنتفض برغبتهم في تصحيح مسار الثورة، و عدم التمكن من تعيين رئيس وزراء جديد عقب إستقالة حمدوك .

– التعثر في تشكيل بقية مؤسسات السلطة الانتقالية من برلمان ومفوضيات مستقلة، وحكومات الولايات التي لا تزال تدار بولاة مكلفين .

– أخفق قادة الانقلاب العسكري، وبدرجة كبيرة، في إدارة دفة الاقتصاد ما أدى إلى تدهور كبير في قيمة العملة السودانية .

– تشهد الخرطوم فلتانا أمنيا وعمليات نهب واسعة، مع استمرار النزاعات القبلية في العديد من المناطق، خصوصا في إقليم دارفور، غربي البلاد، وقد أودت بحياة العشرات منذ الانقلاب[2].

**المطلب الثالث : عوائق التحول الديمقراطي في السودان و آفاقه :**

إن عملية التحول الديمقراطي هي مرحلة مستمرة ، لا يمكن أن تقع بين ليلة و ضحاها ، و بالنظر الى التطورات على الساحة السودانية بين القوى العسكرية والمدنية والتي أعقبت سقوط نظام الإنقاذ ، سيلاحظ بأن مسار التحول الديمقراطي في السودان يواجهه العديد من المعوقات .

**أولا : أهم معوقات التحول الديمقراطي في السودان .**

**1/ الإرث التاريخي من التجارب السابقة و ضعف بنية الدولة :** يمثل الإرث التاريخي الذي ورثته السلطات السودانية ما بعد البشير ، من خلال التجارب السابقة للتحول الديمقراطي و ما مثله ضعف بنية الدولة منذ نشأتها ، أحد أهم العوائق التي تهدد عملية التحول الديمقراطي .

إن ضعف بنية الدولة السودانية مرتبط بنشأتها الأولى في عهد الحكم التركي–المصري ،ثم الحكم الإنجليزي–المصري الذي وضع لبنات هيكلها الوظيفي لتطوير مواردها الطبيعية والبشرية لخدمة أولويات المستعمر،

[1] ميعاد مبارك ، "**أسباب إستقالة حمدوك** "، نشرت بتاريخ 2022/01/03 ، على الرابط https://cutt.us/DkoPw ، شوهد بتاريخ 2022/05/03 على الساعة 15:15.

[2] عبد الحميد عوض ، "**إنسداد سياسي في السودان: رهان على شهر الثروات و الإنتفاضات**" ، نشرت بتاريخ 2022/4/2، على الرابط https://cutt.us/qMGck ، شوهد يوم 2022/04/25 ، على الساعة 21:30.

دون النظر في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية وتنمية قدراتها الاقتصادية والاجتماعية ولذلك حملت معها جينات النشوء المتمثلة في عدم التجانس الجغرافي، والتاريخي، والثقافي، والاجتماعي، فضلا عن ضعف آليات الاندماج الوطني أو بناء الوحدة الوطنية وفي عهد نظام الإنقاذ تراكم هذا الضعف بخلق مؤسسات مدنية وعسكرية موازية لمؤسسات الدولة الوطنية بالإضافة إلى فشلها في إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي والديني، و لذلك فإن الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 قد نصت على ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة في أكثر من مرفق حيوي[1] .

إضافة إلى ضعف بنية الدولة ، فالتجارب السابقة للتحول الديمقراطي ، تمثل أيضا أحد أهم العوائق أمام التحول الديمقراطي ، وهذا بفعل التآمر المدني العسكري سواء خلال فترة حكم إبراهيم عبود ، النميري ، و البشير فكل تلك التجارب أجهضت بفعل التحالف المدني–العسكري[2] .وهذا ما نلاحظه في التجربة الحالية من خلال التحالفات العسكرية –المدنية للبرهان و بعض المكونات المدنية ، سواء في الإنقلاب أو في تشكيل الحكومة.

**2/ العوائق السياسية و الإجتماعية:** وتتمثل هذه العقبات في الإقصاء والتهميش وعدم المشاركة الحزبية والسياسية الفاعلة واستئثار فئة معينة بمقاليد السلطة والحكم ،فقد لعب الصراع الحزبي الدور المحوري في إجهاض عملية التحول الديمقراطي في السودان .

فإنقلاب النميري الذي كان بتدبير كامل من الأحزاب والتنظيمات اليسارية، و انقلاب البشير الذي كان بتخطيط وتنفيذ حزب الجبهة الإسلامية القومية [3]، حيث باتت الولاءات عرضة للبيع والشراء بهدف تحقيق المطالب أو الأجندات السياسية للأشخاص والمجموعات المتنافسة. وضاعف ذلك من صعوبات إمكانية تكوين كتلة تاريخية تضطلع بمشروع وطني، يمكن أن يقوم على قاعدة سياسية راسخة ومتماسكة، كما تراجعت القدرة على إنتاج أفكار أو مساهمات محلية في اجتراح حلول ملموسة للقضايا الوطنية.

فضلا عن ذلك، فقد أدى الاستقطاب السياسي إلى تفسخ الحياة السياسية ، حيث نجم عن ذلك،خاصة بعد

[1] التجاني عبد القادر حامد، "**دارفور وأزمة الدولة السودانية**"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013) ص 73.

[2] آدم محمد أحمد ،آفاق التحول الديمقراطي في السودان و معوقاته ، **متابعات إفريقية** ،ع.14 ، جويلية 2021،ص 36.

[3] **مرجع نفسه** ، ص 35.

التغيير في 2019 بروز عدة ظواهر كانت خصما من دور الأحزاب الوطنية مثل صعود الحركات المتمردة ، العشائرية و القبلية ، و بروز دور المجتمع المدني كبديل عن الأحزاب [1].

كذلك فإن مسألة الديمقراطية في حاجة إلى بيئة تستوعب المفاهيم التي تتعلق بالديمقراطية مثل العدالة الاجتماعية وسيادة حكم القانون، من خلال الدستور الذي يتوافق عليه الشعب، وكذلك من خلال رفع الوعي الديمقراطي وسط المواطنين، وهذا يتطلب بعدا ثقافيا يتمثل في تعميق مبدأ المواطنة والمساواة، وبعدا آخر مؤسسيا، وذلك بتطبيق هذا المفهوم على مستوى المؤسسات داخل الدولة[2] .

**3/ المعوقات الإقتصادية** : تعد الأوضاع الاقتصادية أبرز معوقات التحول الديمقراطي في السودان، فقد كانت الضغوط الاقتصادية والمعيشية السبب المباشر في سقوط الحكومات العسكرية والمدنية في السودان من قبل إنقلاب 2019 ، حيث تشهد السودان أزمة مركبة ، منها عجز الموازنة العامة للدولة من 13 مليار دولار قبل إنفصال الجنوب إلى 25 مليار دولار سنة 2018 ، تراكم الديون الخارجية التي وصلت إلى 54 مليار دولار منها 37مليار خدمة الديون ، و ماتبعه من رفض المؤسسات المالية لإقراض السودان حتى سداد ديونها [3].و هذا ما أدى إلى زيادة التضخم ، تدني سعر العملة ، و فقدان الثقة في البنوك المحلية و العمل المصرفي.

و لعل مازاد في تأثير العامل الإقتصادي هو هيمنة المؤسسة العسكرية على جزء كبير من الإقتصاد السوداني و محاولة الحفاظ عليه و منها سيطرة قوات التدخل السريع بقيادة حميدتي على منجم جبل عامر للذهب في دارفور في عام 2017، بالإضافة إلى سيطرتها على ثلاثة رواسب ذهب سودانية رئيسية أخرى، تحتفظ هذه القوات بالسيطرة على أكثر مصادر الإيرادات الاقتصادية ربحا في السودان[4] .

---

[1] عباس محمد صالح ، **مرجع سابق** ، ص 7 .

[2] مزمل ضي العباس ، "**هل يفشل التحول الديمقراطي في السودان** "، نشر بتاريخ 2021/11/10 على الرابط https://cutt.us/MYGfk ، شوهد يوم 2022/05/04 على الساعة 14:30.

[3] عبد الهادي عماد،" **ديون السودان الخارجية : أعباء ثقيلة و فشل بالسياسات الإقتصادية**" ،نشر بتاريخ 2019/05/30 على الرابط https://kushnews.net/2019/05/162737 ، شوهد يوم 2022/05/04 على الساعة 15:20.

[4] صامويل رامانى ، **مرجع سابق**،شوهد يوم 2022/02/10 على الساعة 22:00.

وقد ورث مجلس السيادة ظروف اقتصادية بالغة التعقيد حيث يخيم على البلاد شبه الانهيار الاقتصادي منذ عهد البشير، فقد وجدت حكومة حمدوك أن الموارد الأساسية للبلاد خارج ولاية وزارة المالية مثل الذهب والثروة الحيوانية وغيرها [1].

**4/ تدخل الجيش في السياسة و تعاضم قوة الحركات المسلحة :** لقد شكلت الإنقلابات العسكرية عقبة كبرى أمام التحول الديمقراطي ، فالتجارب الديمقراطية السابقة في السودان أجهضت بإنقلابات عسكرية ،إستولت من خلالها على أطول الفترات حكما في تاريخ السودان .

و جاء تشكيل الحكومة الإنتقالية تكريسا لتدخل الجيش في الحياة السياسية بشكل مباشر ، فقد هيمن الشق العسكري على الوزارات الأمنية الأمر الذي جرد حكومة حمدوك من كل عناصر القوة المعينة على تنفيذ قراراتها خاصة فيما يرتبط بملاحقة الفاسدين من عناصر النظام السابق، ومراقبة الموارد الاقتصادية ، فأصبحت القوات النظامية بذلك أكبرمهدد لإستكمال التحول الديمقراطي بالبلاد[2] .

و أيضا تشكل الحركات المسلحة تهديدا لإتمام عملية التحول الديمقراطي ، و هذا لأن مكاسبها تكون غالبا شخصية أو مناطقية ، فتأييدها لإنقلاب 2021/10/25 دليل على ذلك ، و معارضتها للتخلي عن مكاسبها الوزارية أثناء تشكيل حكومة حمدوك الثانية دليل آخر على تهديدها للتحول الديمقراطي .

ولهذا يمثل إحلال و بناء السلام في كل أنحاء السودان والتعاطي مع الحركات المسلحة تحدي مهم، وأن لا يقتصر حل تلك القضايا العالقة على مجرد حصول زعماء الحركات المسلحة على تمثيل سياسي فحسب، ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة هيكلة الدولة السودانية ذاتها [3].

**ثانيا : آفاق التحول الديمقراطي في السودان :** تعتبر إنتفاضة 2018 الأوسع انتشارا في جغرافية السودان الممتدة، والأكثف مشاركة من كافة شرائح المجتمع السوداني،و يضع هذا الإختبار الطبقة السياسية السودانية بصورة عامة،أمام مجموعة من التحديات لإتمام عملية التحول الديمقراطي هي:

- تهيئة المناخ السياسي الملائم لنجاح الانتقال.
- تعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة القضايا والتحديات الكبرى للبلاد.
- إعادة صياغة البنية الدستورية والقانونية للدولة على أسس ديمقراطية .

---

[1] فريق التحرير، "**تغول اقتصاد الجيش السوداني**" ، بتاريخ 2020/12/15 على الرابط https://cutt.us/R8h2F شوهد يوم 2022/05/03 على الساعة 21:00.

[2] آدم محمد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 39.

[3] أحمد الشوري بوزيد، **مرجع سابق**،ص22.

- ضمان كفاءة الأداء التنفيذي لأجهزة الدولة[1].

[1] إبراهيم أبو الشوك ،"**الإنتقال الديمقراطي في السودان 2019- 2022** "( قطر :الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات،2020)ص12.

# خاتمـة

من خلال ما سبق ذكره ، فإن نجاح الإنتفاضة الشعبية في السودان من تغيير موقف الجيش الذي رعى نظام حسن البشير لمدة 30 سنة متواصلة ، لتكون أطول فترة حكم في السودان بعد الإستقلال.
حيث أعطى بذلك الجيش صورة مستمرة ونموذج يعيد نفسه في السودان ، فالحكومات العسكرية يتم إسقاطها بإنقلاب عسكري إستجابة لضغوطات الشارع ، وتعتبر الإنتفاضات الشعبية الوسيلة الوحيدة التي استطاعت إسقاط الأنظمة العسكرية في السودان ، بالنظر الى عدد الإنقلابات الفاشلة التي لم تستند إلى إنتفاضة شعبية إبان حكم هذه الأنظمة.
أما الأنظمة المدنية ، فحجم المشاكل السياسية والإستقطاب الحاد بين القوى السياسية المدنية ، يؤدي الى إنقلاب الجيش عليها ، و يتم ذلك بتحريض أو بمساعدة حزب أو فصيل سياسي كما حدث مع عبد الله خليل سنة 1959 ، والحزب الشيوعي سنة 1969 ، والجبهة الإسلامية سنة 1989، و جبهة الحرية و التغيير سنة 2019.

لقد شهد السودان عدة أنظمة ، تداولت على الحكم فيه، منها ثلاثة أنظمة ديمقراطية ، وثلاثة أنظمة أخرى عسكرية ، لم تستطع هذه الأنظمة أن ترسي دعائم الدولة التي تضمن الإستقرار بمختلف أشكاله ، بسبب ضعف الحكومات ، و التعدد الإثني و الثقافي ، وكذلك الصراع السياسي بين مختلف الأحزاب ، التي لم تكن مهيئة للعمل السياسي كأحزاب ديمقراطية ، ففي الديمقراطيات الثلاث لم يستطع أي حزب الحصول على الأغلبية في الإنتخابات البرلمانية مما حتم عليها الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى ، هذه التحالفات سرعان ما فشلت في إدارة المرحلة بسبب حدة الإستقطابات السياسية و الرؤية الضيقة و المصلحية التي تتميز بها هاته الأحزاب ، مما فتح المجال للإنقلاب العسكري عليها .

إن إختيار النظام البرلماني من قبل الطبقة السياسية السودانية إبان الحكم الذاتي ، هذا النظام الموروث من الإستعمار البريطاني والذي تم تطبيقه في الديمقراطيات الثلاث ، أثبت فشله في السودان و لم يستطع إخراجه من مشاكله السياسية و التحول نحو دولة ديمقراطية ، حيث تميزت هذه الأنظمة بنفس المشاكل السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية المؤدية إلى الإنقلاب عليها ، ومن خلالها تم بناء علاقات مدنية عسكرية متشابكة ومعقدة ، زادت في صعوبة الفصل بين المكونين ، و لعل إختيار الرجوع إلى النظام البرلماني من جديد في الوثيقة الدستورية رغم فشله في مراحل سابقة ، هو تكريس لبقاء هاته العلاقات كما

كانت عليه و هذا ما يمثل تهديد لتعطيل عملية التحول الديمقراطي .

يمثل سقوط حسن البشير بعد إنقلاب 2019 حلقة أخرى في التاريخ السياسي للسودان ، فهو يؤسس لبداية الديمقراطية الرابعة ، حيث كانت أول خطوة لبناء الديمقراطية الجديدة هو تأسيس مجلس السيادة السوداني بين العسكريين و المدنيين ، و التوافق على العمل بالوثيقة الدستورية للمرحلة المؤقتة والتي حددت العلاقة بينهما (المدنيين والعسكريين) ، بعد مسار من التجاذبات بينهم ، أدت إلى معرفة حدود قوة كل مكون ، فالمدنيين راهنوا على قوة الشارع السوداني بالإضافة الى الضغط الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الجيش فراهن على قوته التنظيمية على الأرض والتحالف بين البرهان كقائد للجيش وقوات الدعم السريع التي يقودها حميدتي.

في هذه الفتره يمكن التركيز على نقطتين مهمتين:

**الاولى** : عمل العسكريين على تثبيت انفسهم في الحكم من خلال : – إقامة علاقات خارجية ، خصوصا مع إسرائيل وبدون الرجوع الى إستشارة المكون المدني ، وأيضا إقامة علاقات مع محور مصر ، السعودية والإمارات وهذا للحصول على الدعم المالي والسياسي مقابل عدم خروج الجيش السوداني من اليمن .

– إستمالة بعض القوى السياسية من المدنيين بالإضافة إلى مجموعات مسلحة من دارفور وهذا لتقوية جبهتهم الداخلية و زيادة الضغط على المكون المدني.

**الثانية** : عمل المكون المدني على تهميش العسكريين من خلال تحكمهم في الجهاز التنفيذي "رئاسة الحكومة" بقيادة حمدوك فداخليا ركزوا على: – بناء سياسة إقتصادية بدون التشاور مع قادة الجيش في مجلس السيادة ، وهو ما هدد مصالح العسكريين خاصة قوات الدعم السريع .

– عملية إجتثاث أركان النظام السابق ، و قضية المحكمة الجنائية الدولية مما يهدد قادة الجيش وخاصة البرهان وحميدتي اللذان شاركا في حرب في دارفور.

– بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإستقواء بها ، بعيدا عن المكون العسكري.

وأهم نقطة ركز عليها المدنيون هي ضرورة الإسراع في بناء جيش مهني موحد و تنفيذ الترتيبات الأمنية وضمان دمج مقاتلي الحركات المسلحة بما في ذلك قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي حسب إتفاقية جوبا للسلام ، وتمثل هذه النقطة بالذات أكبر تهديد لقادة الجيش البرهان وحميدتي.

لقد عمل المكون المدني على تحييد المكون العسكري من الساحة السياسية ، فحسب إفتراض ريبيكا شيف في نظرية التوافق للعلاقات المدنية العسكرية " أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحيد الجيش سياسيا قد يساهم في تنامي تدخله " ، وهذا ماأدى بالجيش السوداني إلى إتخاذ إجراءات لحماية مصالحه و تثبيت سلطته على مستوى المجلس السيادي و العمل على إضعاف المكون المدني ، إنتهت هذه الإجراءات بإنقلاب الجيش في 25 اكتوبر 2021.

وما يمكن إستخلاصه من هذه الفترة هو أنه من الصعوبة إخراج الجيش أو تحييده من الحياة السياسية ، فنمط إحترافية الجيش لهنتغتون ، أو السيطرة المدنية المطلقة التي تدعو إلى الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية و عدم تدخلها في الشؤون السياسية ، لا يمكن تطبيقها في السودان خاصة في هذه المرحلة.

إن الدور التاريخي الذي لعبته المؤسسة العسكرية السودانية ، من حيث مشاركتها في الحكم وهذا بتشكيلها الأنظمة العسكرية الثلاثة الماضية أو من خلال تدخلها لإسقاط الأنظمة الديمقراطية ، أكسب قادتها خبرة سياسية ،إستطاعت من خلالها لعب الدور الأساسي في هذه المرحلة ، حيث قامت بمسايرة الضغط الممارس من قبل المكون المدني وإطالة مدة فترة حكم المكون العسكري بإستغلال اتفاق جوبا للسلام ، وتأجيج الصراع المدني– المدني وصولا الى مرحلة الاستقطاب الحاد مع المكون المدني مما أدى إلى اتخاذ قرار الانقلاب .

ورغم تأكد المكون العسكري من أن الفرق في ميزان القوة ليس كبيرا مع المكون المدني ، و أن مساحة المناورات السياسية لا تعطي المجال إلى تحييد المكون المدني نهائيا ، وهو ما تجلى في تراجعها عن بعض قرارات الانقلاب ، كالافراج عن حمدوك و بعض السياسيين الفاعلين من أعضاء مجلس السيادة ومن أعضاء الحكومة بفعل ضغط الشارع ، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت بإدراج قوات الدعم السريع على لائحة الإرهاب الدولي .

ثم إن ماحدث قبل الإنقلاب من خروج كيانات مدنية مساندة للمؤسسة العسكرية ومنها من كان ينتمي الى قوى الحرية والتغيير و التي طالبت الجيش بإقالة حكومة حمدوك ، يؤكد التشابك والتعقيد في العلاقات المدنية العسكرية في السودان وأن الجيش لا يمكن تحييده بسهولة من المشهد السياسي ولهذا فإن نمط العلاقات المدنية– العسكرية الذي يمكن عليه بناء النظام السياسي في السودان ، يمكن أن يمثل بأحد النمطين :

– **أولا** : بناء إتفاق شامل بين الشركاء الثلاثة ، مؤسسة الجيش ، المواطنين و القيادة السياسية كما قالت ريبيكا شيف من خلال نظرية التوافق فإن إحتمال تدخل الجيش يكون أقل ، و بالتالي يمكن التأسيس لعملية التحول الديمقراطي دون الخوف من إنقلاب الجيش عليه .

و قد قدمت ريبيكا شيف عدة أدوات ومبادئ لتحديد طبيعة العلاقة بين المؤسستين، كان أهمها التأكيد على أهمية الحوار، ومشاركة القيم والغايات العليا بين العسكريين من جهة، والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى .

– ثانيا : بالإعتماد على نظرية " إقتسام المسؤولية " ل دوغلاس لا بلاند ، وهي أن السيطرة المدنية تتحقق من خلال إقتسام المسؤولية ، حيث أن لكل من المدنيين و العسكريين مسؤولياته إتجاه جوانب معينة يحاسب عليها و لا يكون هنك تداخل بين المسؤوليات ، و أن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد وأمنها من العدو الخارجي، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة .

و وعليه فإن عملية بناء الديمقراطية تتم بعيدا عن الإنقلابات العسكرية ، لشعور المؤسسة العسكرية بعدم تهديد مصالحهم ، و تكون لهم حرية بناء المؤسسة العسكرية الإستراتيجية .

و يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية :

1/ أن العلاقات بين المدنيين والعسكريين في السودان متشابكة ومعقدة إلى درجة صعوبة الفصل بينهما.

2/أن الإنقلابات العسكرية في السودان،لا تعود فقط إلى الخلل الهيكلي أوالتنظيمي في الجيش، و إنما تغذيها أسباب أخرى أهمها الإستقطاب الحاد بين المكونات المدنية التي تمثل الطبقة السياسية في السلطة، التي تصل غالبا إلى مرحلة الإنسداد، أو إستجابة إلى إنتفاضات شعبية،وهو ما يعطل التحول الديمقراطي .

3/ أن بناء عملية التحول الديمقراطي في السودان، لا يمكن أن تتم بالتحييد التام لأحد الطرفين سواء المكون المدني أو العسكري.

4/ أن الحوار و الإتفاق على المثل العليا و المصلحة العامة بين الشركاء، و الإبتعاد على الدعم الخارجي هو السبيل الوحيد للخروج بالسودان من المأزق السياسي الحالي .

5/ أن الإصرار على إختيار النظام البرلماني من جديد ،و في ظل الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي تتميز بها السودان خاصة في الوقت الحالي ، و بعد ثبوت فشل التجارب الديمقراطية الثلاثة السابقة في ظل نفس الظروف ، يشكل خطر على عملية التحول الديمقراطي ، و كذلك يشكل سبب مباشر لبقاء المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

# الملاحق

الملحق رقم 01

**خريطة تبين ولايات السودان**

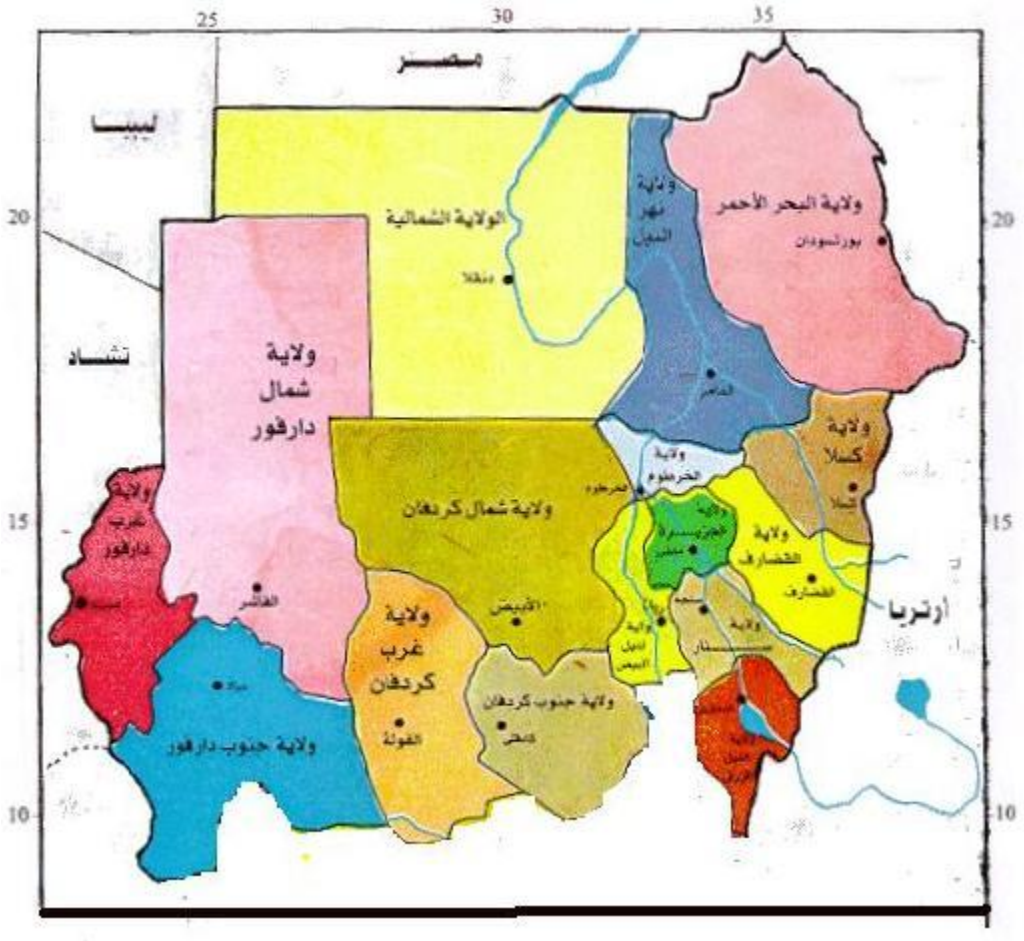


المصدر : على الرابط https://cutt.us/VxxPF

## الملحق رقم 02

### مقتطفات من مذكرة القوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً( )الأحزاب23 )) : صدق الله العظيم

السيد / رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطني

مذكرة-:

1-إنطلاقاً من مسئولياتها الوطنية والقومية التاريخية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد وإعتباراً للظروف الأمنية الخطيرة التي يشهدها الوطن في بعض أجزائه، وبعد قراءة ودراسة متأنية وعميقة للوضع الراهن وإستشرافنا لآفاق المستقبل بكل ما ينطوي عليه من احتمالات قد تؤدي إلى إنفلات يقود إلى تهديد وحدة تراب البلاد وتفتيت الأمة السودانية ومسارها الديمقراطي الذي إرتضاه الشعب وضمنه في مواثيقه ودستوره كخيار لا بديل له، وبناء على منطوق المادة 15) (من دستور السودان الإنتقالي لسنة 1985م التي تقرأ":قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أرضيها وأمنها وحماية أهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية "فإن قواتنا المسلحة قد قامت بواجبها بإحتراف وبسالة وتضحية في ظروف يمكن أن توصف بأنها الحد الأدنى من المناخ الملائم وتوفر المتطلبات الأساسية لإدارة أعمال القتال، وبدون إسهاب مفرط يمكن الدلالة على ذلك بموقف قواتنا الباسلة في الناصر التي أثبتت أن المقاتل السوداني لعهده دائماً منذ إنشاء قوة دفاع السودان، قمة في الثبات والتضحية والفداء.

2-لقد فقدنا مساحات أرضية ليس بسبب قصور مقاتلي جيشنا الباسل ولكن بسبب تدني إمكانياتنا القتالية وقصور حركة إمدادنا المنتظم .من الجانب الآخرنجد أن العدو يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوفر له كل الإمكانيات ومتطلبات القوات النظامية .

وفي الختام ليس هناك أكثر من التأكيد مرة أخرى أننا جميعاً أمام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها أجيال السودان القادمة وهي أن نحافظ على أمن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، ألا نقبل مطلقاً المزايدة باسمها وألا نعرضها أبداً للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الإمكانيات ولأسباب موضوعية أخرى لا يمكن أبداً أن تسأل عنها القوات المسلحة وعليه ومع تأكيد الولاء الله وللأرض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم .

**المصدر: إنتصار آدو هارون ، مرجع سابق ، ص ص 124-127.**

# قائمة المصادر و المراجع

## أولا : المصادر باللغة العربية

### أ/ المصادر الرسمية :

1/الإتحاد الإفريقي ، **الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الإنتخابات والحكم** ، 2007 .

2/جمهورية السودان ، وزارة العدل ، الجريدة الرسمية ، مرسوم دستوري رقم 38 ، ع.1895 ، مؤرخ في 2019/10/03.

### ب/ الموسوعات و القواميس :

3/أحمد سعيفان ،" **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**" ،لبنان:مكتبة لبنان ،ط1 ،2004

4/قاموس أكسفورد من خلال الرابط www.oxforddictionaries.com./définition/English/coup

5/قاموس الكل ، عربي عربي ، على الموقع .https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

6/كيالي عبد الوهاب، " **موسوعة السياسة – الجزء الثالث** " ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1981 .

7/كيالي عبد الوهاب، " **موسوعة السياسة – الجزء الثاني** " بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1981 .

8/محمد عتريس ، "**معجم بلدان العالم** "، مصر : الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ، 2002.

9/معجم القانون، مصر : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1999 .

10معجم اللغة العربية المعاصرة ،على الموقع https://www.maajim.com/dictionary .

## ثانيا : المراجع باللغة العربية .

### أ/ الكتب :

11/إبراهيم أبو الشوك ،"**الإنتقال الديمقراطي في السودان 2019- 2022** "، قطر:الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات،2020.

12/إبراهيم محمد حاج موسى ، "**التجربة الديمقراطية و تطور نظم الحكم في السودان**" ، السودان : دار الجيل للنشر و الطبع و التوزيع ، 1999.

13/أحمد مالكي و آخرون ، " **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات** " لبنان : بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون 2012.

14/أماني الطويل ، "**الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات**" ، قطر : المعهد العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، فيفري 2011.

15/بوالشعير سعيد ، "**النظام السياسي الجزائري** "الجزائر : دار الهدى للنشر أم البواقي ، دون سنة النشر.

16/بيرنارد بادي ، "**التحليل السياسي الحديث** "،ترجمة علا ابو زيد ،القاهرة : دار الأهرام للنشر، 1993 .

17/التجاني عبد القادر حامد، "**دارفور وأزمة الدولة السودانية**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

18/ثامر كامل الخزرجي،"**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** "،الأردن :عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2004.

19/حسن مصطفى البحري ، "**النظم السياسية المقارنة**" ،سوريا:جامعة الشام ، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية ،ط1، 2021.

20/حميد حنون خالد، "**الأنظمة السياسية** " ، بغداد: المكتبة القانونية، ط3 ، 2010 .

21/خيري أبو العزايم فرجاني ، "**التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**" ،مصر : بدون سنة نشر.

22/رضا هلال ، "**السيف و الهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**" ، مصر : القاهرة ،دار الشروق ، ط.1 ،1999.

23/سليم جداي ، **أزمة العلاقات المدنية–العسكرية في إفريقيا و العالم العربي**، ألمانيا ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط1 ، 2021 .

24/شلبي محمد ، " **المنهجية في التحليل السياسي** " الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، ط 1 ، 1997 .

25/صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، "**الأنظمة السياسية**" ، العراق : جامعة بغداد ، كلية القانون ، 1990.

26/صدفة محمد ، "**مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**"،مصر: القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2013.

27/عبدالله فيصل علام ، "**العلاقات المدنية–العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر**"، قطر : الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط 1 ،2018 .

28/عبيدات محمد و آخرون "، **منهجية البحث العلمي : القواعد و المراحل و التطبيقات** ،" الأردن : عمان دار وائل للنشر ،ط2 ، 1999.

29/عزمي بشارة ، "**الجيش و السياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية** "قطر : المركز العربي للدراسات السياسية ،ط1 ،2017.

30/عزمي بشارة ،"**الثورة و القابلية للثورة** " لبنان :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،ط1 ، 2012

31/عصام الدين مرغني ، "**الجيش السوداني والسياسة** " ، مصر: آفرو ونجي للتصميم و الطباعة ، ط.1 ، 2002.

32/غابرييل ألموند ،"**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**" ، ترجمة هشام عبد الله ،الأردن :عمان الدار الأهلية للنشر و التوزيع ط1 ، 1998.

33/فؤاد الأغا، "**علم الاجتماع العسكري**" ،عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع،ط1 ، 2007 .

34/قحطان أحمدالحمداني، "**المدخل إلى العلوم السياسية** " ،الأردن:عمان دارالثقافة والنشر ،ط1، 2012.

35/محمد مدحت جابر ، "**جغرافيا العالم الإقليمية**" ، الأردن : عمان ، دار صنعاء للنشر ،ط1، 1998

36/محمود الصياد و عبد الغني سعودي ، "**السودان :دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري و البناء الإقتصادي**" ،مصر: القاهرة ،دار الرائد للطباعة ،ط1.

37/موريس دوفروجيه ، "**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى** "، ترجمة

38/جورج سعد ،لبنان : المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط1، 1992.

39/هدى محمد مختار ، **تقرير تقييم القدرات الوطنية والفجوة المعرفية في مجال السكان والتنمية في السودان** ، السودان : جامعة الخرطوم ، 2011 .

**ب/ الدوريات :**

40/إبراهيم أحمد نصر الدين ، الإندماج الوطني في إفريقيا و الخيار السوداني ، "**مجلة المستقبل العربي**" ، ع.28 ،2007.

41/أحمد أرحيل و ذاكر محي الدين ع الله ، نظام الحكم في السودان مابين عامي 1989/1965 ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، م.16 ، ع.4 ، 2020.

42/أحمد الشوري بوزيد ، الإنتقال التفاوضي في السودان: الظروف و الملابسات و تحديات المستقبل 2019-2020 ، "**مجلة السياسة و الإقتصاد**" ،ع.8 ، م.9 ، أكتوبر 2020.

43/آدم محمد أحمد ،آفاق التحول الديمقراطي في السودان و معوقاته ،**مجلة متابعات إفريقية** ،ع.14 ، جويلية 2021.

44/أسامة الأشقر ، التطبيع السوداني-الإسرائيلي و أثره على القضية الفلسطينية ، "**مجلة تقدير إستراتيجي** "،ع.121 ، نوفمبر 2020 .

45/أمحمد رفيق غراب ،العلاقات المدنية العسكرية – دراسة في الأطر النظرية – مصر أنموذج ،" **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**" ، ع.13 ،جويلية 2018.

46/بخوش سامي و محمدي صليحة ، فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، **ملتقى "إشكالية المأسسة و آفاق الإنتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا " 2020.**

47/تغريد رامز العذاري ، الحدود السياسية بين السودان و جنوب السودان ، "**مجلة العلوم القانونية**" ،م.1 ،ع.18 ،2013 .

48/حبيبة عثمان عباس ، دور وسائل الإعلام في إدارة التنوع الثقافي والإجتماعي- دراسة حالة السودان ، **مجلة Route Educational & Social Science Journal** ، م.6 ، مارس 2019.

49/حسن الحاج علي أحمد ، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية:الجيش والسلطة في السودان ، "**مجلة سياسات عربية** "، جانفي 2017

50/حسناء رياض عباس ، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية-السودان أنموذج ، "**المجلة العراقية للعلوم السياسية** "، ع.4 ،2021.

51/حفيظي نورالدين ،المؤسسة العسكرية و العملية السياسية – دراسة في المنطلقات النظرية- ،"**مجلة العلوم القانونية و السياسية**" ،م.9 ،ع.3 ، ديسمبر 2018.

52/حمدي عبد الرحمان ، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية – إفريقيا نموذجا ، "**مجلة البيان "-السعودية** ،م.2013 ، ع.10 ، ديسمبر 2013 .

53/حيدر علي إبراهيم ، السودان إلى أين ، "**مجلة المستقبل العربي** "،"م.37 ، ع.423 ، ماي 2014.

54/رابح زواوي و فارس لونيس ، فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق ،"**مجلة الناقد للدراسات السياسية** " ، م.4، ع.1، أفريل 2020.

55/زياد جهاد حمد ، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ،"**مجلة مداد الآداب** "، ع.14 ،(2018

56/زينب شنوف ، جدلية تحليل العالقات المدنية–العسكرية ،"**الدراسات الإستراتيجية و العسكرية**" ،م.1 ،ع.2 ، ديسمبر 2018 .

57/شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة."**مجلة النهضة**، "م.7 ، ع.4 ، أكتوبر2006.

58/الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية في السودان :النجاحات والاخفاقات، "**مجلة الدراسات الأفريقية** "،ع.31 ، جويلية 2004.

59/ظاهر عبدالله علوان، الحراك الشعبي في السودان و الجزائر و المواقف الدولي منها ، " **Tikrit Political Science Journal For** "، أوت 2019 .

60/عبد الرسول شهيد و أحمد خضير ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية في التطورات الداخلية 1969/1956 ، **مجلة ذي قار للعلوم الإنسانية** ، ع.1 ، م.11 ، 2021.

61/عبدالله فيصل علام ، العلاقات المدنية العسكرية و إدارة المرحلة الإنتقالية في السودان ،"**مجلة المستقبل العربي**" ، ع.495 ، ماي 2020 .

62/عبده مختار موسى ، صراع الهويات و مستقبل السلام في السودان ، "**مجلة الإستراتيجية و الأمن الوطني**" ، ع.0 ، ديسمبر 2006.

63/عربي بومدين، العلاقات المدنية –العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر، "**الحوار المتوسطي** "،م.10 ،ع.2 ،جوان 2019.

64/فتح الرحمان طاهر ، التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1989/1953 ، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية** ، ع.1 ، ديسمبر 2015.

**65/**فرحاتي عمر ، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية ،" **مجلة العلوم الإنسانية** " ، ع.29 ، جوان 2008.

**66/**قطيشات ياسر ، " تدخل العسكر في السياسة : محاولة فهم طبيعة الإنقلابات العسكرية" ، **الحوار المتمدن** ،عدد 3261 ، جانفي 2011.

67/ماضي عبد الفتاح ،الجيوش و الإنتقال الديمقراطي : كيف تخرج الجيوش من السلطة ؟ ، "**سياسات عربية** " ، ع.24 ، جانفي 2017.

68/محمد نجيب عمارة، "العلاقات المدنية العسكرية و التحديات الجديدة "**مجلة الدراسات الإستراتيجية**، الجزائر، ع.12 ، سبتمبر2010.

69/مخلوف رملي ، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة : اقتراب تحليل النظم أنموذجا،" **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** ، م.6 ، ع.3 ، نوفمبر 2020

70/مزارة زهيرة ، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً) ،" **مجلة الفكر القانوني والسياسي** "، م.4،ع.2 ،نوفمبر2020.

71/مصباح محمد الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ،" **مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية** "، م.1، ع.2، أكتوبر 2015.

72/نبهان السعدي ،الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان ، **Journal of Historical and Cultural Studies**, Vol.11, No 2020.

**73/**نسرين نموشي ، التحول الديمقراطي :مقاربة مفهومية و نظرية ،" **دراسات قانونية و سياسية** "، م .1 ،ع.1، جوان 2018 .

**74/**والي فايزة ، العلاقة بين أزمة الشرعية و عملية التحول الديمقراطي، **ملتقى "إشكالية المأسسة و آفاق الإنتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا " 2020.**

**ج/ التقارير :**

75/برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،" **تقرير السودان الأول عن حالة البيئة و التوقعات البيئية في 2020**" .

76/جمهورية السودان، تقارير دورية الثاني و الثالث 2003–2008 بموجب المواد 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية .

77/نعمات كوكو و علي يوسف ، " **السودان :الفضاء المدني و الحراك الثوري**" ، تقرير لشبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية .

**د/ المذكرات و الرسائل الجامعية :**

78/إبراهيم علي حامد ، "**السلطة القضائية في الدساتير المعاصرة و في الفقه الإسلامي :دراسة مقارنة**" ، رسالة ماجيستير في القانون المقارن ، السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2006.

79/إسراء أحمد إسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2015.

80/أمير محمد كافي ، **سلطات و إختصاصات رئيس الدولة في بعض الدساتير السودانية و دستور الولايات المتحدة الأمريكية** ، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن ،السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2011.

81/أمينة مروان ،**إشكالية الوحدة الوطنية في السودان بين الرهانات السياسية و التحديات الإستراتيجية 56-2012** ،رسالة ماجستير، علوم سياسية ،دراسات سياسية مقارنة ،الجزائر، جامعة الجزائر3، 2016-2017.

82/إنتصار آدم هارون ،**أسباب الإنقلابات في إفريقيا: منذ عام 1969م :السودان أنموذجاً** ، رسالة ماجيستير في الدراسات الإفريقية و الأسيوية ،السودان : جامعة الخرطوم ، 2010 .

83/بوعشيبة عائشة ، "**تأثير العامل الإثني على الوحدة الوطنية في إفريقيا – حالة السودان**" – رسالة ماجيستير ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ، الجزائر ،جامعة جيجل ،2012-2016.

84/خالد إسماعيل رجب ، **اللامركزية في السودان – تجربة الحكم الإتحادي ،دراسة قانونية مقارنة** ، رسالة دكتوراه في الشريعة و القانون ، السودان : جامعة أم درمان، 2012.

85/ذاكر محي الدين ع الله ، "**الإنقلابات العسكرية في السودان 1971/1958**"، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ ،العراق ، جامعة الموصل ، 2003.

86/ذبيح حاتم ، "**الظاهرة الحزبية و أثرها على العلاقة بين السلطات في الجزائر** "، مذكرة دكتوراه ، تخصص قانون عام ( الجزائر :جامعة الجزائر1 ، 2017.

87/سلامة عاطف أحمد ، **تطور الأوضاع السياسية في السودان 1969-1989** ، رسالة ماجيستير تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، مصر : جامعة المنصورة ، 2015.

88/سلمى حسن العطا ، "**الحركة الإسلامية في السودان: تجربة الحكم و الإنقسام في عام 2000** "، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ، السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2007.

89/عبد الفتاح محمد ، " **الديمقراطية والشورى عند الغزالي**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الأردن: جامعة آل البيت ، 2001.

89/عبد المنعم جباطي ، "**دور الميثاق اللإفريقي للديمقراطية الإنتخابات والحكامة في إستئصال الإنقلابات من القارة الإفريقية** "، أطروحة دكتوراه في الحكامة ،الجزائر :جامعة باتنة ،2021/2020.

90/عمار الشيخ ، **أثر السياسات الإقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية في التقليل من حدة الفقر بجمهورية السودان** ،رسالة دكتوراه ، تخصص الإقتصاد السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2013.

91/عمر سلمات ، "**الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية** "، رسالة ماجيستير ، علوم سياسية ، تنظيمات إدارية ،الجزائر ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2006/2005.

92/فرح إبراهيم محمد ، "**أثر إتفاقيات السلام على النظام الإداري في السودان** "، رسالة دكتوراه في الإدارة، العامة السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2011.

93/ليلى سيد مصطفى ، "**دور الجيش في السياسة في العالم الثالث : دراسة حالة السودان** "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ،السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2012.

94/مركز **القاهرة** لدراسات حقوق الإنسان ، "**استلهام الربيع العربي بين خطوط الصراعات المسلحة الجديدة قراءة موجزة في مؤشرات حقوق الإنسان في العالم العربي** "( تونس : البلفيدير تونس ، ط1 ،2019).

95/معتصم عبد الرحيم ، " **ترجمة الصفحات 352-425 الثورات و الحكم العسكري في الشرق الأوسط**"، رسالة ماجيستير ، ترجمة (السودان :جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،2014.

96/موسى طه ، "**القرار السياسي بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في السودان : 2005/1990** "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، السودان : جامعة أم درمان الإسلامية ، 2008.

**97/**نفيسة رزيق ،"**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق**" ، مذكرة ماجستير،علوم سياسية و علاقات دولية ،تنظيمات سياسية وإدارية ،الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة 2009.

**هـ/ المواقع الإلكترونية :**

98/أحمد محسن ، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة ، **المعهد المصري للدراسات** ، على الرابط https://cutt.us/pZPkK.

99/أحمد يونس ، **السجن 9 سنوات لقائد الجيش السوداني السابق** ، نشرت بتاريخ 2022/03/15 ، على الرابط https://cutt.us/KgICY .

100/إسماعيل محمد علي ، **الثورة السودانية تخطف أنظار العالم بسلميتها** ، نشرت بتاريخ 2019/12/25 على الرابط https://cutt.us/EKmHD ،

101/أماني الطويل ، "**الانقلابات العسكرية في السودان بين الملامح والأسباب** "، نشرت بتاريخ 2021/09/24 على الرابط https://cutt.us/iw3Ro

**102/**إيمان أحمد ، **قراءات نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي** ، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2016 ، متاح على الرابط https://cutt.us/RfQZC .

103/بابكر فيصل بابكر ، " **لاناقة للسودان في حرب اليمن ولا جمل**" ، نشرت بتاريخ 02 ماي 2018 ، يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/Pto7i

104/بشرى جاسم ،**الانقلاب العسكري 25 تشرين الأول في السودان المواقف الداخلية والخارجية** ، نشر بتاريخ 2021/11/9على الرابط https://democraticac.de/?p=78387 .

105/بي بي سي عربي ،" **كيف تؤثر إعادة ترشيح البشير للرئاسة على مستقبل السودان** "، نشر بتاريخ 2018/08/12 على الرابط https://www.bbc.com/arabic/interactivity-45163239 .

106/بي بي سي نيوز ، **خطوات المجلس العسكري السوداني: تلبية لمطالب الثورة أم سعي للالتفاف عليها؟** ، نشرت بتاريخ 2019/04/14 على الرابط https://cutt.us/k2ewO .

107/جريدة الشرق الأوسط ،" **سنوات نظام الإنقاض أخطاء جسيمة و حروب و عزلة دولية** "،ع.14750 ، الأربعاء 17 أفريل 2019 ، يمكن الإطلاع عليها https://cutt.us/acdUQ .

108/جريدة الشرق الأوسط ،"**الحوار الوطني السوداني في سطور**، ع.14045 ، الجمعة 12 ماي 2017، على الرابط https://cutt.us/Ntpwm.

109/الجزيرة نت ، "**بموجب إتفاق السلام :البرهان يمنح منطقتي النيل الأزرق و جنوب كردفان الحكم الذاتي**" ، نشر يوم 2021/06/21 على الرابط https://cutt.us/ISsNR.

110/الجزيرة نت ، "**نجح بعضها وفشل أغلبها.. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود**" ، نشرت بتاريخ 2021/09/23 على الرابط https://cutt.us/vQcGj .

111/جمهورية السودان ، الجهاز المركزي للإحصاء ، سبتمبر 2016. متاح على الرابط https://cutt.us/77j13 .

112/جيستين ويليس و آخرون ، الإنتخابات في السودان التعلم من التجربة ، هيئة التنمية الدولية DFID ، ص 25 ، على الرابط https://cutt.us/UrIFe

113/الحاج حسن ، "**الإنقلابات العسكرية في السودان: الأسباب و الدوافع**" ، نشر بتاريخ 2011/05/22 على الرابط https://cutt.us/fCHys .

114/حمدي ع الرحمان حسن ، "**الجيش و معضلات التحول المتعثر في السودان**" ،نشرت بتاريخ 2021/10/31 على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17298.aspx .

115/حمدي عبد الرحمان ، "**دلالات المحاولة الإنقلابية الفاشلة في السودان**" ، نشرت بتاريخ 2021/9/28 ، على الرابط https://cutt.us/viua0.

116/خالد التيجاني نور ، "**جدلية العسكري والمدني.. هل يلتف عسكر السودان على ثورة الشعب؟** "، نشرت بتاريخ 2019/04/28 ، على الرابط **https://cutt.us/kPQfT** .

117/زين الدين حماد،**كيف تصنع إنقلابا عسكريا ناجحا**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016، ص3 ،على الرابط https://eipss-eg.org/.

118/سري مصطفى ، "**الإنقلابات في السودان**" ، جريدة الشرق الأوسط ، ع.12414، 2012/11/23 على الرابط https://cutt.us/1miqp .

119/سيد جبيل ،**الإنقلاب العسكري الديمقراطي** ،2014، www.elwatannews.com/news/details/414662

120/شادي خلف ، "**خريطة السودان الجديد التفصيلية** "، 2021 ، متاح على الموقع https://almrj3.com/detailed-map-of-new-sudan/ .

**121/**الشرق الأوسط ، **أفريقيا تاريخ حافل من محاولات الإنقلابات العسكرية** ، عدد 14655 جانفي 2019 ، متاح على الموقع https://cutt.us/D0pmc .

122/شيماء البكش ، "**العلاقات المدنية – العسكرية وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان** "، نشر بتاريخ 2021/09/29 على الرابط https://marsad.ecss.com.eg/62531/ .

123/صامويل راماني ،" **تحول سياسي متعثر في السودان**" ، نشر بتاريخ 2021/03/17 على الرابط https://cutt.us/uqksO .

124/عادل عبد الرحيم ،**3 ناجحة و8 فاشلة.. سجل حافل بالانقلابات في السودان** ، نشرت بتاريخ 2021/09/21 على الرابط https://cutt.us/aBRsM.

125/عاصم إسماعيل ، **الثروة الحيوانية بالسودان : ذهب مهدور بين المراعي و الحكومات** ، سبتمبر 2019، على الموقع https://cutt.us/rOWJZ.

126/عباس محمد صالح ، **قراءة في إنقلاب 25 أكتوبر 2021** ، صادر عن مركز الجزيرة ، بتاريخ 2021/11/15 ، على الرابط https://cutt.us/DymqV .

127/عبد الحميد عوض ، "**إنسداد سياسي في السودان: رهان على شهر الثروات و الإنتفاضات**" ، نشرت بتاريخ 2022/4/2، على الرابط https://cutt.us/qMGck .

**128/**عبد العالي عبد القادر ، "**محاضرات النظم السياسية المقارنة**" ، جامعة سعيدة ، على الرابط https://cutt.us/nLu4C d .

129/عبد الهادي عماد،" **ديون السودان الخارجية : أعباء ثقيلة و فشل بالسياسات الإقتصادية**" ،نشر بتاريخ 2019/05/30 على الرابط https://kushnews.net/2019/05/162737 .

130/عثمان ميرغني ، "**هل عاد السودان من حافة الهاوية**" ، جريدة الشرق الأوسط ، ع.15703 ، 2021/11/25 ، يمكن الإطلاع عليها على الرابط https://cutt.us/DPQjV .

131/العربي الجديد ، **السودان: البرهان وحمدوك يوقعان على إعلان سياسي وسط تظاهرات رافضة** ، نشر بتاريخ 2021/11/21، على الرابط https://cutt.us/w9eYt .

132/العربي الجديد ،"**مواقف دولية متحفظة بعد إطاحة عمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/12 على الرابط https://cutt.us/vB3F7

133/عربية سكاي نيوز ، **أزمة شرق السودان.. خطة الإخوان لحصار الخرطوم** ، نشرت بتاريخ 2021/10/10 على الرابط https://cutt.us/le9Rj .

134/علي الدين هلال و نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير**، على الرابط https://cutt.us/nLFzo .

135/عمر سمير ، **ملامح السياسة الخارجية السودانية بعد تحولات 2019**، المعهد المصري للدراسات ، جانفي 2020 ، على الرابط

140/عمر سمير خلف ، "**إحتجاجات السودان أي آفاق لتغيير منشود ؟**" ، منتدى البدائل العربي للدراسات ، على الرابط https://cutt.us/5QCzT

141/فاروق طيفور ، "**كيف حدث الإنقلاب العسكري و ثورة الإنقاذ** "، نشر بتاريخ 2017/08/23 على الرابط https://www.elhiwar.dz/contributions/95093/ .

142/فرانس 24 ، "**تشكيل أول حكومة سودانية منذ الإطاحة بعمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/09/06 ، على الرابط https://cutt.us/Zs9lp .

143/فرانس 24،"**أبرز ردود الفعل الدولية عقب الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/11 على الرابط https://cutt.us/Se9PT .

144/فريق التحرير، "**تغول اقتصاد الجيش السوداني**" ، بتاريخ 2020/12/15 على الرابط https://cutt.us/R8h2F .

145/مبادرة الإصلاح العربي ، "**سقوط البشير:رسم خريطة قوى الإحتجاجات في السودان**" ، نشرت بتاريخ 2019/04/12 على الرابط https://cutt.us/UNaCe

146/محمد جمال ، "**مصر و السودان مسارات ملتبسة** "،المعهد المصري للدراسات .https://cutt.us/6lwqA

147/مدونة الوسيط السياسي ، "**ما الفرق بين مفهوم الانقلاب العسكري و التصحيح الثوري** "، نشر بتاريخ 2013/08/31، على الرابط https://cutt.us/G4ogk .

148/مزمل ضي العباس ، "**هل يفشل التحول الديمقراطي في السودان** "، نشر بتاريخ 2021/11/10 على الرابط https://cutt.us/MYGfk .

149/ملهم الملائكة ،" **الرئيس "المقتلع" البشير أتى بإنقلاب و أطاح به الحراك الشعبي**" ،أفريل 2019 ، على الرابط https://cutt.us/tLDVG .

150/موقع البنك الدولي للإحصائيات متاح على الرابطhttps://cutt.us/MlBcW .

151/موقع الجزيرة ، "**السودان : معلومات أساسية**" ، متاح على الموقع https://cutt.us/Ml72l .

152/موقع الجزيرة ، "**الغضب السوداني:ضيق إقتصادي و إنسداد سياسي** "، بتاريخ 2012/05/12 على الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/476 .

153/موقع الفنك ، **السياسة في السودان** ، نشر بتاريخ 2020/09/29 على الرابط https://fanack.com/ar/sudan/politics-of-sudan/ .

154/ميرال حسين ،" **ما هي دلالات تعيين أول سفير أمريكي في السودان منذ ربع قرن؟** "،نشرت بتاريخ 2021/12/7 على الرابط https://cutt.us/x9vHw.

155/ميعاد مبارك ، "**أسباب إستقالة حمدوك** "، نشرت بتاريخ 2022/01/03 ، على الرابط https://cutt.us/DkoPw.

156/نور علوان ، "**السودان بلد الثروات الهائلة المهدورة** "،على الرابط www.noonpost.com/content/29140

157/هاني رسلان ، "**خريطة القوى السياسية في السودان بعد سقوط البشير**" ، نشرت بتاريخ 2019/06/13 ، على الرابط https://cutt.us/tvCqX

**158/**واشنطن بوست ،" **4 إنقلابات في عام واحد هل تحولت الإنقلابات إلى جائحة** "،يمكن الأطلاع عليه https://cutt.us/FePpW .

159/وائل بدر الدين، " **إفريقيا السلطة و الإنقلابات** "،نشر بتاريخ 2021/09/16 ، https://cutt.us/DEh3G .

160/وحدة الدراسات السياسية ، "**مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان** "، أكتوبر 2019 ،على الرابط https://cutt.us/2DF4F .

162/وحدة الدراسات السياسية ، **المشهد السياسي في السودان بعد إتفاق نوفمبر**، 7ديسمبر 2021 ، يمكن الإطلاع عليه على الرابط https://cutt.us/Q4LXJ.

163/وحدة الدراسات السياسية ، **مآلات الإنتقال السياسي في السودان بعد إنفراد المكون العسكري بالسلطة** ،نوفمبر 2021 على الرابط https://cutt.us/kBYwe .

164/يزيد صايغ ، "**إستقالة رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك**" ، نشر بتاريخ 2022/01/10 ، على الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/86159 .

## ثالثا : المراجع باللغة الأجنبية :

### أ/ الدوريات :

165/Ozan varol ,"**The democratic coup d'Etat"** Harvard international law, journal Vol 53.number 02, summer 2012.

### ب/ المواقع الإلكترونية :

166/Matthew LeRiche ; "**The Fall of Omar Bashir in Sudan: A People's Revolution or a changing of the Guard? "**;17/04/2019 ; https://cutt.us/BcA3O ; 10/04/2022 14:00.

167/Kandjoura, Bissiriou**." Le coup d'Etat: essai de définition"** France : : Université Paris Saclay ;2021 , disponible sur le site: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-03207178.